

فتح رب البرية

على

الدرة البهية

نظم الاجرومية



شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

٨١٥

٦٧

فتح رب البرية
على
الدرة الهمية نظم الأجر ومية
(الشيخ الاسلام)
الشيخ ابراهيم اليسوري
رحمته آمين

(دهرانه نظم الأجر ومية الشيخ العسري)

طبع مطبعة
مكتبة لبنان الجديدة في بيروت

رمضان سنة ١٣٤٣ هـ

تلموا العربية وعلوها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أجرك اللهم من رفع نفسه إلى المعالي ونصب ذلته لطاعتك على التواالي وأصلى وأسلم على من خفض جناحه لأمته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا ضميرهم ببعثته (أو بعد) فيقول إبراهيم البيهقي في التفسير غفر له مولاه الخبير البصير فداخس من بعض الاخوان أصلح الله له وله الحال والثاني شرحا لطيفة على نظم الأجرومية في علم العربية لشرف الدين يحيى العمر على رحمه الله تعالى فأجبت إلى ذلك وإن لم أكن أهلا لما ذالك فإني بحمد الله شرحا على ألفاظه وبين مراده وتبهم مفاده وبذلك صعبه ويكشف قلبه سميت (فتح رب البرية على الدرر البهية نظم الأجرومية) والله أسأل أن ينفع به النفع العديم له جواد كريم (مقدمة) يذوق لكل شارع في فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وقائمه إلى آخر المبادئ العشرة المشهورة • قد عرفت الفن علم بأصول يعرف بها أحوال وأخبار الكمال إعرابا بناء • وحكمه الوجوب الكفائي كما قاله النووي وغيره • فإن قيل كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضي الله عنهم ما قالوه اذ لو كان فرض كفاية لما كره • أجيب بنعم أنهم ما قالوه وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول كان مركزوا في طاعتهم فإفادتهم الإجمرد الاصطلاحات • وموضوعه الكلمات العربية • وقائمه تصون اللسان عن الخطأ في الكلام • الاستعانة على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله • وهما أما أشرع في المقصود بمون الملك المعبود فأقول بطلقة التوفيق • قد افتتح الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة حيث قال (بسم الله الرحمن الرحيم) لفتحة بالكتاب العزيز ومما لا يخبر كل أمر ذي مال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أثر وقد راية فهو أقطع وقد راية فهو أجند والمعنى على كل أنه ناقص وقيل البركة لأنه وإن تم حسلا لا يتم معنى ولا يعارض ذلك خبر كل أمر ذي مال لا يبدأ فيه بالحمد الخ لأن الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء وعلى الأول حل حديث البسملة وعلى الثاني حل حديث الحمد ولم يعكس ههنا بالاجماع • والجاء والمجرور متعلق بحذف والاولى تقديره فعلا خاصا مؤخر وهذا على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلي وقيل زائدة لا تتعلق بشيء وعلى الأول فامم مجرور بالياء وعلامة جره كسرة ظاهره في آخره وعلى الثاني فامم مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتمعت في الحرف الزائد والخبر محذوف تقديره مبسوطة

ولفظ الجلالة مجرور بالعارف على الراجع وقيل بالاضافة وقيل بحرف الجر المقدر وعلامة جزمه كسر عظمة
في آخره والرحمن الرحيم مجرور بهما وهو متعين قراءة ويجوز ان يضارفعهما ولو رفع الاول مع نصب
الثاني والعكس وسر الاول مع رفع الثاني ان نصبه فهدم سبعة أو جموعتي وجهان آخران وهما رفع الاول أو
نصبه مع سر الثاني وقيل بمقتضى ما فيها من القطع ثم الانباع ولذلك قال بعضهم
ان نصب الرحمن أو برفعه • فالجرف في الرحيم قطعاً منه
وان يجر فأجر في الثاني • ثلاثة الواجه خذ ياتي
فهذه تضمنت تسامع • وجهان منها فادركها واستمع

لكن المصحح جوازهما كان على التلظس أن يقول في الشطر الثاني من البيت الاول • فالجرف في الرحيم وجهها
منها • (الحقيقة) أي مختص أو مستحق أو ملوك فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو الملك وعلى كل قال
أما الجنس أو للاستغراق أو للمهدة الاحتمالات سبعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لكن الاولى جعل اللام
للاختصاص وأل للجنس واتعا عدل عن الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية لانها تدل على الدوام والاستمرار
ووجه العدل أن الاصل جدان أي حدث جدان فاختل على المصدر ورفع مصدر الجدة (الذي
قد وقفنا) بألف الاشباع وقد هنا للتحقق ويحتمل أنها للتقابل لما اشهر من أن التوفيق عزيز والتوفيق
خالق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته في قوة المشتق
فكانه قال الموفق (للعلم) الشرحى كعلم التفسير والحديث ونحوهما (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفعال
تفصيل فأسله أخيراً حذفته الهمة للتخفيف ثقلت حركة الياء الساكن قبله فصار خير (خلقه) أي
مخلوقه فالصبر بمعنى اسم المفعول مجازاً بحسب الاصم لكن صار حقيقة عرفية ولا يخفى أن قوله خير خلقه
فصل بين المتعاطفين أي قوله للعلم (والتي) اسم من التقوى وهي امثال المأمورات واجتناب المنهيات
ثم فرع على ذلك ما ذكره بقوله (حتى تحت) أي قصت (قلوبهم) أي قلوب خلقه وقلوب جمع قلب وهو
لم صنو يرى الشكل وسمى قلباً لقلبه (لنعوه) أي ليهته فن معاني النحو الجهة وقد نظمها بعضهم
في بيت فقل

فصد ومثل جهة مقدار • قسم وبعض قاله الاخيل

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله (فن عظيم شأنه) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للموصوف
والاصل فن شأنه العظيم (لم نعوه) أي لم نحط به وفي ذلك تقديم العلة على المعلول وعلم من ذلك أن من هنا
للتعليل (ف) بسبب توفيقهم للعلم وللتقى (أعربت) بالبناء للمفعول الذي هو ضمير القلوب أي أدخل فيها
وتداخلها (بمعنى ضمير الشأن) كما تدخل التوب الصغ وكما يخرج اللون باللون يقال يابض مشرب
بحمرة إذا امتزج البياض بما داخل التوب الصغ وهو الله كورق قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله فان الضمير
في ذلك ضمير الشأن معناه كلمة التوحيد (ف) بسبب ذلك الانساب (أعربت) أي بينت ضميرها (في الحان)
أي الحانة وهي حانوت الخمار (بالحان) وهي نغمات الاوتار والمراد بالحان هنا مقام المحبة أو حضرة الرب
التي سقى من دعامان الرحيم لغتوم فيدرك كل مرفى الكون مكتوم وقد عطف التلظس على جملة الجملة
جملة الصلاة والسلام ثم القيدة للتقريب والتراخي إشارة الى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق مترتبة عن رتبة ما
يتعلق بالخالق فقال (ثم الصلاة) أي الرحمة المقرونة بالعظيم (مع سلام) أي بحبة واعظام (لا تقي) بحجابه صلى
الله عليه وسلم لأن ما يعطيه الله لئيب يزيد على جميع ما يعطيه لاهل عنايته والصلاة اسم مصدر أصل والمصدر
الضالية ولم يصير بالانهاض العذاب والسلام اسم مصدر سلم والمصدر التسليم ولم يصير به لتسوية الصلاة وإنما
فرق بينهما لكرامة افراداً أحدهما عن الآخر عند المتأخرين (على النبي) بالتشديد ويجوز تركه مع المميز

الجدة التي قد وثقا
للعلم خير خلقه والحق
حتى تحت قلوبهم لنعوه
فن عظيم شأنه لم نعوه
فأعربت معنى ضمير
الشأن
فأعربت في الحان
بالحان
ثم صلاة مع سلام لا تقي
على النبي

أفصح الخلق • محمد
والآل والأصحاب
من أهدوا القرآن
بالأعراب
وسمواهم

وهو فعيل ما يعني فاعل أو مفعول أو غيره دون الرسول لأنه أكثر وروداً في القرآن وبعضهم يحتار التعبير
بالرسول دون النبي لأن الرسالة أفضل من النبوة خلافاً لما بين عبد السلام (أفصح الخلق) أي أشد
فصاحة لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من طلي بالصاد والفصاحة بوصفها المتكلم والكلام والكلمة
فيقال متكلم فصيح وكلام فصيح وكلمة فصيحة بخلاف البلاغة فاتها بوصفها المتكلم والكلام دون
الكلمة فيقال متكلم بليغ وكلام بليغ ولا يقال كلمة بليغة ومعنى فصاحة المتكلم قدرته على الاتيان بكلام
فصيح ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التنافر والخشوع والتعقير ومعنى بلاغة المتكلم
قدرته على الاتيان بكلام بليغ ومعنى بلاغة الكلام مطابقة مقتضى الحال مع فصاحته (محمد) يجوز فيه
أوجه الأعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب الأهل طريقة من يرسم المنسوب بصورة المرفوع
والجور ودأوى الثلاثة الجرب ولا يعطى بيان لامتثاله علم والعلم لا يعتبه نعم يصح أن يكون نعتاً بالنظر
لأصله لأنه في الأصل اسم مفعول الفعل المضموع هو وحده بتشديد الهمزة ومحل فوطم العلم لا يعتبه إذا كان
جامداً أو مشتقاً ولم ينظر لأصله (و) على (الآل) هو اسم جمع لا واحد من لفظه وأصله أول كجمل
بدليل تصغيره على أول (و) على (الأصحاب) هو جمع لصحب بكسر الحاء مخفف بحسب كونها أو
مخفف صاحب مخفف لالف وليس جمعاً لصحب بسكون الحاء لأنه لم يطرده جمع فكل بسكون العين على
أفعال الأعراب إذا كان معتل العين كشوب وأتواب وباب وأبواب وللأصحاب بالالف لأنه لم يطرده جمع فاعل
بالالف على أفعال وقداً بدل النظم من الآل والأصحاب قوله (من) أي الذين (أتقوا) أي حكموا
(القرآن) من القرء وهو الجمع ومعناه للكلام المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته
المتحدى بأقصر سورة منه (ب) سبب (الاعراب) اذلول الأعراب لم يعلم المراد قد احتج أن سبب
وضع النحوان أعراباً أقدم فزمن عمر فقال من يقرئ مما أنزل الله على محمد فقرأه رجل براءة فقال ان
لعمري من المشركين ورسوله بلقر فقال الأعرابي أو قد يرى من رسوله ان يكن الله يرى من رسوله
فأنا أبرأ منه فبلغ عمر فقال الأعرابي فدعاء وقال يا أعرابي أبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص
عليه القصة فقال عمر ليس هكذا يا أعرابي فقال كيف هي يا أمير المؤمنين فقال ان الله يرى من المشركين
ورسوله بلرفع فقال الأعرابي وأنا والله أبرأ مما يرى الله ورسوله منه فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن إلا على
بلاغة وأمر بأل الأسود القحلى بوضع النحو ولا يخفى ما في ذكر النحو وضيم الشأن والأعراب من براءة
الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طاعة كلامه بما يشعر بمقصوده (وبعد) البناء على الضم مخفف
المضاف إليه ونية معناه فلان الأصل وبعد ما تقدم والمراد بمعناه النسبة التقييدية التي بين المضاف والمضاف
إليه وانما سميت بمعناه مع أنها بينهما لأنها لا تتحقق إلا به وليس المراد بمعناه ملوؤه كما فهم فيه بعضهم
ويصح قراءته بالنصب بله على أنه جنف المضاف إليه ونوى لفظه لكن الأول هو المشهور على الألسنة
والوامة أن تكون لفظاً ما يستعمل ما قبلها عطف قصة على قصة أو أن تكون نائية عن ملوئها نائية
من مهمال الواو على هنا نائية التام بعد قبض قبل وتكون ظرف زمان كثير أو مكان قليلاً وهي ههنا
صالحة للزمان باعتبار اللفظ ولكن باعتبار الرقم والعامل فيها على أن الواو ملوطة مخدوف تقديره أقول
أو نحو ذلك وعلى أنها نائية عن أما الثانية من مهمال الأصل الشرط فتكون من متعلقات الشرط ولما جواب
الشرط فتكون من متعلقات الجزاء فلان قلت أيها أولى قلت الثاني لأنه صريح في المقصود وينسحب
الاتيان بها في أول الكتب لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في كتبه ورسائله وصح أنه خطب
فقال أما بعد والتحقق أنها فصل الخطاب فيسمى المراد به في قوله تعالى وآتته الحكمة وفصل الخطاب
فيل المراد به الفرق بين الحق والباطل (فاعلي) بزيادة الفاء على جعل الواو ملوطة لتوهم أنها تكون قد

نزل المتوهم منزلة المحقق وأعلى جعلها ثابتة عن أما الثانية عن مهمالها لربط (أى) أى الحال والثاني
 (لما) سبأى جوابها بعد استقايات في قوله نظمها الخ (أفصر) من الاقتصار (جل الورى) يضم الجيم
 أى معظم الخلق (على الكلام المختصر) دون الكلام المطول لقصورهم والمختصر هو ما قل لفظه
 وإن لم يكن معناه خلاطين اشترط ذلك (وكان) محطوف على مدخول لما (مطلوبا) بالنصب على أنه خبر
 مقدم ليكون قوله (أخذ الطلب) سعة مصدر مخوف والتقدير طلبا أشد الطلب (من الورى) أى من
 الخلق ومخلو والمحرور متعلق بقوله مطوبا (حفظ) بالرفع على أنه اسم مؤخر لكان وحفظ مضاف
 و (اللسان) مضاف إليه والمراد باللسان اللغة بجزء الان للسان اسم المجازحة المخصوصة وهى آلة الكلام
 (العربى) أى المنسوب للعرب وهو صفة للسان وانما طاب منهم ذلك أخذ الطلب (لكن يفهموا) فكى
 مصدرية تقدير اللام قبلها ويحتمل أنها تعيلية فلا تعذر اللام قبلها وعلى الأول فالفعل منصوب بكى نفسها
 وعلى الثاني فهو منصوب بأمر مضمر بعدد والتقدير كى أن يفهموا (معانى القرآن) معانى (السنة
 الدقيقة المعانى) أى شقية المعانى ويقال دق الشيء إذا خفي والمعانى جمع معنى وهو اسم مفعول من عنى يعنى إذا
 قصدو يقال له مفهوم ومملول (والنحو) أى والحال أن النحو (أولى) أى حق (أولا) منصوب على أنه
 ظرف مقدم لقوله (أن يعلم) بالنحو (أولى) أى حق (أولا) منصوب على أنه
 (دونه) أى دون النحو (لن يفهموا) بالنحو (لن يفهموا) أى أن يفهم معناه ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو
 وسيلة لسائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث فإنه لا يجوز لأحد أن يتكلم في كلام الله وسوله حتى يكون
 ملما بالعرية فقد قال الأصمى إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي
 صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليذبوا مقعده من النار لا يعلم بكن بلحن فيأرورى عنه فاذا لحن
 فيه فقد كتب عليه (وكان) محطوف على ما تقدم (خير) بالرفع على أنه اسم لكان (كتبه) يسكون والهاء
 أى كتب النحو (الصغيرة) أى صغيرة الحجم (كراسة) بالنصب على أنه خبر لكان والكراسة واحدة
 الكراريس وهو أجزاء الحقيقة وقوله (طيفة) صفة لكراسة وكذا قوله (شجرة) أى مشهورة فهى
 فعيلة بمعنى مفعول والمراد بكونها طيفة أنها صغيرة الحجم لأن الطافة رفعة القوام (في عربها) يضم أوله وسكون
 ثابته (و) فى (عجمها) يضم أوله وسكون ثابته (و) فى (الزوم) الجار مجرور في ذلك متعلق بقوله شجرة
 (أنها) أى جمعها على وجه الالفه يضم طهزة (الخير) تفتح الحاء أى العالم ويجوز كسرهما ويكون المعنى
 على التبيين الذى هو كالحبر وهو المداد فى الاتقاع (ابن آجروم) بهزة مفتوحة بعدها ألف لجيم
 مضمومة ثم راء مشددة فواو فميم معناه بلسان البربر الفقير الصوفى وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود
 الصنهاجى نسبة له حاجة وهى قبيلة المغرب (و) قد (اتفتت أجلة) جمع جليل كمظلم وزنا ومعنى (يعلمها)
 أى با علم الذى فيها (مع) يسكون العين الغضيرة وهو مضاف (ما) مضاف إليه بوجه (تراء) اما صلة وصفة
 وقوله (من لطيف عجمها) بيان لما ترى هنا بصريا فالتك تعدت الى واحد (نظمها) أى جعلها
 على وجه التقفية والوزن وقوله (نظما) مفعول مطلق وقوله (يدعا) صفة له والديع هو الذى ليس على مثال
 سبق حال كونه (مقتدى) فى هذا لفظ (بالاصل) لهذا النظم والمراد بالاصل الكراسة السابقة (فى
 تقريره) فهم (المبتدى) وهو من ابتدأ فى العلم ولم يقصر على تصوير المسألة فان قسر على تصويرها دون إقامة
 الدليل عليها فتوسط فان قسر على إقامة الدليل عليها أيضا فحتمه م استأنف النظم فقال (وقد حذفته)
 أى من الاصل (بما عني) بالكسر والقصر والجاء والمجرور خبر مقدم وغنى مبتدأ مؤخر والمجمل وصفة
 (وزدته) أى الاصل (فوا لهذا) التنوين الضرورة (ها) أى هذه الفوائد (الغنى) عما عداها أو الفوائد جمع
 فائدة وهى لغة ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما واسطلاح الصلحة القرنية على الفعل من حيث هو ثمرة

لما اختصر
 جل الورى على الكلام
 المختصر
 وكان مطلوبا أشد
 الطلب
 من الورى خطه اللسان
 العربى
 كى يفهموا معانى
 القرآن
 والسنة الدقيقة المعانى
 والنحو أولى أولا أى
 يعلمها
 اذ الكلام دونه لن
 يفهمها
 وكان خبر كتبه الصغيره
 كراسة لطيفة صغيرة
 فى عربها وعجمها والزوم
 ألفها الجبر ابن آجروم
 واتفتت أجلة بطيها
 مع ما رآه من لطيف
 عجمها
 نظمها نظما بدعها
 مقتدى
 بالاصل فى تقريره
 المبتدى
 وقد حذفته ما عني
 غنى
 وزدته فوا لهذا المعنى

وتقيجته ونخرج بهذه الحبيبة الغاية فلها المصلحة من حيث هي في طرف الفعل والعلية الثانية فانها تلك
 المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل والفرض فانه تلك المصلحة من حيث هي مقسومة للفاعل
 من الفعل فالأمر بعد هذه ذاتا مختلفة اعتبارا ولا يخفى أنه لا يطاق في هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الأول
 وآخر الشطر الثاني ثم يغاوت كثيرا فان من شروط الاطلاق ان يتعدا تعريفا وتكبرا لوما جانا ليس كذلك
 حال كوني (متصفا) ماذا كره الاصل في (غلب الابواب) بذ كرم كرمها (هـ) بسبب ذلك (جاء) أي
 تحقق ثبت هذا النظم حال كونه (مثل الشرح) الموضوع (للكتاب) أي على الكتاب الذي هو الأصل
 ومعنى الشرح لغة الكشف واصطلاحا ألفاظ مخصوصة وضعت على ألفاظ مخصوصة على رتبة مخصوصة
 (سئل) بالبناء للمفعول (فيه) أي في هذا النظم سواء الامدادا (من صديق) بفتح الصاد وتخفيف الدال وهو
 من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وصده العدو والقبيل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلف محبة
 في أعضاءك والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلف محبة في أعضاءك وتفصيده بمالك وأما
 الماحب فهو من مالت عشرتك به فهو أعم جميعا (صادق) في صدقته بحيث تكون عن صميم القلب
 وفي نسخة أخرى حاذق وهو مأخوذ من الحذق وهو قوة الفهم ورجلة (يفهم) صفة لصديق فهو من باب
 الوصف بالجهة بعد الوصف بالمقدور (قولي) أي معناه (الاعتقاد) من أي أهل لذلك (واثق) أي أقوى فالاعتقاد
 نافع لا محالة ولو كان في الامجاد كما تشير اليه الآثار والخبار وبه يحصل الانتفاع والارتفاع كما أشار إليه بقوله
 (إذا لفتي) أي لان الفتى (حب اعتقاده) أي على حسب اعتقاده وبقدره (رفع) بالبناء للمفعول أي رفعه
 الله الى المرتبة العليا فكل من اعتقدا تنفع (وكل من لم يعتقدا لم تنفع) أي ولم يرفع فإياك وعدم الاعتقاد
 (ففسأل) الكريم (المتان) أي كثير المن وهو الانعام أو تعداد النعم وهو بهذا المعنى صفة مدح في حق
 تعالى صفة مذكورة في حق غيره الانا استنى (أن يمجرينا) أي يحفظنا (من الرياء) وهو أن يعمل ليراها الناس حال
 كونه (مضاعفا أجورنا) على هذا النظم وعلى غيره من سائر الاعمال وأما النظم بنون التشكم المعظم نفسه
 اظهارا للمعظم انقله بأهله للعلم ويحتمل انه قصد تفويجه فتكون التشكم ومعها غيره لا التشكم المعظم
 نفسه ويكون على الأول عاملا بقوله تعالى وأما بنعمتك فكفت وعلى الثاني عاملا بقوله تعالى فلا تزكوا
 أنفسكم عطف على السؤال الاول قوله (وأن يكون) سبحانه وتعالى (ناعيا بعلمه) أي العلم الذي فيه
 (من) أي الذي (اعتنى بحفظ) ألفاظ (مرفهم) معاني (هـ) وفيه بهم معانيه لان محمدا حفظ ألفاظه
 لا يجدي نفعاً

(باب الكلام)

الأصل هنا باب الكلام بناء على انه خير لمبتدا محذوف أو باب الكلام هذا موضعه بناء على انه مبتدأ خبر
 محذوف وإذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ وكونه الخبر في الأولى خلاف فقول الأولى كونه المبتدأ
 لان خبر محط القائسة وقيل الأولى كونه خبر لان المبتدأ مقصود لذاته بخلاف الخبر وأيضاً المحذوف بالاعجاز
 أبقى منه بالصورة هنا كله على الرفع وهو الأولى وبه نصب على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلا
 اقرأ باب الكلام وأما الجر فضعيف لانه على حذف حرف الجر والتقدير انظر في باب الكلام والجار لا يعمل
 محذوفاً الاشدوا هذه الترجمة من زيادة النظم تبعاً لكثير من النعاة لكن الأصل نظر الى ان الكلام من
 المقامات فلا يحتاج الى ترجمة بخلاف الاعراب وما بعده على انه يحتمل انه حذف الترجمة اختصاراً وأما
 اقتصر النظم في الترجمة على الكلام دون الكلمة وما بعده لانه المقصود بالنسبة للكلام ومن علامتهم انهم
 يقتصرون في الترجمة على المقصود ويحتمل ان في الترجمة حفظاً على ان الترجمة كشفي والزيادة عليه ليست
 بعميقة وإنما العيب الترجمة الشيء والتفصيص غير بعد ان كنت ذلك رأيت في نسخة أخرى زيادة ونواضعوه

متصفا لقاب الابواب
 جاء مثل الشرح
 للكتاب
 سئل فيمن صديق
 صادق
 يفهم قولي لا اعتقاد
 واثق
 لذالفتى حسب اعتقاده
 رفع
 وكل من لم يعتقد لم
 يتنفع
 فسأل المتان أن
 يمجرينا
 من الرياء مضاعفا
 أجورنا
 وأن يكون نافعاً بعلمه
 من اعتنى بحفظه وفهمه
 (باب الكلام)

قلعة • ثم ان الناظم قدم تعريف الكلام على تعريف الكلمة وما بعدها لان الكلام هو الذي يقع
التخالف فقال (كلامهم) اي التحوين بقرينة السياق واحترز بذلك عن كلام القويين فانه عبارة عن
القول وما كان مكتفيا بنفسه كافي القلوس وليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى بل خلق اللفظ ولو
مهمل ومراده عما كان مكتفيا بنفسه نحو الخط والاشارة ولسان الخلل وحديث النفس فمن الاول قول
الصديقه بنت الصديق رضي الله تعالى عنها ومن ابيهما بين دفتي المصحف كلام الله ومن الثاني قول الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها • إشارة محزون ولم تنكح
فايقنت ان الطرف قد قال مرحبا • وأعلا وسهلا بالحبيب التيم
ومن الثالث قول بعضهم أمتلا الخوض وقال قطبي • مهلا رويدا قد ملأت بطني
ومن الرابع قول الشاعر ان الكلام لفي القوادع • جعل اللسان على القوادع دليلا

واحترز بذلك أيضا عن كلام الفقهاء فانه كلما أبطل الصلاة وهو حرف مفهم وحرفان وان لم يفهما قد
اشتمل التعريف على جنس وفصلين فالجنس هو قوله (لفظ) وهو في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرى
مطلقا وقيد بعضهم بكونه من القيم ولا يرد قوله لفظ الرجا الدقيق لانه مجاز كما صرح به في الاساس ثم جعل
بمعنى اسم المفعول وخص بما طرحه اللسان والخلق والشفقان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف
المجانية التي أولها الألف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات يقال له
غفل ويقال له أيضا ساذج ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز والحدود تصان عنه لانه صار حقيقة عرفة
في ذلك على ان حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة ولو عبر بالقول بدل اللفظ
لكان أولى لان القول جنس قريب فانه لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول في
الرأي والاعتقاد لم يعبر به وان كان استعماله في ذلك مجازا امر سلا وخروج باللفظ مالم يلفظ كالخط وما ذكر
منه فان قيل غان الجنس الادخال لا الاخراج وقد تقرر ان اللفظ جنس فلهذا لم يخرج منه • اوجب بما قاله
بعضهم من أن الجنس قسمان أحدهما جنس أعم من الفصل فهو ما يطلقونهما هو الذي لا يخرج به وانما
جنس أعم من الفصل فهو ما من وجدوه لا يخرج به من جهة خصوص ما دخل الفصل من جهة عموم اللفظ
في هذا المقام مع التقييد بهذه المثابة فلذلك أخرج به والفصل الأول هو قوله (مفيد) وهو من الافادة بمعنى
تحصيل الفائدة ان تكن حاصلة والفائدة النفس اليها ان كانت حاصلة فلا يشترط تجديد الفائدة على الصحيح
وعليه فما كان معلوما لم يطلب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا من الكلام خلافا لما جرى عليه بعض
نحارج الأصل وخروج بالمفيد مالم يفسد الكلمة الشرط نحو ان قام زيد لأن الفائدة لا تتم الا بالجووب نحو
يقم حمرا أو فعمرو قائم والفصل الثاني هو قوله (مستند) وهو الاستناد بمعنى ضم كلمة الى أخرى على وجه
يفيد كضم الفعل الى فاعله نحو قام زيد وضم الخبر الى مبتدأ نحو زيد قائم وخروج بالمستند مالم يستلزم
المركب كيد المركب الإضافي كعبادته والمزجي كعطبك فتعريف الناظم بالاستناد الى من تعبير الاصل بالمركب
لانه يشمل الاستنادي وهو المراد مثلا الإضافي والمزجي وقد أغفل الناظم فعلا آخر ذكره الاصل وهو أن
تكون افادته بالوضع خرج بذلك مالا تكون افادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذي افادته
التكلم من وراء جدار فانه بالنظر لذلك لا يسمى كلاما وهذا على ما قاله الجمهور من تفسيره بوضع يجعل شيئا يراه
شيء آخر بحيث اذا فهم الأول فهم الثاني وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به مالا تكون
افادته بمصودة كاللفظ الذي يخرج من النائم والسعي والطيور المعلمة فان ذلك كله لا يسمى كلاما على هذه
الطريقة • ولما فرغ من تعريف الكلام شرعا في تعريف الكلمة فقال (والكلمة) بكسر الكاف
وسكون اللام على وزن سيرة كما هو إحدى اللغات الثلاث فيها وثانيها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على

كلامهم لغة مفيدة
مستند • والكلمة

من بقية وثلاثها كلمة بفتح الكاف وسكون اللام على وزن نمر وهذه اللغات تجري في كل ما كان على وزن
 فعل نحو كبد وكشف فان كان وسطه حرفا حلقيا جز فيه لفظة رابعة وهي ابداع فانه لم يبق في الكسر اسم كان
 نحو نطق أو فعلا نحو عهد وقد اشتمل التعريف على جنس وفعل كما تقدم في تعريف الكلام فالجنس هو
 قوله (اللفظ) وقد تقسم الكلام عليه قريبا ولما أخذ اللفظ جنسا في التعريف احتاج الى التقييد بـ (المفرد)
 وهو الفصل الأول استرازا من غير المفيد وهو المفضل كدبر مفعول به فان اللفظ كما يطلق على المفيد وهو
 الموضوع لمعنى يطلق على غير المفيد وهو المفضل كما عرفت ومن أخذ القول جنسا في التعريف كان مشام
 لم يحتج الى التقييد بالمفيد احترازا من غير المفيد لان القول خاص بالمفيد كما يعلم من تعريفه الآتي والفصل
 الثاني هو قوله (المفرد) وخرج به المركب فلا يسمى كلمة لا محذرا من سلا كما في قوله تعالى كلا انها كلمة هو
 قائلها والضمير راجع لقوله راجعون الخ وكما في قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها الساعر كلمة ليبيد
 ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
 وقد عرفت ان المفرد له ما لا يدل جزؤه على جزء معناه محذور يدان جزؤه كل واحد لا يدل على جزء معناه والمركب
 بله ما يدل جزؤه على جزء معناه محذور فلا بد ان جزؤه كل واحد يدل على جزء معناه واعتراض ذلك بان فيه
 خلط اصطلاح باصطلاح فان ما ذكره هو اصطلاح الناطقة وأما اصطلاح النحاة الذي هو الكلام فيه فهو ان
 المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين فأكثر كزيد بن زيد وعلى الاول فعبد الله علما
 من قبيل المفرد بخلافه على الثاني ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر انها تنقسم الى الاسم والفعل والحرف فقال
 (الاسم وفعل ثم حرف تنقسم) أي الكلمة فهي المقسم وكل من الاسم والفعل أو الحرف قسم منها وكل من
 الثلاثة قسم لاخويه ففرق بين المقسم والقسم والقسم هو المحل الذي وردت عليه القسمة والاسم
 ما كان متبرجا تحت الشيء وأخص منه والقسم ما كان ميانا للشيء ومنه راجعه تحت أصل شيء فلذا قسمت
 الحيوان الى انسان وحمار وفرس مثلا كان الحيوان مقسما وكل من هذه الثلاثة قسماته وكل منها قسمها
 للاخرين ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلقان بالفعل بعده ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو اذا لمعنى للتراضى بين
 الاقسام لا يقال بل بمعنى وهذا الاشعار بالمحطاط درجة الحرف عن قسبه لانا نقول يكفي في ذلك ترتيب
 النظم لها في الله كره على حسب ترتيبها في الشرف والنحويون يجمعون على انحصار الكلمة في الثلاثة ولا
 التفت الى من زاد راجعا وماء خالفة وهي بذلك اسم الفعل لأن ما زاد داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما
 ينادى عليه تسميته باسم الفعل واعلم ان تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام من تقسيم السكلي الى جزئيه
 اذ يصح الاخبار بالمقسم عن كل من الاقسام كما هو ضابط ذلك فيصيح أن يقال الاسم كلمة فكذلك لا من تقسيم
 الكل الى جزئيه لا يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما هو ضابط ذلك كما في تقسيم الحبيب الى خيط وسر اقامه
 صح تحليل المقسم به والحبيب الى أقسامه وهو الخيط والسمر (تنبيه) الحرف الذي هو قسم الاسم
 والفعل اتملوه الحرف الذي جاء لمعنى كمن وفي وعن فكان على الساطع ان يقيه بذلك كما منع الأصل
 احترازا من الحرف الذي لم يعمى لمعنى وهو اب ت الى آخره وهذه تسمى حروف المباني وأما السابقة
 فتسمى حروف المعاني والساقلة اميت ت الى آخره اول نقل الفباء تاء تاء الى آخره لأن تلك هي حروف
 التهجى الحقيقية بخلاف هذه فانها أسماء تلك ولهذا ساقلة التحليل لأسماءه كيف تنطقون بالهمزة من جعفر
 فقالو جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه والجواب ج لأنه المسمى لكن يجب زيادة هاء
 السكت لضرورة الوقف فيقال جهه والاسم هو الكلام على الكلمة أخفى الكلام على الكلم تعالى (وهذه)
 التي هي الاسم الفعل والحرف ولا صانع في قوله (ثلاثها) من اضافة اسم العدد للعدد (هي الكلم) فهو
 اسم مجموع ثلاثة محوون قام زيد بن زيد على ذلك الكلام ليس محذورا هذه الثلاثة بل هو مقول على

اللفظ التقييد المفرد
 الاسم وفعل ثم حرف
 تنقسم
 وهذه ثلاثها هي للكلم

كل ثلاث كلمات فصاعدا اتحدوا منها أول يتحدان فأتت ولم تعد وعلم من ذلك أن الكلام اسم جنس جنس وهو
 المختار وعليه فيجوز في ضميره التأنيث ملاحظة الجمعية والتذكير على الأصل وهو الاكثر في التنزيل
 بحر فون الكلام عن مواضع اليه بعد الكلام الطيب (تنبيه) بين الكلام والكلام عموم وخصوص من
 وجه فانهما يجتمعان في نحو قولك قام أبو زيد وينفرد الكلام في نحو زيد فقام هو وينفرد الكلام في نحو ان قام
 زيد وقفا عند النظر في أمرين القول فقال (والقول) على الصحيح (لفظ) قد تقدم الكلام عليه قريبا
 (فقد أتت) بأن يكون موضوعا حزر بذلك عما إذا لم يفد بأن كان مبهلا فلا يسمى قولاً ومقابل الصحيح
 أن القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد خاصة فيكون مراداً بالكلام بخلافه على الصحيح فانه يكون أعم
 من المقام الكلام كالكلمة فكل كلام أو كلمة قول ولا عكس حال كونه (مطلقاً) عن التقيد
 بالتركيب وقد مثل له بقوله (كقم) فعل أمر من القيام (وقد) حرف تحقيق كافي قولك قد قام زيد وتقبل
 كافي قولك قد يجود البخل وقد صدق الكذب وتقرّب كافي قولك قد قامت الصلاة أي قرب قيامها
 (وان زيداً ارتقى) أي علا وارتفع ولما قسم النظم الكلمة في تقدم الاسم وفعل وحرف شرع بين
 العلامات التي تميز كلامها عن أخرى وبدأ بالاسم لشرفه فقال (فالاسم) التقسيم في التقسيم قال فيه للمصنف
 لذكرى والفاء فاء الفصيحة لانها فصحت عن شرط مقدر والتقدير إذا أوردت بيان كل من الاسم والفعل
 والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا واعلم أن الاسم له حد وحكم واشتقاق وعلامة فله لغة
 مادل على مسمى واصطلاحاً كمدلت على معنى في نفسها لم تقترن بزمان وضعها وحكمه الاعراب وما جاء منه
 مبيهاً فلي خلاف الأصل واشتقاقه من السمو وهو العلو ومن السمة وهي العلامة وعلامته كثيرة
 أوصلها به ضمهم الى حين لكن النظم اقتصر على أربعة منها حيث قال (بالتنوين) (بالخفص عرف) أي
 عرف فمحوز يد من قولك زيد قائم اسم لوجود التنوين في آخره ونحو رجل من قولك مررت برجل اسم
 لوجود الخفص في آخره والتنوين لغة مطلق التصويت ومنه قولهم تون الطائر اذا صوت واصطلاحاً تون
 زائماً كونه نطق آخر الاسم في اللفظ وشارفه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكارة عند الضبط بالقلم
 وأقسامه عشرة لكن المختص منها بالاسم أربعة وهي المرادة هنا الاول تنوين التثنية وهو اللاحق للغير
 جمع المؤنث السالم من الاسماء المعربة المنصرفة كزيد ورجل والثاني تنوين التثنية وهو اللاحق للاسماء
 المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما ورن منها كان نكرة وما لم يشون كان معرفة ويقع مباحاً في باب اسم
 الفعل كصه وقياساً في العلم المحتوم بوجه كسيبويه والثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو ملكت ووما
 جمع بالنون من بدتين والرابع تنوين العوض وهو ما عوض عن جلة أو جعل نحو قوله تعالى وأنتم حيث كن
 تنظرون وقوله تعالى يومئذ نحدث أخبارها وما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته
 وما عوض عن حرفاً أو حركة نحو جوار وغواش في سالي الرفع والجرح بخلافه في حالة النصب وهذه الاربعة
 هي المختصة بالاسم والخامس تنوين الزيادة كافي قوله تعالى سلاسل واغلا لا في قراءة من قرأ سلاسل بالتنوين
 فانه قد زيد فيه التنوين لمناسبة اغلا لا والسادس تنوين التثنية وهو اللاحق للقوافي المطلقة كافي قول الشاعر
 أقل القوم عاذل والعتابين وقولي ان اصبحت لقد أصابين
 والسابع تنوين الحكاية كافي قولهم قالت عاقلة بالتنوين مسمى به مؤنث فانه بقي فيه التنوين مع أن حقه
 المنع من الصرف لانه بقول التأنيث حكماً لا كان فيه قبل العصبية والتثنية تنوين الضرورة كافي قول الشاعر
 سلام الله يبطر عليها وليس عليك يبطر السلام
 فانه قد نون مطرف الشرط الاول مع أن حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة والتثنية التنوين
 العالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كافي قول الشاعر

والقول لغة قد أتت
 مطلقاً
 كقم وقد ورن زيدا
 ارتقى
 فالاسم بالتنوين
 والخفص عرف

والثالثة كافي قولك جئت يا هذا على كل من تاء التأنيث الساكنة وناه افاعل مختص بالماضي (و) يقبول
 (النون) التي لا تؤكد خفيفة كانت ارتقا مع دلالة على الطالب (و) يقبول (اليا) التي للحاطية مع الدلالة
 لك كورن فالاول كما (ف) قولك (اعلمن) بتشديد النون ومنه افعلمن بتخفيفها (و) الثاني كافي قولك
 (افعلن) يا هذا وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الامر وعلم من اعتبار الدلالة
 أيضا أن هذا العلامة من كنهان نظم اقصر على أحد الجزأين ولعل ترك الاصل لهذه العلامة لعسرها على
 المبتدى سبب تركه من شيتين كما علمت (تنبيه) قد عرفت مما تقدم أن علامة الفعل أقسام أربعة منها
 ما هو مشترك بين الماضي والمضارع ومنها ما هو مختص بالمضارع ومنها ما هو مختص بالماضي ومنها ما هو مختص
 بالامر. ولما أنهى الكلام على علامات الفعل مرع في الكلام على علامات الحرف فقال (والحرف)
 التقسيم في التقسيم فال في العلم الله كرى كما تقدم في كل من الاسم والفعل. وأعلم أن الحرف له أيضا حد وحكم
 واشتقاق وعلامة. وهذه لغة الطرف واسطلاحاً كلمة دلت على معنى في غيرها وحكمه البناء ولم يحج من تن
 على خلاف الاصل واشتقاقه من التعريف وهو التعريف. وعلمته عسمية كما أشار اليه بقوله (لم يصلح له
 علامة) يبرز عن فسيحية (الاتفا قبوله العلامة) التي لكل من الاسم والفعل فعدم العلامة علامة لا يقل
 العدم لا يصح أن يكون علامة لانا نقول محل ذلك في العدم المطلق بخلاف القيد كما هنا لان المراد عدم علامة
 الاسم والفعل لا العدم مطلقا فان قيل لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عسمية قولهم يكسوا
 أجيب بان ذلك للتناسب بين كل وعلمته فان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف
 من العسمية فجعلوا الأتشف للإشرف والأخس للأخس (تنبيه) في الصلاحية اسمها هو باعتبار اللغة لان
 هذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه حتى عهد أهل اللغة بان دخولها عليه معيب بتحقيق عدم الصلاحية
 (باب الاعراب)

ومعناه في اللغة الآية يقال أمرت بالثني أيته وعدم اللحن في الكلام يقال أمرت بالكلام أي لم ألحن
 فيه والتعجب الى الغير ومنه العروبة أي التحببة الى زوجها وفي ذلك وأما في الاصطلاح ففيه معنيان
 أحدهما انه لفظي وعليه فيحدثه ما جرى به لسان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف
 وثانيهما انه معنوي وهو الذي منى عليه النظم تبعاً للاصل حيث قال (اعرابهم) أي النعانة (تفسير
 آخر للكلم) إذنا أوصفة فالاول بان يبدل حرف بآخر كافي المثني والجمع والثاني بان تبدل حركة بأخرى كافي
 المفرد ومثل الآخر في كلامه الآخر حقيقة كافي بزيادة وعمره والآخر حكماً كافي بدوم فان قيل الكلام
 اسم جنس جعي فأقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات وعينه فلا بدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين
 أجيب بان المراد جنس الكلام وبأنه على حذف مضاف أي آخر أحد الكلام وخروج بالقيد بآخر الكلام
 تغيير أول الكلام أو وسطه كقولك في زيد زيد أو يزيد فلا يسمى اعراباً وإنما انشأ بالآخر لانه طارئ
 على السكامة وحق الطارئ أن يكون في الآخر والمراد بالكلام هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع
 اتحالي من النونين لان الاعراب لا يكون الا فيهما بخلاف الاسم غير المعرب والفعل الماضي والحرف
 والامر والمضارع الذي اتصل به إحدى النونين سواء كان ذلك التغيير من حيث علامته (تقدیراً) كما
 في قولك جاء الفتي (أولفظاً) كافي قولك جاء زيد بقولنا من حيث علامته اندفع ما قد يقال من أن التغيير
 أمر معنوي فلا يكون تارة تقدیراً وتارة لفظاً وأوفي كلامه لتتويع لالشك فكأنه قال وذلك التغيير نوعان
 تقدیري ولفظي وترك نوعاناً وهو المحلى كافي قولك جاء سيوبه وقد يقال أراد بالتقدیري ما عدا اللفظي
 فيشمل المحلى وذلك التغيير (ل) أجل (عامل) وهو ما به تقوم المعنى المقتضى لالاعراب لفظياً كان وهو ظاهر
 ومثلاً كما لا بداهة ونحوه مقدماً كان وهو ظاهر أيضاً ومثلاً كافي قولك زيداً رأيت كما تبدل على

والنون واليا في افعلمن
 وافعلن
 والحرف لم يصلح له
 علامة
 الاتفا قبوله العلامة
 (باب الاعراب)
 اعرابهم تغيير آخر
 الكلم
 تقدیراً وأولفظاً

ذلك كله تسبب عامل (علم) ولو محتواه ليل كما في قولنا يد في جواب قائل من جاء ونحن يدانك تغير
آخر الكلام لا لاجل عامل بل لم يكن سبب أصلاً كما في حيث اذا قصت أو كسرت بعد ضمها أو كان السبب آخر
كالإتياع في نحو الجدة بكسر الدال اتباعاً للام والنقل في نحو من أمن ينقل حركة الهمزة إلى التثنية والحركة
في نحو من زيد بالنصب بعد قول القائل يا متريداً والنفا السكون في نحو لم يكن الذين كثر والمان ذلك
لا يسمى اعراباً بل كسر حقيقة الاعراب كأن قالوا قاله حل هذه الحقيقة في واحد هذا الاسم فاجاب قوله
(أقسامه) أي الاعراب من حيث هو أو بالنظر لجميع الاسم والفعل (أو بعد) سواء قلنا بأن الاعراب
لفظي كاهو التحقير أو بالمعنى كجاء في عليه النظم وباعتبار الحقيقة المذكورة اندفع ما قد يقال
جملة أقسام الاعراب أربعة غير صحيح لأنه إن أراد أقسام اعراب الاسم فلا يصح لأنها ثلاثة ورفع ونصب
وخفض وإن أراد أقسام اعراب الفعل فثلاثة لأنها ثلاثة رفع ونصب وجزم ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد
ما ذكر بل أراد أقسام الاعراب من حيث هو أو بالنظر لجميع الاسم والفعل وأما ما لا يصلح بالأقسام الأولى
من تغيير بعضهم بالانقلاب لأن من حق القلب أن يصدق على ما قلبه وهو غير صحيح هنا لأن فيه محل
الاختصاص على الأعم فلا يقال الاعراب رفع مثلاً ولا يخفى أن تقسيم الاعراب إلى هذه الأقسام من تقسيم
الكلي إلى جزئياته وقد تقدم ضابطه (فانغير) أي الأقسام المذكورة ثم أبدل النظم من الأربعة قوله
(رفع) في اسم وفعل نحو يقوم زيد وهو لغة الملو والارتفاع واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير
مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وانما يسمى بذلك لارتفاع
الشتين عند النطق به (ونصب) في اسم وفعل أيضاً نحو لن أنضرب زيد وهو لغة الاستقامة واصطلاحاً على
أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها
وانما يسمى بذلك لانصب الشفتين عند النطق به (وكذا) أي مثل ما ذكر في كونه من أقسام
الاعراب (جزم) في فعل فقط نحو لم يرق وهو لغة القطع واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير
مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى أنه لفظي نفس السكون وما ناب عنه وانما يسمى بذلك لأن
الجزم قطع من الجزم شيئاً وقد عرفنا أن الجزم في اللغة القطع (وجز) في اسم فقط نحو زيد في قولك
صرت يزد وهو لغة السحب واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب
عنها وعلى أنه لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها وانما يسمى بذلك لانجرار الشفة السفلى عند النطق به وقد
تضمن أن الجزم عبارة بصريّة والخفض عبارة كوفية وعلم ما تقدم أن الأقسام الأربع ترجع في الحقيقة إلى
قسمين مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ويختص بأحدهما وهو الجزم والجر ونسب ذلك
نكتة فصلها في كلام الناظم ولا يرد ذلك على التشبيه لأن المراد التشبيه في كون كل من أقسام الاعراب
كما تقدم • ولما ذكر الناظم هذه الأقسام مجتمعة باعتبار محلها فرع في تفصيلها ذلك الاعتبار يقال
(والكل) من الأقسام المذكورة (غير الجزم) من الرفع والنصب الجزم (في الأسماء) والمراد بولو محلاً (يقع)
أي الكل المذكور (وكما) أي الأقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه يندفع (في الفعل)
المعرب وهو الفعل المضارع أمالي من التثنية وذلك أفرد الناظم وانما عبر الأصل بصيغة الجمع مع أن
للمعرب من الأفعال واحد وهو المضارع نظر المتعدد الأفراد المعربة (والخفض امتنع) وقوعه في الفعل
المذكور وانما أعطى الخفض للاسم والجزم للفعل لأن الاسم خفيف بخلاف الفعل والخفض
ثقل بخلاف الجزم فأعطى الثقل للثقيل وبالعكس ليتعادلاً • ولما أنهى الكلام على الاعراب
وأقبله سارع يشكم على المعرب مستقبلاً الكلام على المبني فقال (وسائر الأسماء) باله أي جميعها
فسائر بمعنى جميع منها وقد يكون معنى باقي (حيث لا شبهة) بها (فريها من الحروف) لقوته بأن لم يكن بها
شيئاً أصلاً وكان شبهة فريها من الحروف الضعفة وهو الذي عارضه ثني من خواص الاسم (معربة) من

علم
أقسام أربعة فلتعتبر •
رفع ونصب وكذا جزم
وجز
والكل غير الجزم في
الأسماء يقع
وكما في الفعل والخفض
امتنع
وسائر الأسماء حيث
لا شبهة
فريها من الحروف
معربة

الاعراب وقد تقدم الكلام عليه (وغير ذي) أي هذه (الاسماء) بالمدود دخل تحت القبر المذكور كل من
الاسماء التي قام بها شيد فربها من الحرف كاسماء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضي
اجعلوا فعل الامر على منذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم لام الاسم مقدرة لانه
مقطع عنهم من المضارع قال في المفتي وبقولهم قول والفعل المضارع غير اخالي من التوئين كاسياني
فكل ذلك (سبني) من البناء وعولقة وضع في على في بحيث يراد به الثبات اما في الاء ملاح فيه
منهين كما تقدم في الاعراب احدهما انه لفظي وعليه فيجوز ان ما جرى به لالبيان مقتضى العمل وليس
حكاية ولا تبعاعولا قلاولا تخلصا من سكونين وانها انه معنوي وعليه فيجوز ان لا يلزم آخر الكلمة حالة
واحدة لغير عامل أو اعتلال ثم استثنى النظم من القبر المذكور المضارع الخالي من التوئين بقوله (خلا) هو هنا
حرف استثناء بخلافه في آخر الشطر الثاني فلا يطاء فعل (مضارع) بالجر بخلافه ان يكون (من كل
نون) من نون الانات ولا تكون الامبارة ومن نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا
(فدخلا) يتعلق به الجار والمجرور قبله والتقدير قد خلا من كل نون فان لم يخل من كل نون بان لحقه ون الانات
ولا تكون الامبارة كما هلت بي على السكون نحو النسوة ضر بن أول حقه نون التوكيد الثقيلة والخفيفة
المباشرة له لفظا وتقديرا في على الفتح نحو ليسجن وليكونا من الصاغر بن وقد شمل ذلك المستثنى منه كما
تقدم التنبية عليه بخلاف غير المباشرة لفظا نحو ليلون أو تقدير نحو ولا يدنك فانه لا يفي بل معرب وولا
ذكر أقسام الاعراب وكانت محتاجة الى علامات تميزها أصعبها ذكر العلامات فقال

(باب بيان علامات أقسام الاعراب)

المتقدمة وهي أربعة عشر علامة أربعة للرفع وخمسة للتصويب واثنتان للخفض واثنتان للجزء والاصل منها
أربعة الضمة أصل في الرفع والفتحة أصل في التصويب والكسرة أصل في الخفض والسكون أصل في الجزم
واعادة هذه الأربعة على خلافه الأصل كما يوضح لك ان شاء الله تعالى وانما قد رتبنا أقساما لانه مراد بالنظم
كلاصل بدليل كلامه بعد أيضا هذه العلامات ليست لمطلق الاعراب والامدادات الضمة مثلا على
خصوص الرفع وانما همل على مطلق الاعراب واصافة العلامات الى ما بعد ما على معنى اللام بناء على
ما شئ عليه النظم كالأصل من ان الاعراب معنوي وبدأ بعلامات الرفع لانه اعراب المعسدة قال
(الرفع) من حيث هو أو بالنظر لجموع الاسم والفعل (منها) أي من تلك العلامات أربعة وباعتبار
الحية المذكرة اندفع ما قد يقال ان ان اراد ذكر علامات الرفع في الاسم فكلامه غير صحيح لان علاماته
فيه الة والواو والالف فقط وان أوله ذكر علامات الرفع في الفعل فكلمتك لان علاماته فيه اثنتان
الضمة والنون فقط العلامة الاولى (ضمة) على الاصل وتلك قسمها النظم العلامة الثانية (واو)
على الة هي الضمة وفي هالانها تناسب الضمة العلامة الثالثة (الف) على النباية عن الضمة وثالث
هالانها أخت المولود الموالين والعلامة الرابعة أشار اليها بقوله (كذلك) أي مثل المذكور فأن كلا
علامة لرفع (نون ثابت) في اللفظ (لأنه حذفت) منه وفي ذلك إشارة الى أن قول المرين صرفع
وعلامة رفعه بون التون معناه صرفع بالتون الثابت فهو من اضافة الصفة للموصوف وانما ذكر
الوصف باعتباره كونه حرفا لاجل النظم ونظم بالتون لانها علامة لرفع في الفعل وهو مؤنوس عن الاسم فكلمنا
علامته واوله أردت بيان موضع كل من هذه العلامات (ة) أقول لك (الضم) أي الضمة فراه بالضم الضمة
تسمى ان يكون علامة للرفع (في اسم مفرد) والمراد به هنا ليس شئ ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من
الانها اثنسة بخلافه في باب الخبر ولب لا وباب المنادى كاسياني ولا فرق بين أن يكون منصرفا كما في قولك
جاء زيد وبين أن يكون غير منصرف (ك) يعني قولك جاء (أحد) فكل من زيدا أو أحد من فروع ولادة

وغير ذي الاسماء مبنى

لا

مضارع من كل نون

خلا

(باب علامات

الاعراب)

لرفع منها ضمة ولو

الف

كذلك نون ثابت

لا منحذف

فانضم في اسم مفرد

كأحد

رفعة الضمة (و) في (جمع تكسير) وهو ما تكسر فيه بناء واحده اما بزيادة فقط كافي صنو وصنوان
أو بنقص فقط كافي تحمة ونخم أو بتبديل الشكل فقط كافي أسد وأسداً أو بالزيادة والنقص وتبديل الشكل
كافي غلام وغللمان أو بالزيادة مع تبديل الشكل كافي رجل ورجال ومن هذا القسم مثال المنصب الذي أشار
إليه حيث قال (ك) قولك (جاء الأعبد) جمع عبداً والنقص مع تبديل الشكل كافي رسول ورسول
أو بالزيادة والنقص ولم يوجده مثال وإن اقتضته القسمة العقلية (و) في (جمع تأنيث) أما كان كهنات أو
صفحة (كسلمات) والتقييد بالجمع والتأنيث جرى على الغالب لأنه قد يكون اسم جمع كالأسماء المفردة كحرفات
وقد يكون مذكراً كالحامات وكذا تقييد الأصل بالسالم لأنه قد يكون مكسراً كالحليات ورجل بعضهم جمع
المؤنث السالم كالقيل كل ما كان في آخره الضمة من زيدان (و) في (كل فعل معرب) وهو الفعل
المضارع الخالي من التوئين لكن بشرط أن لا يتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة
واستعز الأصل عن ذلك بقوله الذي لم يتصل بآخره شيء لكن النظم أنكل على علمه في أسياق ولا فرق بين
أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتل الآخر (كياقي) بتسهيل الهجزة فكل منهما مرفوع بضمة ظاهرة في
الأول مقدرة في الثاني ولما بين موضع الأصل شرع ببيان موضع الناب فقال (والواو) تكون علامة للرفع
(في جمع الكور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مقدراً انقطاعاً عما كان سالماً
لأنه سلم فيه بناء واحد ولا يرد أنه مما تقبل بالزيادة لتقدير انقطاعها كما علمت ويشترط فيه أن يكون
مفرداً علمياً أو صفة فالأول كافي قولك جاء الزيدون والثاني (ك) مداف قولك (الساخون هم أولو المكريم)
وأن يكون له كرافق خال من تام التأنيث وما ذكر جاري كل من العلم والصفة ويختص العلم بأن لا يكون مركباً
تركيباً اسدياً ولا عن جبالاً معرباً بحرفين ويختص الصفة بأن لا تكون من باب أحمل فعلاً ولا فعلاً فعلي
ولا ما يستوي فيه الله كروا والمؤنث ويلحق به أربعة الأول أسماء جموع لا مفرد لها كعشرون وبابه الثاني
جموع تكسير كسئون وبابه الثالث جموع تصحيح لم تسوف الشروط كاهلون ووابلون الرابع ماسمي به من
هذا الجمع كزيدون مسمى به وذلك يعلم أن في عبارة النظم كاصلة قصوراً وأجيب بأن التعبير بالجمع وبالسالم
جرى على ألف الباء بالمراد بجمع المذكور السالم كل ما جمع بواو وتون أو ياء وتون (كما أنت) أي الواو علامة
للرفع (في الخمسة الأسماء) بالمدنى هي قوله تقديم اسم العدد على المصدود والأصل في الأسماء الخمسة وهو الواقع
في أكثر نسخ الأصل ووقع في بعض نسخه الأسماء الستة بزيادة الهن وهو كناية عما يتبع النصرف بعد إعرابه
بالحروف قليلة ولما سقط في أكثر نسخ الأصل كما علمت (وهي) أي الأسماء الخمسة (التي تأتي) قريباً
(على الولاء) بالمدنى قوله (أب) نحو جاء أبوك و(أخ) نحو جاء أخوك و(حم) نحو جاء حموك بكسر
الكاف لأن الحم اسم لا قارب الزوج على المشهور وقبل اسم لا قارب الزوجة وقبل مشترك بينهما ففيه ثلاثة
أقوال (وفو) وهو لفة في الفم نحو هذا فوك (وذو) نحو جاء ذو مال والحال أنه قد جرى هكذا من الأسماء
الخمس (مضافاً) لغير ما المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف أو مضافاً إلى المتكلم فإنه يرفع بالضمة الظاهرة في
الأول نحو جاء أب المقتدر في الثاني نحو جاء أبي (مفرداً) بخلاف ما لو كان مثنى أو جموعاً جمع تصحيح
أو تكسيرة فإنه يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو جاء أبوك ونحو جاء أبوك ونحو جاء أبوك
(مكبراً) بخلاف ما لو كان مصغراً فإنه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أخوك يرفع هذه أربعة شروط بزيادة
قولنا لغير ما المتكلم ويزاد أيضاً أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوباً فإنه يرفع بالضمة الظاهرة
نحو جاء أبوك يشعرون أن يكون الفم خالي من الميم كما أشار إليه النظم بخلاف ما لو لم يكن خالياً منه فإنه يرفع بالضمة
الظاهرة نحو هذا فلك وأن تكون ذو مضافة إلى اسم جفس ظاهر غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب فلو
كانت موصولة بنيت على المشهور وقد قرب جلا على التي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله

وجمع تكسير كجاء
الأعبد
وجمع تأنيث كسلمات
وكل فعل معرب كياقي
وهو الذي جمع الله كور
السالم
كالمفردون هم أولو
للمكريم
كما أنت في الخمسة
الأسماء
وهي التي تأتي على الولاء
أب أخ حم وفو وذو
جوه
كل مضاف مفرداً مكبراً

٥. الحسي من فوهة منكم ما كلفنا ٥ (و) تشي بوجه كل اسم يدل على التثنية بلافتحة آخر موصلة للجر به
 وحذف منه عليه ذلك (مخو زيلان) في قوله جاء الزيدان (الالف) فهي علامة لرفع فيكون خبره بالتثنية
 أولى من خبر الفاعل بالتثنية لأن الالف تسمى علامة لرفع في التثنية لكن أجيب عن الأصل
 بأنما هو المصراع المفعول ويسقط له ثمانية شروط أشار إليها بعضهم بقوله
 شرط التثنية أن يكون حراً ٥ ومفرداً مستكراً ملوكياً
 موافقاً للفظ والمعنى ٥ مماثل لم يثن منه غيره

ويعمل به التثنية والتثنية وما يسمى به مطلقاً وكلاً وانما إذا أضيف إلى الضمير فإن أضيف إلى ظاهر آخر
 بحر كلف مقدرة كالتثنية ونحوه (النون) الثلاثة تكون علامة لرفع (في) الفعل (الضارع) المتصل به ضمير
 ثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة القاطية وهو (التي حرف) عندهم (ي) مؤنث زينه وهي (ضعلان) بالياء
 التثنية خبره القاطية المذكورين إما كانت الالف فيه كافي قوله الزيدان يضران أو حرفاً كافي قوله
 يضران الزيدان على لفظ كافي البراقبة في مضمونان و(ضعلان) بالياء القوقاية وهو المخططين
 المذكورين كافي قوله يضران (أخيراً) يضران والمخططين المرفوعين كافي قوله يضران أحملاً يضران
 والمفردتين المرفوعين إما كانت الالف فيه كافي قوله المزدان قومان أو حرفاً على الالف المذكورة كافي
 قوله قومان المزدان فخير مع صور (و) ضعلان) بالياء التثنية وهو الجمع المذكور القاطية إما كانت
 قواو به كافي قوله المزدان يضران أو حرفاً على الالف كافي قوله يضران الزيدان فخير
 صوران و(ضعلان) بالياء القوقاية وهو الجمع المذكور القاطية كافي قوله يضران يضران
 ولا تكون قواو به إلا في صورة أو احتمال كونهما (معهما) يكون العين أي مع ضعلان و(ضعلان
 و(ضعلان) لا يكون إلا في صورة أو احتمال كونهما (معهما) يكون العين أي مع ضعلان و(ضعلان
 ولا تكون الالف فيه إلا في صورة واحدة (و) هذه الموازين (اشهرت) عندهم (الحسة الافعال)
 لكنها باعتبار ما تقدم ترجع إلى عشرة في قدر يدل على ذلك في عبرته تقديم اسم العدد على العدد والأصل
 بالأصل الحسة ولم يسمي الكلام على علامته لرفع شرح في الكلام على علامته نصب وعطفها بالافتتاح

(باب بيان علامات النصب)

لكن كان الأولى أن لا يرفع على المجرى طائفة الترجمة السابقة فيها بقوله (النصب) من حيث هو أو بالنظر
 لجموع الأسماء الفعل كالتثنية في الرفع (حسن) من العلامات (و) إذا أردت بيانها ف(هي فتحة) على الأصل
 فقلت فيها النظم (ألف) على التثنية من الفتحة وهي بالانها تلبس الفتحة و(كسر) على التثنية
 من الفتحة والمراد به الكسرة فغير بمعنى اسمها وقلت بها لأنها أخت الفتحة (وياء) على التثنية عن
 الفتحة وقسمها على النون لأنها أخت الالف (ثم نون تنصيف) في اللفظ وفي ذلك إشارة إلى أن قول
 المفعول منصوب وعلامة نصبه حذف النون مقام منصوب بالنون المحذوفة فهو من إضافة الصفة إلى
 الموصوف وختم بالنون لأنها علامة للنصب في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذلك علامته كالتثنية في الرفع
 وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فانصب بفتح) أي قصة فغير بالفتح عنها اسمها (ما أي التي
 أوتيتاً) (نضم) أي ضمته في التسميع السابق (قد رفع) يتعلق به الجار والمجرور قبله والجملة صلة وأوصاف والمعنى
 أن الفتحة تكون علامة للنصب فيها تكون فيه الفتحة علامة للرفع مما تقدم (الاجم التأنيث) كهنات
 ومسلات (فتحة ضم) بالياء المفعول فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كما يأتي ولما بين موضع الأصل
 فخرج بين موضع النائب فقال (واجعل) علامة (نصب الحسة) أو (نسة) (الاسماء) والفتحة (ألف)
 يكون الفاء الضرورية لا فكان عليه أن يقول ألفاً لا فتحة لاجل ويجعل له جري على الفتح من وقف

في التثنية نحو زيدان
 الالف
 والنون في المصراع
 حرف
 يضلان ضعلان
 ويضمون ضمير
 وتضمين ترجين
 ولشهرتها الحسة
 (باب علامات النصب)
 النصب حسن
 فتحة ألف
 سكره يه م نون
 تنصيف
 فاصب فتح بضم
 فرفع
 لا كهنات فتحة
 ضم
 واجعل نصب الحسة
 الاسماء ألف

على المصوب صورة المرفوع والمجرور والمعنى أن الالف تكون علامة نصب في الاسماء الخمسة أو الستة نحو رأيت أباك وأخاك إلى آخرها (واصب بكسر) أي بكسرة فقيدها التسميع المتقدم (جمع تأنيث) ككلمات ومسلحات (عرف) فيما تقدم تخيله له وفي التثنية خالق الله السموات (والنصب في الاسم الذي قد نجا) كالزبد في قولك رأيت الزبد (و) في (جمع تذكير صحيح) لا مكسر ككلمين في قولك رأيت مسلمين (يا) مفتوح ما قبله مكسور ما بعده في المثني وبالكسر في جمع المذكر الصحيح والمعنى أن الياء تكون علامة نصب في المثني وجمع المذكر السالم وإنما طاق الأصل الجمع حيث لم يقيد بمذكر أو ناظم لأن مراده الجمع الذي على حد المثني بقرينة ذكره معه والذي على حد المثني إنما هو جمع المذكر السالم (والخمس الأفعال) أي والأفعال الخمسة المتقدمة وهي يفعلان وتفعلاان ويعملون وتعملان (حيث تفتصب) بأن دخل عليها عامل النصب كمن (خفف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع عند رفع هذه الأفعال (مطلقا) أي من غير تفصيل (يجب) حيث لا تقولون يفعلون ولا تفعلاون ولا تعملون ولا تعملون فلهذا كل ما منصوب به وعلامة نصبها النون المحذوفة نيابة عن الفتحة ولا يرد على ذلك قوله تعالى إلا أن يصفون لأن النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع في الكلام على علامات الخفض وعقدها بابا فقال

(باب) بيان (علامات الخفض)

لكن كان الأولى أن لا ترجم طالعنا في علامات النصب وقد بينا بقوله (علامة الخفض) أي علامته فاندفع ما قد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع أنه يشترط تطابق المبتدأ والخبر ووجه الاندفاع أن التطابق حاصل معنى لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم فكأنه قال علامات الخفض (التي هي انصبط) وتذكر عن غيره ثلاثة العلامة الأولى (كسر) على الأصل ولذلك قسمه الناظم وقد عرفت أن المراد به الكسرة ففيه التسميع السابق (و) العلامة الثانية (ياء) بالمد على نيابة عن الكسرة وثم يها لهما تناسب الكسرة والعلامة الثالثة ذكرها بقوله (ثم فتحة) على نيابة عن الكسرة وذلك لهما لأنها أخت الكسرة وكما أتت الفتحة عن الكسرة هنا أتت الكسرة عن الفتحة في تقدم فقد تقرر ضرورة أن هذه علامات الخفض (فقط) أي بغير زيادة القاء لغير بين اللفظ وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فاخفض بكسر) أي بكسرة ففيه التسميع السابق (ما) أي الذي أو شيئا (من الاسماء) لأن الأفعال (عرف في) حال (ورفعه بالضم) أي بالفتحة ففيه التسميع السابق وذلك هو الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة للخفض في كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أي يثنون فتثنون ينصرفون وهو تثنون التثنية ويسمى الاسم حينئذ متعكنا أو متعكنا واحقر بذلك مما إذا لم ينصرف ذلك فانه يخفض بالفتحة كما سيأتي لكن الأصل إنما في كلام من الأولين أعني الاسم المفرد وجمع التكسير بالنصرف فلهذا قيدنا الخبر أعني جمع التأنيث بذلك لأنه لا يكون إلا منصوبا فلا حاجة إلى التقيده إلا أنه إذا سمى به نحو عرفت وأدركت جاز فيه الصرف وعلمه لأن العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق فبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية فقط فيعربه بالكسرة مع التثنية كما كان قبل التسمية وهذه هي اللفظة المشهورة وبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية وبعدها فيعربه بالكسرة نظرا لما قبل التسمية ويترك تثنوته نظرا لما بعد التسمية وبعضهم ينظر لحاله بعد التسمية فقط فيعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لهذه من الصرف للعلمية والتأنيث ولعل الناظم رأى ذلك فقيده في السكت بالقيده المذكور وما بين موضع الأصل شرع ببيان موضع التأنيث فقال (واخفض بياء) بالمد (كلما) أي الذي أو شيء (بها) أي بالياء (نصب) بالبناء للمفعول وبه يتعلق الخبر والمجرور قبله وذلك هو المثني وجمع المذكر السالم (و) بالخفض بياء أيضا (الخمس) أو الستة (الاسماء) المتقدمة (بشرطها) أي بشرطها

والنصب بكسر جمع
تأنيث عرف
والنصب في الاسم الذي
قد نجا
وجمع تذكير صحيح
يا
والخمس الأفعال حيث
تفتصب
خفف نون الرفع مطلقا
يجب
(باب) علامات الخفض
الخفض
علامة الخفض التي بها
الانصبط
كسر وياء ثم فتحة فقط
فاخفض بكسر عاملين
الاسماء عرف
فدفعه بالضم حيث
ينصرف
والخفض بياء كل ما بها
نصب
والخمس الاسماء بشرطها

لأن المفرد المضاف معرفة بجم كاسم وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافا لقدر الباء مفردا متكاملا غير
منسوب إلى آخر ما سبق فنلخص أن الباء تكون علامة للخفض في المثنى كافي فقلت صرحت بالز بادين وفي
جمع المذكر السالم كافي فقلت صرحت بجمعين وفي الأسماء الخمسة أو الستة على ما تقدم فإذا فعلت ذلك
(نصب) أي نوافي الحق (واخفض ففتح) أي فتحة فقه التسميع المار (كل ما) أي الذي وأسم (لم
يصرف) أي لم ينون تنوين الصرف وهو تنوين التثنية كاسم ثم بين عالم يصرف بقوله (عما) أي من
الذي أو من اسم (يوصف الفعل) من العلتين الفرعيتين واحدة منها ترجع إلى اللفظ وهي اشتقاقه من
المصدر عند المصريين وشبه التركيب عند السكوتيين لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة والأخرى
ترجع إلى المعنى وهو احتياجه إلى الفاعل في الافادة وقوله (صار تصف) يتعلق به الجار والمجرور قبله
والأصل مما صار يتصف بوصف الفعل ولما تصف الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر
مع التنوين والصفة بوصف الفعل (بأن يحوز) بالهاء المهيضة الزاوية المهيضة من الحيازة وهي الجمع (الاسم)
سواء كان مفردا أو جمعا ظاهر الأعراب ومقدره (علتين) فرعيتين ترجع أحدهما إلى اللفظ والأخرى
إلى المعنى بخلاف ما لو كان كل منهما يرجع إلى اللفظ كافي نحو أجال بالجم تصغير أجال وإلى المعنى كافي نحو
حائض (أو) يحوز الاسم (علة) واحدة (تفني عن اثنتين) من الحيل فلا بد من علتين معا أو علة تقوم مقام
العتين وأعمال يكف بعللة واحدة إذا أغنت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة
فلا تثبت إلا بعلتين أو علة تقوم مقام العلتين وقد بين الناظم ذلك على اللفظ والنشر المشوش بقوله (فألف
التأنيث) مقصورة كانت وهي الفعلية كافي حيل أو معدودة وهي ألف قبلها ألف قبلت هي همزة كافي
صمراء (أغنت) عن علتين حال كونها (وحدتها) وإنما أغنت عن علتين لأنها دالة على التأنيث ولازمة
لما هي فيه فالتأنيث بمنزلة علة وهي ترجع إلى المعنى والضرورة بمنزلة علة أخرى وهي ترجع إلى اللفظ وعلم من ذلك
أن الفتححة تقدر في نحو حيل جوا كما تقدر في ذلك أصبا وهذا المنصب بالجمهور وذهب ابن فلاح النجفي إلى أن
المقدر في ذلك جوا أعمال الكسرة لأنه لا تقل مع التقدير (و) كافلك أغنت وحدها (صفة الجمع الذي قد
انتهى) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصفة وضابطه كل جمع يكسر بضم ألف
تكسيرة حرفان كساجدا وعلة أو سطرها ساكن كما يبيع والتفصيل التكسير لجواز جمعه صلابة كافي
صواب فانه يجوز جمعه على الواجبات ووجهه أن جمع السلامة كان لا يغير الصيغة لم يضر في نهاية الجمعية
وإنما أغنت صيغة منتهى الجموع عن علتين لأن الجمعية بمنزلة علة هي ترجع إلى المعنى وكونه أقصى بمنزلة علة
(أخرى) وهي ترجع إلى اللفظ وخرج بقولنا أو سطرها ساكن نحو ملائكة لأن أو سطر الثلاثة فيه متحرك
وبعضهم أخرجه باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع ناء التأنيث ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع
يبين العلتين فقال (والعتان) أما (الوصف) أي الوصفة ولو عبر بها لكان أولى لأن الوصف هو الاسم
بخلاف الوصفة فاتها كون الاسم يدل على حال من أحوال الفئات (مع) يسكون العين للضرورة (عدل)
وهو في اللغة تقيض الجمهور ويطابق على الميل من الطريق وعلى غير ذلك وفي الاصطلاح تحويل الاسم عن
صفته الأصلية إلى صيغة أخرى لغير اغلال ولا الحاق مع اتحاد المعنى وأشار بقوله (عرف) إلى أنه لا بد وأن
يدل عليه بل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقي كافي متى وثلاثون باع وحمل اشتراط ذلك في العدل
الفرع مع الوصفية بخلاف الذي مع المادية فانه لا يشترط في ذلك اكتفوا بها بالعدل التقديري وهو
الذي لا يدل عليه دليل الا منع الصرف كافي عمر فاتهم لم يحدوا فيه علة أخرى مع الطولية فصرروا أنه معدول
عن عامر لئلا يلزم حرم ما هو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف إلا لعتين أو علة تقوم مقام
العتين (أو) صممع (وزن فعل) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كافي أجردا أفضل (أو) الوصف

نصب
واخفض ففتح كل ما لم
يصرف
بما يوصف الفعل صلو
بوصف
بأن يحوز الاسم علتين
وعلة تفني عن اثنتين
فألف التأنيث أغنت
وحدها
وصيغة الجمع الذي قد
انتهى
والعتان الوصف مع
عدل عرف
أو وزن فعل أو

المتن (بنون وآلف) الزائدتين كافي سكران وعطشان وقد اختلف النحاة فعمدا لاكثره بشرط في ذلك
 أن لا يكون له مؤنث على وزن فعالة. وقيل بشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى ويظهر أثر اختلافها
 لا مؤنث له أصلا كرجن فعلى الأول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني (نقيب) يشترط في الوصفية
 حتى تمنع الصرف مع علة أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعا لعنى الوصفى وان غلبت عليه
 الاسمية فلا نظر الى الاسمية العارضة كالا نظر الى الوصفية العارضة ولذلك قال ابن مالك

والفريق عارض الوصفى ككأربع وعارض الاسمية

(وهذه لثلاث) التي هي المثل ووزن الفعل والآلف والنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (تمنع) مع
 العلمية (العلم) فالعلم مع العلمية كافي عمر لأنه معنوي من عامر كما تقدم وقد قتل عن السعد التفتازاني أن
 رجب وصفر إذا لم يرد بهما من صرفا وان أريد بهما معين منعان من الصرف فيكون المناع لما حينئذ
 العلمية والعلل لانهما معنويان من الرجب والصفر وعلى هذا فوجب في حديث من صام يوما من رجب
 منصرف لان المراد به غير معين ووزن الفعل مع العلمية كافي أحذر يزيد وشعرا أهلا والآلف والنون
 الزائدتان مع العلمية كافي عمران وعثمان وحذان وخرج يقولان الزائدتان الآلف والنون الأصلتان
 والثتان احداهما أصلية كافي مستعان ولان مجازيه إعلان الصرف وعنده بيان وذلك نحو شيطان فإنه
 ان أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفا لاصلة النون حينئذ وان أخذ من طاط بمعنى احترق كان ممنوعا
 من الصرف ولذلك لم يقل لبعضهم هل عغان مصروف أو ممنوع من الصرف أجاب بقوله ان محبونه
 صرفته لأنه حينئذ من العقوبة وان مسخته منعه من الصرف لأنه حينئذ من العفة (وزاد) أى العلم عن
 الوصف (تركيبا) وهو جعل اسمين بتركيب اسم والمراد تركيبا من جيا ليس عدديا ولا مختوما بويه كافي
 متديكرب فهو ممنوع من الصرف العلمية والتركيب بخلاف الاضافى والاستلادى والتقييدى والمددى
 والمختوم بويه (و) زائدا أيضا (أسماء الهمم) كابر اعيم واسحق ويعقوب فشكل من هذه ممنوع من
 الصرف العلمية والهمم وهل يشترط أن تكون العلمية في لغة الهمم ولا ذهب قوم الى الأول قال أبو حبان
 وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثاني وبه جزم الرضى قال الأثرى أن قالون اسم جنس
 في الهمم بمعنى الخبيث قلته العرب الى العلم فصار غير منصرف * واعلم أن أسماء الأنبياء كلها أعجمية
 الأثرى متروكة كالأسماء الثلاثة فكذلك أعجمية الأربعة ولذلك قال بعضهم

هود شعيب صالح محمد * أوضاعها في الهمم ليست توجد
 رضوان مالك نكبر منكر * أمثالها في حكم ما قد ذكرنا

لكن رضوان ممنوع من الصرف العلمية فوز بادة الآلف والنون بخلاف بقية الأربعة فانها مصروفة كالأربعة
 الأربعة الأولى فهي مصروفة وشلهان وحولوط رشيت وقد جمعها بعضهم في قوله
 قد كر غضبانم نوحا وصالحا * ولوطا وشيثانم هودا محمدا

(كذلك) أى مثل ذلك (تأنيث) معنوى أو لفظى (بمعادى الآلف) المقصور أو الممدودة فأما التأنيث
 اللفظى بمعادى الآلف فلا شرط له الا انضمامه الى العلمية نحو طهحة وقاطمة وأما التأنيث المعنوى فيشترط
 فيه زيادة على انضمامه الى العلمية اطر بزيادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو زنب وسعد ولما كونه اسماء أعجمية
 نحو جود ولما تحرك الوسط نحو سقر ولما كونه منقولاً من مذكر نحو زيد مسمى به امرأة فان لم يوجد
 فيه واحد من هذه الأربعة نحو هند ودعد جازف معوجان والتع أجودوا كثر غنسيوبه وقد جمع بينهما
 الناحر في قوله لم تنفع أفضل مئزرا * دهولم تسق دعدى الطيب
 وقد اظهر ابن مالك الى ذلك كله بقوله

بنون وآلف
 وهذه لثلاث تمنع العلم
 وفلذلك كيا وأسماء الهمم
 كذلك تأنيث بمعادى
 الآلف

صكنا مؤت بهاء مطلقا • وقدرت منع العار كونه ارتقى • فوق ثلاث أو تجوز أو سقر
أوز خامم أصالة لا مذكر • وجهان في العادم قد كبر • يق • ومجعة كهند والمنع أحق
فخلص أن مواع الصرغ نفع نظما بعضهم في قوله •
مواع الصرغ نفع كما اجتمعت • فنتن منها الصرغ نصوب • عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
ومجعة ثم جمع ثم تركيب • والنون زائدة من قبلها ألف • ووزن فعل وهذا القول تقرب
وأخبر منه قول بعضهم اجمع وزن عاد لأنث بمعرفة • ركبوزد هجعت فالوصف كذا
وعلم من كلام الناظم أن بعض هذه الطل يستقل بالتمتع لقيامه مقام العلتين وبعضها الآخر لا يستقل بذلك
فالاول هلهو بعض علتهما البعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت أو مملودة رأما العلة فهي صيغة منتهى
الجوع والثاني السبقا لبقية وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها كل من الوصفية والعلمية وما
يمنع منها خصوص العلمية وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لأنها إما أن العلمية تقتضي التحصيل
والوصفية تقتضي الاشتراك ولذلك أشار بعضهم بقوله

عدل ووزن ونون قبلها ألف • كل مع الوصف صرف الاسم قد منها
وزد عليها مع التعريف هجعتار • تركيب مزج أو التأنيث فاستمعا
وامنع بجمع تاهي حسب ألف اله • تأنيث مدا وقصر ككيفية ما وقما

ومحل منع الاسم الذي وجد فيه العلتان أو علة تقوم مقامهما من الصرف مالم يصف أو يأت بعسأل (فان
يصف) كما في قوله تعالى في أحسن تقويم (أو يأت بعسأل) كالأهمل والأهم (صرف) أي جو بالكسرة
وان لم يتون وقاهر ذلك أن الناظم جرى على القول بان الاسم حينئذ غير باق على منع الصرف ولو لم تزل
احدى عليه بالاضافة وبال والتحقق أنان زالت احدى علمته بذلك لم يبق على الصرف نحو يا حاكم
وباليز بدفن العلمية لا تنقي مع الاضافة أو آل وان لم تزل فهو باق على منع الصرف نحو يا حسنكم والأهمل
والأهم • ولما انتهى الكلام على علامات الخفض أخذ في الكلام على علامات الجزم وعنده ذلك بابا فقال

(باب بيان علامات الجزم)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها في علامات النصب وقد فيها بقوله (والجزم في الأفعال) لاني الأبناء
ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع أن العرب من الأفعال واحده وهو الفعل المضارع نظرا للفراد العربية كما تقدم
(بالسكون) على الأصل ولذلك قدمه الناظم وهو لغة ضدا لحركة واسطلاحا حذف الحركة (أو) (ب) حذف
حرف علة على النيابة عن السكون وحرف العلة إما الواو أو الياء أو الالف كما بآي وانما سمي كل منها
بذلك لانه يدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالريض ولما كان حرف العلة ضعيفا كان شبيها
بالحركة ولذلك تسلط عليه الجازم لحذف (أو) بحذف (نون) الرفع على النيابة عن السكون وقد بين مواضع
كل من هذه العلامات لا على الفعوالذا را المر تب ولا على الفعوالنشر المشوش بل على اللف والنشر المختلط فقال
(حذف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع (قطعا يجرم) أي لزوما مقطوعا به (في الحصة الأفعال) أي
في الأفعال الحصة المنتظمة (حيث يجزم) أي في حالة جزمها نحو لم يضر باولم يضر باولم يضر باولم يضر با
ولم يضر في هذه كاه المجزومة وعلامة جزمها حذف النون (وبالسكون الجزم) فعلا (مضارعا) بشرط أن
يكون قد (سلم من كونه) أي بالمضارع (بحرف علة ختم) به يتعاق الجار والمجرور قبله والأصل ختم بحرف علة
وقد فصل ذلك بقوله (أما بواو أو ياء أو) (ب) (الف) بشرط أن لا يتصل بآخره حتى يوجب بناء ما وينقل
أعراه فالاول نون التوكيد يسبقها نون الانات والثاني ألف التثنية وواو الجماعة والخطاطبة ولم يبه على
ذلك أن كالا على لعله مما سبق ولا ينبغي أن مثال الفصل المذكور نحو لم يضر به في التنزيل لم يضر به في كل

فان يصف أو يأت بعد
ال صرف
(باب علامات الجزم)
والجزم في الأفعال
بالسكون
أو حذف حرف علة
أو نون
حذف نون الرفع قطعا
يلزم
في الحصة الأفعال حيث
يجزم
وبالسكون الجزم مضارعا
سلم
من كونه بحرف علة
(ختم)
أما بواو أو ياء أو الف

من ذلك يجوز وعلاوة جزمة السكون (ويزم به لهما) أي بالواو نحو يزروا بالياء نحو يهتدي أو بالالف
 نحو يهتدي (بأن تحذف) أي تحذفها فتقول لم يهتدي ولم يهتدي فكل من يجوز وعلاوة جزمة حذف
 حرف العلة وعلى هذا حرف العلة تحذف الجازم لا عند الجازم وذهب سيبويه إلى أنه حذف عند الجازم
 لا بالجزم والمخوف به انما هو الحركة لقصة وأما حرف العلة فاعلم أن الحذف لا يناسب الجوزم بالرفع وعدم
 حذف حرف العلة في قول الشاعر
 عجوز يان ثم جئت مستترا • من عجوز يان لم تنجوز ولم تدع
 للضرورة فويل الحرف الأصلي محذوف والذكور انما هو حرف اشباع وكذا في قول الآخر
 ألم يأتنيك والانباء غني • بما لاقت لبون غني زيد
 ومحل تعين حذف حرف العلة الجازم إذا كان أصليا والأبأن كان بدلًا من همزة كافي بوضوح وقرا جاز
 الانيات والحذف بناء على عدم الاعتداد به العارض والاعتداد به الأول هو الأكثر وهذا إذا كان الابدال
 قبل دخول الجازم وهو حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة والحرف الذي بعده متعدي بالحركة عن الابدال
 فإن كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه والابدال حينئذ قياسي لكون الهمزة
 حينئذ كسرة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي • ولما تكلم الناظم على جزم الفعل
 المعتل بأحد الأحرف الثلاثة تكلم على نصبه وغيره تمامًا للقاعدة فقال (ونصب) فعل (ذي واو) نحو يهتدي (و)
 فعل ذي (ياء) نحو يهتدي (يظهر) فتقول لم يهتدي وأما حساب يهتدي تحفة الفتحة على كل من الواو والياء
 وأما قول الشاعر • أي الله أن أسمو بأم ولأب • فضرورة توضح جود الفتح نحو يهتدي فالتدب لا يظهر
 عليه بل يفسر لأن الفتح لا تقبل الحركة أصلاً (وماسواه) أي وماسوى النصب من الرفع فقط إذ الجزم قد
 تقدم الكلام عليه وأما الحذف فلا يدخل الأفعال كاسبق (في الثلاث) التي هي ذوالواو ونحو يهتدي وذوالياء
 نحو يهتدي وذوالالف نحو يهتدي (ففسروا) أي النحاة أو العرب به يتعلق الجازم بالرفع قبله والواو
 داخله عليه وفي الحقيقة الأصل وفقرنا ما في الثلاث لكن في الأولين التثنية لأن الحرف قبل الحركة
 لأنها عليه ثقلية وفي الأخيرة تنحرف لأن الحرف لا يقبل الحركة أصلاً وقد ذكرنا ضابطه المعتل والسلم بقوله
 (فمنحوا يهتدي) من كل ما كان آخره واو أو نحو (يهتدي) من كل ما كان آخره ياء أو نحو (يغتنى) من كل
 ما كان آخره ألفاً (ختم) بالبناء للجهول (ب) حرف (علة) وهو الواو في الأول والياء في الثاني والالف في
 الثالث (وغيره) أي وغير ذلك وهو الذي لم يختم بأحد الأحرف الثلاثة بل ختم بحرف صحيح نحو يضرب
 (منها) أي من العلة (سلم) به يتعلق الجازم بغيره ولما ذكر الناظم المعتل من الأفعال جزم ذلك إلى ذكر
 المعتل من الأفعال بقوله (وعلة الأفعال) أي العلة التي تكون في الأفعال (ياء) كافي القاضى (ألف) كافي القاضى
 (فمنحوا قاض) كدافع (و) نحو (القاضى) كالمضارع (بها) أي بالعلة (عرف) به يتعلق الجازم بالرفع قبله الأول
 يسمى منقوصاً وضابطه كل اسم معرب آخره ياء لازمة فتبليها كسرة بخلاف اللبني نحو القاضى وما آخره ألف نحو
 القاضى وما آخره ياء غير لازمة كالقاضى في حالة النصب نحو رأيت غلاميك وما آخره ياء لازمة ليس قبلها كسرة
 نحو طي. الثاني المقصور وضابطه كل اسم معرب آخره ألف لازمة فتبليها كسرة بخلاف اللبني نحو منى والذي آخره ياء نحو
 القاضى والذي آخره ألف غير لازمة كالقاضى في حالة الرفع نحو جاء الزيدان والذي آخره ألف غير لازمة كصخره
 و (اضراب كل منهما مقدر) بالاشباع لكن تقديره على الأول للتثنية وعلى الثاني للتثنية (فيها) أي في العلة
 أي حرفها وهو اما الباء أو الألف وفي معنى على فتقول جاء القاضى ورأيت القاضى وممرت القاضى وتقول أيضاً
 القاضى وممرت القاضى ولا تقل رأيت القاضى بإسكان الباء بل فتسكنها كما أهواه بقوله (ولكن نصب)
 نحو (قاض يظهر) تحفة الفتحة ومن العرب من سكن الباء في النصب أيضاً خلاصة النصب على حالة
 الرفع والجزم وعليه قول الشاعر

وجزم معتل بها ان
 تنحرف
 ونصب ذي واو وياء
 يظهر
 وماسواه في الثلاث
 قدروا
 فنحو يهتدي يهتدي
 يغتنى غنى
 بعه وغيره منها سلم
 رة الاسماء ياء وألف
 فنحو قاض والقاضى بها
 حرف
 اضرب كل منهما
 مقدر
 فيأولكن نصب قاض
 يظهر

ولما ذكر النظم الاعراب التقديرى الأصل أخفب ذكر المراض فقال (وقدروا) أى النجاة والعرب (ملازمة

الاقسام) أى التى هى الرفع والتعب والجرك لكن جاء على رأى الجمهور ونصب ابن مالك الى أنه انما يغير الرفع والنصب دون الجرك لأنه لا حاجة الى التقدير مع وجود الكسرة والجمهور يجعلونها للناسبة وحركة الاعراب بمقدرة (فى الميم) أى على الميم الكاشنة (قبل الياء) التى فى النكلم (من علامى) وكذلك فى الله قبل الياء من عيسى وهو ذلك فنقول جاء غلام وعبدى ورأيت غلامى وعبدى وصبرت بغلامى وعبدى ولما ذكر النظم الاعراب التقديرى فى الحركات ذكر التقديرى فى الحروف بقوله (والواو فى ك) بقوله جاء (مسلمى) ومؤمنى (أضمرت) والأصل مسلمون ومؤمنون فحذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار مسلموى ومؤمنى وضممت الواو الياء وسبقت اسماها السكون فقلت الواو ياء كما هو القاعدة وأدخمت الياء فى الياء وقلت الضمة كسرة لتضع الياء فصار مسلمى ومؤمنى (و) كذلك (النون فى) نحو (البنون) بالياء للفعول (قدسرت) لانها حذفت النون الى النونات والأصل بنون بنواوين فقلت الواو الاولى ألفا لثبوتها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لانها الساكنين وأدخلت عليه لام القسم ثم كد بنون التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ولم تحذف التى ساكنان فركت الواو بحركة تناسلها وهى الضمة فصار علم تحذف الواو كفى ولا يبدل لك لعدم ما قبلها فان قبل قد اجتمعت النونات فى قولهم النساء عان ويحجن أجييب بأن النونات فى ذلك ليست كالمثوزا واندبل منها نونان من الفعل بخلافها فى البنون فانها زوايا فكما هو الثقل انما يحصل بالزوايا ونحوه ذكر النظم حاصل ما تقدم كالأصل تمرينا للبدى على عادة التقديرين وعقد ذلك فصلا فقال

وقدروا ملازمة الاقسام
فى الميم قبل الياء من
غلامى
والواو فى كسلمى أضمرت
والنون فى بنون قدسرت
(فصل)
المعربات كلها قدسرت
بالحركات أو حروفها
تقرب
فأقول القسمين منها أربع
وهى التى مرت بضم رفع
وكل ما بسنة قدسرت
فنصبه بالفتح مطلقا
ونخفض الاسم منه
بالكسر القسم
والفعل منه بالكسر
منجزم
لكن كنهت منه
انكسر

(فصل) أى هذا فصل أو فصل هذا موضعه فهو اما تعريفاً وتعريفياً ومبتدأ والخبر محذوف ويجوز فيه النصب وان كان لا يساعد الرسم وكذا الجر وان كان ضعيفاً وقد بين ذلك بقوله (المعربات) جمع معرب وهو مفرد لا كركن لما كان صفة للخبر فاقبل وجه النظم بالأنسواء لابلواو النون (كها) فصار قسم معرب بالحركات وقسم معرب بالحروف كما أغلر اليه بقوله (قدسرت) بالحركات بوجود أو عدم ما دخل فيه المعرب بالسكون فانه عدم الحركة وبذلك يدفع ما قيل أن المعرب بالسكون ليس باختلاف المعرب بالحركات (أو) تعريبه (بحروف تقرب) من الحركات وجوداً أو عدم ما دخل فيه المعرب بخلاف حروف الطاء والمعرب بخلاف النون وبذلك يدفع ما قيل المعرب بخلاف حروف اللام والمعرب بخلاف النون كل منهما لا يدخل فى المعرب بالحروف واذا أردت بيان ذلك (فأقول القسمين) المذكورين (منها) أى من المعربات (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لانها لا تنحصر وقد بين ذلك الاربع بقوله (وهى التى صيغت بضم) أى ضمة (رفع) به يتعلق الجار والمجرور قبله والأصل رفع بضم وهو الاسم للفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذى لم يمتل بأخوه شئ (وكل ما بسنة قبله رفع) من الاربع المذكورة الاجمع المؤنث السالم كما يعلم من الاستدراك الآتى (فنصبه بالفتح) أى الفتحة (مطلقاً) أى فى الاسم والفعل (جمع) أى النصب (ونخفض الاسم) دون الفعل (منه) أى ما بسنة فسر رفع (بالكسر) أى بالكسرة (التم) بالبناء للفعول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كالمعلم من الاستدراك الآتى (والفعل) دون الاسم (منه) أى ما بسنة قبله رفع (بالسكون) متعلق بقوله (منجزم) ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتى ولما ذكر هو الأصل خرج عن ذلك الأصل بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء وانما هى استدراك النظم على الأصل المذكور بقوله (لكن كنهت) أى مثل المنداءات من كل ما كان يجوز بالفتحة من يدين (نصبه انكسر) فنصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة

استمرار عليه (ومحصر) بالبناء للمعول (في ستة) من الاجزاء وان جعلها الاصل خمسة لا ما غفل الكلام
 على الموصول وانما ادرجه في المجرم وبضمهم يحتمل المعارف سبعة فزاد النكرة المقصود في النداء كقولك
 يا رجل اذا اردت به شخصاً بضمه بناء على أن تعرفه بقصد الاقبال وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح
 البلقيني وجمع الى قوله • أنا صالح اذا ما لقيت ابي يا رجل • واذا اردت بيان الستة كورة (هـ) أقول لك
 (الاول) منها (اسم مضمّر) يقال ضمير وسمعه الكوفيون الكتابة والمسكني لانه (يكنى به من) اسم
 (ظاهر) وقد قسموا ما ولا الى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار اليه بقوله (فيلتمى) أي يتسبب (الغيب)
 بان يدل على غائب كهو (والخضور) بان يدل على مخاطب كانت (والنكاح) بان دل على متكلم كأنا وهي في
 التعريف على عكس هذا القريب كما أشار اليه فأعرّفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ولعل
 الناظم لم يرتبها هكذا لضرورة النظم (وقسموه ثانياً) بعد أن قسموه أولاً الى ما ذكر (لمتصل) بعامله وهو
 ما لا يشابهه دلائل الا في الاختيار وان وليها في الاضطرار كما في قول الشاعر

وما لي اذا ما كنت جاورنا • أن لا يجاورنا الاك ديار

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) الى أن المتصل قسمان مستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ وبارز وهو ما له صورة
 فيه والمستتران قسمان مستتر وجوه أو هو ما لا يختلفه الظاهر ولا الضمير المتصل ومستتر جوار أو هو ما يختلفه
 الظاهر أو الضمير المتصل هذا تقسيم الجمهور وذبح بعضهم الى أن الاستتار واجب دائماً غاية الامر أن
 العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر (أو متفصل) عن عامله وهو ما يشابهه أو يقع
 بعد الاقوال الاختيار وهذا القسم لا يكون الا بارزاً فلذلك خص التقسيم الى مستتر وبارز بالقسم الاول
 (ثاني المعارف) أي الثاني منها (الشهور) أي المشهور (بالعلم) شخصياً كان أو جسيماً الاول ما وضع
 لعين في الخارج كزيد وعمر والى ما وضع لعين في الذهن كأشعة وقد قسموا العلم الى ثلاثة أقسام وهي
 اسم زكية قولب ومثل الاول بقوله (كجفر) حوق الاصل اسم للنهر الصغير ثم سمي به (ومكة) بالثوبين
 للضرورة وهي اسم للبلاد الشرقية (وكالحرم) هو اسم للموضع المحدود حوالى مكة محدود معلومة (و) مثل
 للثاني بقوله (كأهم عمرو بن سعيد) وابن زيد وقت تامة (و) مثل للثالث بقوله (بحو كنف الظار) أي
 مأوى الظلم ومحله (والزيت) هو الذي يضع الشيء في محله وقد ذكر ضابطه كل من الثلاثة بقوله (فأنتي منه)
 بالاشباع أي من العلم حال كونه مستترا (بام أو باب) أو بان أو بيت (فكنية) ضابطها كل ما صدر باب
 أو أم أو ابن أو بنت (وضمير) أي غير ما أتى الخ (اسم أو لقب) وإذا اردت الفرق بينهما (فما يمسح أو يذم
 مشعر) أي فامو مشعر يمسح أو يذم (ملقب) ضابطه كل ما لم يمسح بمذاكر أو مشعر يمسح أو يذم (والاسم
 ما لا يمشعر) بذلك ضابطه كل ما لا يستمر بمذاكر ولم يمشعر يمسح أو يذم (ثالثها) أي الثالث من المعارف
 (الاشعة) أي اسم اشارة (كذا) للفرد المذكر ولو حكماً اشعة قولك ذا الجمع وهذا الفريق (ردي) وذه
 بالاسكان وذه بالكسر مع الاختلاس وذه بالكسر مع الاشباع وذات للفردة المؤنثة ولو حكماً اشعة
 قولك ذي الجماعة وذي الفرقة وذان للثنى المذكر وثنان للثنى المؤنث وأولاء بالمد والقصر للجمع مطلقاً
 فالشارح لما أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً أو ما أن يكون مثنى مذكراً أو مؤنثاً أو ما أن يكون جمعاً مذكراً
 أو مؤنثاً فهذه ستة لكن صيغة المذكر والمؤنث في الجمع واحدة وكل من هذه الستة اما قريب المسافة
 أو بعيداً أو متوسطاً على رأي الجمهور فهذه ثمانية عشر فإذا ضربت في أحوال المخاطب تسير مائة وخمسة
 لان أحوال المخاطب ستة فما أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً أو ما أن يكون مثنى مذكراً أو مؤنثاً أو ما أن
 يكون جمعاً مذكراً أو مؤنثاً فهذه ستة لكن صيغة للثنى المخاطب واحدة مذكراً كان أو مؤنثاً (تنبيه)

ومحصر

في ستة فالاول اسم مضمّر
 يكتنى به عن ظاهر فيسمى
 للغير والحضور والتكلم
 وقسموه ثانياً متصل
 مستتر أو بارز أو متفصل
 ثاني المعارف الشهور
 بالعلم
 كجفر ومكة وكالحرم
 وأم عمرو وأبي سعيد
 وبحو كنف الظار والرشد
 فأنتي منه بام أو باب
 فكنية وغيره اسم أو لقب
 فما يمسح أو يذم مشعر
 فلقب والاسم ما لا يمشعر
 ثالثها اشارة كلفظ ذي

تعبير النظم بدأ بآوى من تعبير الأصل بهذا وهذا لأن اسماء شارة ليس لفظا عند آوعدة بتمامها أوها
التنبيه كلمة مستقلة تصحب الجرد كثيرا وتصحب المقرون بالكاف قليلا ولا تجتمع اللام فلا يقال هذا لك
لكثرة الزوائد (رابعها) أى الرابع من المعارف (موصول الاسم) بدرج الطمزة ضرورة وخرج بالإضافة
إلى الاسم موصول الحرف فالوصول فسيان موصول اسمي وهو ما احتاج إلى صلة وهو موصول حرفي وهو
ما احتاج إلى صلة فقط فالأول (كالذى) للفرد الله كروا للذين للشيء الله كروا للذين للجمع المذكر والنهي
لفردة المؤنثة واللتين للثنى المؤنث واللات للجمع المؤنث واللات للجمع مطلقا من العاقل وما قبل العاقل
وأى للجمع وأل نحو الضارب والمضروب كذلك وهو عند طي وذا بعد ما أومن الاستفهاميتين إذ لم تلغ
بان تجعل مع ما أومن كلمة واحدة (خامسها) أى الخامس من المعارف (معرف بحرف أل) أى بحرف
هو أل فالإضافة للبيان وهل للمعرف أل بتمامها أو الطمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بين الطمزة المعرفة
والاستفهامية أو اللام وحدها وزيدت الطمزة للوصول بها إلى الابتداء بالسكان وحققا للكسر لكن
فتمت تخفيفا لكثرة الاستعمال وهي اسماءية وأجسدية وكل منها ثلاثة أقسام لأن الأولى اسماءية وهي
وضابطها أن يعلم مصححوها هذا (كما تقول لي أمل) معهود بينك وبين مخاطبك (المحل) ومنه قوله تعالى
أذهبا في القار وأما العهد الذي كرى وضابطها أن يتقدم ذكر مصححوها كما تقول جاءني رجل فأكربت
الرجل ومنه قوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعضى فرعون لرسول وأما العهد الحضورى وضابطها
أن يكون مصححوها حاضرا كما تقول بحضرة رجل أكرمت الرجل ومنه قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم
والثانية لما لا استقرار للأفراد نحو أن الإنسان في خسر يدبيل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محالها
حقيقة وأما لا استقرار الصفات نحو أنت الرجل علم وضابطها أن يصح حلول كل محالها بما زاء وأما الحقيقة
من حيث هي هي نحو قولك الرجل خير من المرأة قال المولى التفات إلى ومنه أن الواقعة في المعارف لأن
المقصود منها بيان الحقيقة (سادسها) أى السادس من المعارف (ما كان من مضاف) بزيادة من والأصل
ما كان مضافا (لواحد من هذه الأصناف) التي هي الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بأل
فالمضاف للضمير (كقولك أنتي) المضاف له (كقولك) (ابن زيد) المضاف لاسم الإشارة كقولك
(ابن زيد) المرأة (و) المضاف للوصول كقولك (ابن الذي ضربته) المضاف للمعرف بأل كقولك (ابن
البندي) من البداء باله (تنبيه) هذه الأقسام في التعريف على الترتيب الذي ذكره النظم لكن المضاف
لواحد منها في رتبة ما أضيف إليه الأضاف إلى الضمير فإنه ليس في رتبة الضمير بل في رتبة العلم على الصحيح
وهذا كما به لفظ الجلالة لأنه أعرف المعارف على الإطلاق • ولما أنهى الكلام على المعارف في النسخة
أخلى الكلام على الأفعال وعقد لها بابا فقال

باب بيان (الأفعال)

أى أقسامها وأصلها وحكمها وأل للمعبر والمعهود والأفعال اصطلاحية لا لغوية كما أغفل ذلك المتقدم قوله
(أفعالهم) أى النحاة لكن الأصل لم يقيد بذلك لأن كل قوم أعما يكلمون على اصطلاحهم والأفعال جمع
فعل بكسر الفاء وقد تقدم تعريفه وهو جنس تحت ثلاثة أنواع فكان التعبير بما أخبر لكن النظم كأصله
أراد مزيد البيان للبدى وذلك أظهر في مقام الأفعال والافعال مقتضى الظاهر أن يقول وهي (ثلاثة)
لأربعها (في الواقع) أجماعا وهي فعل (ماضي) كقضاء فأصله ماضى فعل به ما فعل بقاض وهو ما دل على
حدث وزمن ماضى وضعنا وبقولنا وضعه أخرج نحو يضرب إذا اقترن بـ أو لم ياقترن وان دل على حدثين من
ماضي لكن بطريق العروض لأنه موضوع للحدث والزمن المستقبل وأما ماضى في ذلك ودخل نحو يمت
واشتريت ونحو آتى أمر اقتضاه وان لم يدل على حدث وزمن ماضى لكن بطريق العروض لأنه موضوع

رابعها موصول الاسم
كالذى
خمسها معرف بحرف
أل
كما تقول في محل المحل
سادسها ما كان من
مضاف
لواحد من هذه الأصناف
كقوله تعالى وابن زيد
وابن ذى
وابن الذى ضربته وابن
البندي
باب الأفعال
أفعالهم ثلاثة في الواقع
ماضي

للمحدث والزمن الماضي وانما عرض له ذلك والمراد من الموضع ما يشمل التقدير لان المفهوم من فسر
المفصل لا يرد الحاجب انما ثبت في عسى وضمه للزمان لكن لم يوجد فيه خواص الفصل وهي تامة التأنيت
وتامة الفاعل فسر ذلك ادراجا له في نظم اخوانه فان قيل في التعريف انه كوردور لا خذ المعرف فيه واجب
بان المراد بالماضي التأخوذ في التعريف القوي بخلاف المعرف فان المراد به الامتلاحي وحينئذ فلا دور
لا يقال يتنقص التعريف بما لا يتصور معه زمان نحو اراء الله في الازل كلفو خلق الله الزمان اذ لا زمان
حينئذ لا نقول يعني في ذلك الزمان المتوهم كما قاله بعضهم (وفعل الامر) وهو مادل بصيغته ومضاه على حدث
مطلوب جزم من مستقل باعتبار الحالت وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ
فلا يطلق القول بأنه للزمن المستقبل والحال بقولنا بصيغته خرج نحو لضرب فانه وان دل على ذلك لكن
لا بصيغته بل باللام وبقولنا ومضاه خرج نحو تؤمنون بالله ورسوله ومحاهدون في حيل الله فانه وان دل على
ذلك لانه يعني آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في حيل الله بدليل جزم المضارع في جوابه لكن لا بالوضع ودخل
ما اذا استعمل فعل الامر في الاباحة أو التهديد أو نحوهما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض
وايس من فعل الامر، افعلى في التعجب نحو اسمع بهم وابعه رايه لم يدل على ما ذكرنا هو من الفصل
الماضي لكن أتى به على صورة فعل الامر كما هو مقرر في محله (تنبيه) المقصود من فعل الامر حصول
المالم يحصل وهو ظاهر أو دوام ما هو حاصل كما في قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا آمنوا (و) فعل
(المضارع) أي فعل هو المضارع وهو مادل على حدث وزمن حال أو مستقبل ومضاه هو مشترك بين زمن
الحال والمستقبل اشتركا كقوله تعالى الصحيح عند كثير من منهم ان الحاجب فيكون موضوعا لكل منهما
بوضع كاهو ضابط المشترك المطلق وبقولنا ومضاه خرج نحو أي امر الله فانه وان دل على ذلك لكن لا بالوضع
كما تقدم ودخل نحو مضرب اذا اقترن بلام أو لم ياقم وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض كما تقدم أيضا
وانما سمي هذا القسم مضارعا لانه مشابه للامم والمضارعة في اللغة المشابهة مأخوذة من المضرع لان
المشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد (تنبيه) قدم الناظم الفعل الماضي انقسمه في الوجود وثني بالامر
لانه كالماضي في البناء وخرجه بالمضارع لتعيينه للتأخير حينئذ لكن الاصل قدم المضارع على الامر حيث قال
ماض ومضارع وأمر لقتله بالقرآن العزيز قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردنا أن نقوله كن فربها
كذلك واذا أردت بيان أحكام هذه الاقسام (ف) يا قولك (الماضي مفتوح الاخير) أي مبنى على فتح
الحرف الاخير (لن) قطع عن مضمر محرك به رفع ووعن ولوجع أخذ من كلامه الآتي بأن الفصل به اسم
ظاهر نحو ضرب زيد أو ضمير سكن نحو ضرب ابناؤه على أن هذه الفتحة الاصلية وهو الصحيح أو اتصل به
ضمير محرك به نصب نحو ضربك (فان) لم يقطع عن المضمر الله كوروعن ولوجع على (أي مع ذا) أي مع
هنا الضمير (وهو الضمير المحرك الذي رفعه نحو ضربت أو مع ولوجع نحو ضربوا) (مكننا) بالفتحة الاشباع
في الاولى الثلاث والى أربع متحركات فيها وكالكلمة الواحدة في نحو ضربت وطرد اللب في نحو
استخرجت وضم في الثاني لتماثية الواو كما أشار إليه بقوله (رضه) أي الحرف الاخير من الماضي (مع)
بسكون العين للضرورة (ولوجع) أي الواو التي هي ضمير الجمع (عينا) بالفتحة الاشباع ولا يرد على ذلك نحو
غزوا ورموا لان الضم فيه مقدر على الواو والياء المحذوفين اذ الاصل غزوا ورموا استقلت الضمة على
الواو والياء محذوفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين أو قال تحركت الواو والياء واعتنع ما قبلهما
فلبتاً فحينئذ لم حذفتا لالتقاء الساكنين (تنبيه) لا خلاف على بناء الماضي وانما لاختلاف ما بين عليه فقيل
يبني على الفتح مالم يتصل به ضمير متحرك أو ووجع والاني على السكون في الاولى وعلى الضم في الثاني كما
يصرح به كلام ابن هشام في شرح الشنور وقبل مبنى على الفتح مطلقا لكن اذا اتصل به الضمير الله كورأووا

وفعل الامر والمضارع
فالمضارع مفتوح
الاخير لن قطع
عن مضمر محرك به
رفع
فان أتى مع ذا الضمير
مكننا
وضم مع واو جمع هينا

الجمع يكون الفتح. فاعلموا الرابع وكلام الارض طارئة وكلام النظم عقل له وان كان المتبادر منه الاول لا يحتمل ان كلام السكون والفتح في كلامه ليس للبناء كما هو المختار (والا صرحت على السكون) ان كان صحيح الآخر لم يتصل به ألف الاثنين أو واء الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضرب على بناء ذلك على السكون لانه لم ياتشعره ثوب التوكيد لفظا وقد برهاننا في كنهناك بني على الفتح نحو اضرب (أو) على (حذف حرف علة) ان كان مثل الآخر لم يتصل به ألف الاثنين أو واء الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضرب وارم واغز ورجل بناء ذلك على حذف حرف العلة اذ لم تدخل عليه ثوب الاثبات ولم ياتشعره ثوب التوكيد فان دخلت عليه الاولى بني على السكون فتقول اخشين وارمين واغزون أو الثانية بني على الفتح فتقول اخشين وارمين واغزون (أو) على حذف (نون) ان اتصل به ألف الاثنين أو واء الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضربا واضربوا واضرب في تلخيص من ذلك ان الامر يعني على ما يجزم به مضارعة فان جزم مضارعة بالسكون بني على السكون وان جزم مضارعة بحذف حرف العلة بني على حذف حرف العلة وان جزم مضارعة بحذف النون بني على حذف النون (تقديم) اخلف البصريون والكوفيون في بناء الامر فقال البصريون بأنه مبنى وقال الكوفيون بأنه غير مبنى بل يجوز بل الامر مقسرة لا مقطوعة عندهم من المضارع فأصل اضرب عندهم تنصير بحذف اللام تخفيفا ثم التاء لخوف التباس الامر حينئذ بالمضارع ماله الوقت ثم أي ثمزة الوصل قبل اضرب وقد صرح النظم الاول وهو ما اذا اصل وان كان المتبادر من كلامه الثاني حيث قال والامر مجزى ثم أبدا اذ يحتمل ان كلامه على التشبيه فيكون فيه حذف الاءة والأصل والامر كجزم أو ان الجزم في كلامه بمعنى المعامل بمعاملة الجزم وعلى كل فيكون قبا عارا الى أنه بني على ما يجزم به ضارعه ككلامه النظم وبذلك تعلم أنه لا يتعين حمل كلام الاصل على مذهب الكوفيين وان حله بعض الشرحين عليه أخذنا بظاهره جواز حله على مذهب البصريين كما علمت بل هو الاول (واقترحوا) أي النحاة أو العرب فعلا (مضارع) بحرف (واحد) بالاشباع (من الحروف الاربع) لم يقل الاربع لان الحروف قد كثر وثبت كما شرح به المراتى على أن زيادة التاء في عدد لانه كثر وكفاها في عدد المؤنث انما يجب كل منهما اذا كان الميز من كورا به اسم العدد وأما اذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة لم فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووي عن النحاة فاحفظها فانها عز الوجود وقوله (الزوائد) بالاشباع صفة للحروف والأربع وهي جمع زائد وان اقتضى كلام الاصل انها جمع زائدة حيث قال احدى الزوائد انما سميت زوائد لانها يثبت في المضارع دون الماضي وسميت أيضا بحرف المضارعة وهي (هز) بشرط أن تكون للتكلم مع الافراد كما في قولك أقوم بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في أكرم (ونون) بشرط أن تكون للتكلم مع التعدد وتعظيم النفس كما في قولك أقوم اذا كنت مع غيره أو كنت مع معظم الناس بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في نرجس (وكفاها) بشرط أن تكون الغنة مع التذكير مطلقا أو التأنيث جمعا كما في قولك يقوم زيد والهندات يقص بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في ربنا (وا) بشرط أن تكون للمخاطبة مطلقا أو لغيرية مع التأنيث افرادا أو لغيرية كل قولك يقوم يارب وتقوم هنداتان تقومان بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في تعلم زهدا الاحرف (بجمعها) أي تلك الاحرف (قولنا) أي قرأت وأدركت (بإثني) فان قيل كما جمعها أنت بجمعها ثابت ههنا وأنت في باب الاختيار أنت أجيب إن أنت بمعنى قرأت وأدركت كما علمت ففقه تغاؤل بادرالك المطبوعه أيضا كل حرف من حروف أنت بنفسه ماقوله ففقه تغاؤل بمحصول التبراضه فافاضه (و) هذه الاحرف (مبني) كانت في فعل (رباعي) أي ذي اربعة احرف سواء كان ماضيه ثلاثيا مزيدا بحرف نحو أكرم أو رباعيا مجردا نحو دحرج (تضم) فتقول أكرم يادحرج ونكرم يادحرج ويكرم يادحرج ونكرم يادحرج

والاصم مبني هـ الى
الكون هـ اوحذف
حرف علة أدون
وافضموا ضمرا واحدا
من الحروف الأربع
الزوائد هـ همز نون وكه
ياء ونا هـ يجمعها قول
أثبت فني
وحيث كاضفد باعي
نظم

بضم حروف المضارعة في جميع ذلك (وقتها) أي تلك الحروف (فيما سواه) أي فيما سوى ما راعى من الثلاثي والخامس والسادس (مترم) فتقولنا ضرب وأطلق وأنتخرج ونضرب ونطلق ونستخرج ونضرب بنطاق. نستخرج ونضرب ونطلق ونستخرج فتخرج حروف المضارعة في جميع ذلك • ولما تكلم الناظم على حكم المضارع في أوله من ضممه وفتح ما أخذ ينكم على حكم المضارع في آخره وعقد لتلك بابا فقال

(باب) بيان (أعراب الفعل) المضارع

من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله (رفع) الفعل (المضارع الذي تجردا) بألف الاشباع أي عرى (عن ناصب) من التواصب التي سيد كرها (و) عن (جازم) من الجوازم التي سيد كرها (تأبدا) بألف الاشباع أي ثبت أبدا • ولعلك قال الأصل وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم • (تنبيهان الأول) لا خلاف في رفع المضارع بالشرط المذكور وإنما الخلاف في رفعه فقل حله محل الاسم والصحيح أنه التجرد من الناصب والجازم كما جرى على ألسنة المعربين • فإن قبل التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يصح أن يكون مؤثرا في الوجودي • أجب بمنع أن التجرد عدمي لأن المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودي لا عدمي على أن هذا السؤال إنما يتجه بناء على أن عوامل الأعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به لرضي خلافا على أنها علامات لا مؤثرات (الثاني) يرد على إطلاق الناظم كالأصل ما إذا اتصل بالفعل المضارع نون الانثى أو بشرته نون التوكيد لا تعني مع الأولى على السكون ومع الثانية على الفتح فذلك قيد بعض شراح الأصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم لا حاجة إلى التقييد بذلك لأن الفعل المضارع إذا اتصلته نون الانثى أو بشرته نون التوكيد وإن كان مبنيا فلا ينكسر مرفوع محلا ورد بان لا نسلم ذلك بل لاحظ له حيث تنفي الأعراب أصلا لأنه إنما عرّب لشبهها بالاسم وقد مضى ذلك الشبه بإحدى النونين لأنها لا اتصل بالأفعل فرجع إلى أصله وهو البناء فالخلى أنه لابد من التقييد المذكور ولما ذكر حالة الرفع أخفى ذكر حالة النصب مع بيان التواصب فقال (فانصب) الفعل المضارع (ب) بواحد من (عشر) على ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلا من العشر التي صيد كرها الناظم بنصب المضارع بنفسه والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أن الذي ينصب المضارع بنفسه اتفاقا ولن واذن وكى المصدرية على الصحيح وأما الباقي من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وإنما ينصبه من مضمرة بعده فتلخص أن هذه العشرة ثلاثا قسم قسم نصب المضارع بنفسه اتفاقا وهو أن فقط وقسم ينصب بنفسه على الصحيح وهو لن واذن وكى المصدرية وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقى من العشر ومن قال من شراح الأصل أنها قسبان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشرة تحت الفاتحة فقال (وهي) أي العشر التي ينصب بها (أن) المصدرية وأعمالها بقيد بها الناظم كالأصل لأنها المتبادرة عند الإطلاق وخروجها المحقق من التقبل وهي الواقعة بعد فعل غير نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة فري برفع تكون ونصبه والأكثر النصب والمضرة وهي المسبوقة بمجمله فيما معنى القول دون حروفه نحو وأوحينا إليها أن اصنع الفلك والزائمتة والأكثر أن تقع بعد ما كافي قوله تعالى فلما أن جاء الشير فاذارفع المضارع بعدها فلا تنصبه نحو آتيتك لما أن يقدم زيد (ولن) وهي حرف لن ونصب واستقبال فتنبى الحدث وتنصب اللفظ وتنحصر الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملا للمحال والاستقبال نحو لن نرجع عليه ما كفين (وكى) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب إليه الكوفيون من أن التعليلية ناصية بنفسها كالمصدرية بخلافه على ما ذهب إليه البصريون من أن التعليلية ليست ناصية بنفسها وإنما الناصب أن مضمرة بعدها (تنبيه) كنعين المصدرية في ضورة واحدة وهي ما إذا تقدمت بها اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا للتعليل في صورتين وهما ما إذا تقدمت على اللام أو أن نحو قولك جئت لك

وقتها فيما سواه مترم
(باب أعراب الفعل)
رفع المضارع الذي
تجردا
عن ناصب وجازم تأبدا
فانصب بعشر وهي أن
لن وكى

مكي لاقرأ قولك جئتكم كي تكرمني وتحملي ما في صورتي وهذا ما إذا توسطت بين اللام وأن أوخت
من اللام وأن نحو قولك جئتكم كي أن تكرمني وقولك جئتكم كي تكرمني ومن هذه الصورة قوله تعالى
كيلا يكون سر بين الأغنياء منكم (كفا اذن) وهي حرف جواب وجزاء كفا قال سيريه وهل هي
كذلك في كل موضع أو في الأكثر فقد تخلف الجواب قال بالاول الشلو بين وقال بالثاني الفارسي واستدل
بأنه إذا قال لك شخص أحبك قلت اذن أعطيتك صدقا قال لا تجازاته لان المراد أنك حالا ولا تدخل
للجزاء في الحال ونكف الشلو بين في جعلها اجزاء جعل المراد ان قلت ذلك أعطيتك صدقا وانما نصب
اذن (ان صدرت) أي ان أتى بها في صدر الجواب كما إذا قلت اذن أكرمك جوابا لمن قال أكرمك فلو كان
لم يصدروا بأن آخرت أو توسطت ألغيت كما إذا قلت أكرمك اذن أو قلت أنا إذا أكرمك ما قوة

لا تتركني فيهم شعيرا • أي إذا أعطيت أو أطيرا

فضرورة أو دق قوله بأنه على حذف الخبر والتقدير أي لا تتركني فيهم شعيرا • أي إذا أعطيت أو أطيرا
في قولهم الأول ذكر النظم لأعمال اذن شرط ترك شرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلا فلو كان
حالا لم يعمل كافي قولك ان جئتكم اذن تصدق ولا آخر أن يكون متصلا بالكن يغتر الفصل بالقسم لانه
لأن كيدو بل لانها ليست بافصلة في أن كذا في اذن واغتفر بعضهم أيضا الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار
والمجرور وان اقترنت اذن بحرف عطف لم يعمل الا على قوله قد أشار بعضهم بقوله

أعمل اذن إذا أتت أولا • ودقت فعلا بعدها مستقبلا • واسلم إذا عملتها أن تفعل

الاعلنا ونداء أو بلا • وأفضل بظرف فلو مجرور على • وأى بان عطفور رئيس البلا

وان نجى بحرف عطف أولا • فأحسن الوجهين أن لا تفعل

الثاني نقل أن النحويين في رسم إذا لا يمتنع أب الاول ثم تكتب بالالف مطلقا قبل وهو الأكثر والثاني
انها تكتب بالتون معاقوا الثالث في كسب بالالف وان عملت كسب بالتون ونقل عن الفراء عكسه
وتبعه عليان خروف (ولام كي) وهي اللام للموضوعة للتعليل وان استعملت في غيره كالعاقبة والمبرورة
وسميت بلام كي لانها تختلف في افادة التعليل وظاهر كلام النظم انها ناسبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين
والحق أن الناصب أن مضرة جوارزا بضمها كما هو مذهب البصريين فتقول سلحت لأدخل الجنة أولا
أدخل الجنة وهل كونه مضرة جوارزا بضمها لم تقترب بلا والأوجب اظهارها نحو قوله تعالى لئلا يكون
لناس على الله حجة بعد الرسل وقوله لئلا يملأ الكف الكسبان لا يقصرون على شيء من فعل الله عليها حالان بعد
لام كي وأما بعد لام كي محاسب أي فهي واجبة الاظهار فتحصل أن طائفة جوارا الاضمار والاعطار
وذلك بعد لام كي إذا لم تقترب بلا وجوب الاظهار وذلك بعد لام كي إذا اقتربت بلا وجوب الاضمار وذلك
بضمها بعد لام كي محاسب أي (ولام كي) وهي اللام المسبوقة بكان المنقبة بنحو قوله تعالى وما كان الله ليضلهم
وأنت فيهم أي يمكن للنبي في محو قوة تعالى لم يكن الله ليضلهم والمراد بضمها كذا في منطق النبي وان كان
كل منهما في الأصل موضوعا في ما علم قال تعالى وهدوا بها واستبقيتا بينهم ظاهر كلام النظم أن هذه
اللام ناسبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوب بضمها كما هو مذهب
البصريين (تقريب) اختلف في خبر كان أو يمكن فذهب البصريون الى انه محذوف وهذه اللام جارة
متعلقة بذلك الخبر المحذوف بذهب الكوفيين الى انه الفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتوكيد
النفي وسوى عليان مالك في مثل التسهيل فصرح بملءه لكن التقى في شرح التسهيل مواضع البصريين
(وكذا حتى) لظفرها بما لم يقيد بها النظم كالأصل لانها المرادة حيث أطلقت هذا اللفظ وصرح بها
العاطفة وهي التي تطلب بضاعتها على كل نحو ملت الناس حتى الاتي ما وجاء الحجاج حتى المشقة الانشائية وهي

كفا لان لم صدرت

ولام كي

ولام كي وكفا حتى

التي تبدأ بعدها الجمل نحو قوله **فأزال القتل نوح دما** • بدجة حتى ماء دجلة أشكل
 وظاهر كلام الناظم أنها منصبة بنفسها كما هو منصب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجو بامدها
 كما هو منصب البصريين وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلا فإن كان حالاً رفع كقوله
سرت حتى أدخل البلد في حالة دخولها (نفيه) معنى حتى غالباً للآلية فيكون ما بعدها غاية لما قبلها
 وعلامة ذلك أن يصح في موضعها إلى كافي قوله تعالى **سكبها من قوم موسى** إن نبرح عليها كفين حتى يرجع
 إليهم موسى وقد تكون للتعليل فيكون ما قبلها غاية لما بعدها وعلامة ذلك أن يسلح في موضعها كالتعليل
 كافي قوله **أسلم حتى تدخل الجنة** (أو) التي بمعنى إلى وهي التي ينتهي ما قبلها شيئاً فشيئاً كافي قوله
لأزمنك أو تقتضي حتى والتي بمعنى الأولى التي ينتهي ما قبلها دفعة واحدة كافي قوله **لأقتلن الكافرين**
 بـل والي بمعنى التعليل وهي التي يكون ما قبلها غاية لما بعدها كافي قوله **لا طيعن الله أو يفرل** بخلاف التي
 لا تصلح وظاهر كلام الناظم أنها منصبة بنفسها كما هو منصب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجو بـ
 بعدها كما هو منصب البصريين (والواو) التي لعلية بخلاف العاطفة والاستئنافية (والفا) التي للسببية
 بخلاف العاطفة والاستئنافية فيشترط في الواو أن تكون لعلية وفي الفاء أن تكون للسببية ويشترط في كل
 منهما أن يكون (في جواب) للثني أو الطلب وصنع الزعم أي قوله **والواو والفاء جواباً** أولى من قول
 الأصل والجواب بالفاء والواو لأن الكلام في التواصب والجواب منصوب لا نصب وان أجاب بعضهم عن
 الأصل بأن في عبارته قبل الواو الأصل والفاء والواو في الجواب (فدعوا) أي الدعاء (به) أي الجواب (جواباً)
 وأما (بعدني) محض أي خالص من شائبة الإتيان بأن لم يتقص بالواو غيرها بخلاف غير المحض كقوله
ما أنت إلا نائفاً فبعد ثابرتي الفعل (أو) بعد (طلب) محض وهو الذي يكون الفعل بخلاف غير المحض نحو
صه فستر مع رفع الفعل وأقسام الطلب ثمانية فالجمله مع التي تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال
سرواؤه وأدع وصل وأعرض عنهم • تمن وأرج كذلك النفي قد كلاً
• فقال الأمر قولك أقبل فأحسن اليك أو أحسن اليك ومثال النفي ما أشار إليه بقوله (كلاً نرم) أي ترد
(علماً) فنترك التعب أو (وترك التعب) وفي التنزيل لا تقربوا على الله كذباً فيسحقكم وقال الشاعر
لأنه من خلق وتأتى مثله • عار عليك إذا فعلت عظيم
• ومثال الدعاء قولك رب وفقني فأعمل صالحاً أو أعمل صالحاً فقال الشاعر
رب وفقني فلا أعبد عن • سقى الساعين في خير سقى
 وفي التنزيل ربنا طمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا ومثال السؤال أي الاستفهام قولك لمن
 يستصبرني فأصبر ما أو أصبره قال تعالى فيل لنا من شفاعة فيشفعوا لنا • ومثال العرض في قوله لا تنزل
 عندنا فيسب غيراً أو تصيب غيراً قال تعالى لا تأخرني إلى أجل قريب فأصدق • ومثال التحضيض خلا
 نكرم زيدا أبحسن اليك أو بحسن اليك قال تعالى لا تأخرني إلى أجل قريب فأصدق • ومثال التثني قوله
 ليت لي ما لأفأ نفي منها أو أقق من مقال تعالى واليتي كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً • ومثال الترجي قوله لعل
 الحبيب فإدم فأزور ما أو لزور مقال تعالى سكبها من قوم موسى فإدم فأزور ما أو لزور مقال تعالى
 الهوى من مقال النفي قوله لا يقضى على زيد فعبوت أو عبوت وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أو قال تعالى
 ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وظاهر كلام الناظم أن كلاً من الواو والفاء في ذلك كله نصب
 بنفسه كما هو منصب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجو بامده كما هو منصب البصريين • ولما
 ذكر كلام من حالي الرفع والنصب ذكر حالة الجزم مع بيان الجواز فقل (وجزمه) أي للفعل المتصرف (لم)
 محموله ولم يركه (د) (لما) أختل محمولاً يذوق أعباد بخلاف ما الحذية وهي التي معنى حين كافي قوله

أو
 والواو والفاء جواب
 فدعوا • به جواباً بعد
 نفي أو طاب
 كلاً نرم علماً وترك
 التعب
 وجزمه بلم ولما

مرض عليك لمخلف كذا والايحائية وهي التي بمعنى الا كافي قوله تعالى ان كل نفس لها عليها حافظ في قراءة من غدد الميم كذا قيل والحق انه لا حاجة الى هذا الاستحالة لانه لم يحفظ دخول كل من الحينية والايحائية على المضارع ولما انفصل عن البسطة أو مركبة من لم وما والحق انها بسطة كما هو مذهب الجمهور (تنبيه) ذكر الاصل بعلم ولما ألم بالما ظاهر ذلك انهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما حمزة الاستفهام ولذلك لم يذكرهما التلظ (فوجب) صنعة وأمره يعلم في قوله يوم الصلياء لم يوفون بالجار • فضرورة وقيل لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب خصم بها كافي قراءة بعضهم لم يشرح لك صدرك بفتح الحاء وتخرجت على أن الاصل لم تشرح من بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفت وبقيت الفتحة لتدل عليها في هذا شأنه وان أحدهما توكيد الثاني والآخرة بنون لغوية ولاسا كتنين (و) كذا (لا لام دللتا) ومنها (على الطلب) للترك في الأولى والفعل في الثانية نحو لا تؤاخذنا ونحو ليقتض عليتنا بك وأقرت بقولي ومنها إلى أنها فدي لان على التهديد كافي قوله لك لا تطعنوكا في قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كما في نخرجته لا يكن له على حجة ويحوز حذف اللام في الشرودون غيره على الصحيح كافي قوله

قد وجب

ولا ولا مدلتا على الطلب

كذلك ان وما ومن

وقدما

أى متى أين أين موما

وحينما كيفما وأي

كل من يجره يجره موما

محمد فقد نفسك كل نفس • اذا ما خفت من أمر تبالا

(تنبيه) الحق ان لا النافية والنعانية بمعنى غاية الامر أن التعبير بالنعانية في جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للادب وكذلك لام الامر ولا م العطاء وان تبادل من قول الاصل ولا م الامر والعطاء والحق التهي والعطاء خلاف ذلك ولما علم عدل عنه النظم الى ما عبر به (كذلك ان) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والخفيفة من التثنية وتقرن ان الشرطية بلا النافية نحو ان لا تنصروه فقد نصروه الله وان لا تغفروا لى وزجنى • كن من الخسرين فايك أن تنوهم أن الاستثنائية كما غلط فيه بعض من يدعى الفصل (وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصدرة (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية (واذا) وهي حرف على الاصح (أى) بتشديد اليم وهو محب ما تضاف اليه ان أضيف الى طرف فهي طرف زمانا أو مكانا وان أضيف الى ما يعقل فهي لما يعقل وان أضيف الى ما لا يعقل فهي لما لا يعقل وهكذا (متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهي للعموم في الزمان (الآن) بفتح الهمزة على المشهور وكسرها لغة وهي للعموم في الزمان كمنى وقد تستعمل في الزمان التي تقع فيها الامور العظام وزعم بعضهم أنها للعموم في الاحوال و(أين) وهي للعموم في المكان و(مهما) وهي لما يعقل غير الزمان وهي بسيطة (وحينما) وهي للعموم في المكان كأين (وكيفما) وهي للعموم في الاحوال وقد جرى النظم في عدة من الجوازيم على ما ذهب اليه السكوفيون من الجزم بها والحق ما ذهب اليه البصريون من عدم الجزم بها وان كانت تستعمل في المجازاة فيجوز أن يسمي لا هملا (وأي) بتشديد النون وهي للعموم في المكان كأين وحينما فمثال ان ما أخبر اليه بقوله (ك) قوله (ان) يقر زيد ومحمد قنا • ومثال ما قوله تعالى وما تقدموا من خير بصلواته • ومثال من قوله تعالى من يعمل سوءا يجزيه • ومثال انما قوله الشاعر

وانك لاذ ما نأت ما أنت أمر • به تلف من اياه تأمر آتيا

ويروى

وانك لاذ ما نأت ما أنت أمر • به تلف من اياه تأمر آتيا

• ومثال أى قوله تعالى أليما تدعوهم الى الاسماء الحسنى • ومثال متى قول الشاعر

أنا ابن جلا وملاع الثنل • متى أضع الهامة تعرفونى

• ومثال أين قوله • أيا ما تعجل به الرج فزل • ومثال أين قوله تعالى أيا تكونوا يذكركم الموت

ومثال مهما قوله تعالى مهما نأتنا • من آية لتسحر ليلها فالحسن لك بمؤمنين • ومثال حينما قوله

حيثما استقيم بقدرته الله سبحانه في غابر الأزمان

هو سؤال كيف هو ذلك كيف انما نحن اجلس ولم يوجد لنا ههنا من كلام العرب بهذا القصر هو مثال في قول الشاعر

فأصبت في نائها تستجر بها • تجد حطبا جزلا وثارا فأجيبا

ثم ان هذه الادوات منها ما يحزم فعلا واحدا بطريق الاصل وهو لم يولد وكذا واللام الطنيتين وانما قلت بطريق الاصل لان ما ذكر قد يحزم أكثر من فعل بطريق التبع كالعطف ومنها ما يحزم فعلين غالبا وهو ان وما بعدها كما اشار اليه بقوله (واجزم) أيها التكلم (بان) الشرطية (و) (ب) ما بها (أي بان) (فداخفا) من باقي الادوات المذكورة بعضها (فعلين) ويسمى الاول منهما فعل الشرط والثاني جوله وجزاءه وشرط الاول أن لا يكون ماضى المعنى وأن لا يكون طلبيا وأن لا يكون جامدا وأن لا يكون مقرونا بقدا وحرف تنقيس أو حرف نفي غير الاول وشرط الثاني أن يكون صالحا لأن يكون شرطا والاوجب قرنه بالفاء فاذا وجدت هذه الشروط جرت الفعلين اما (لفظا) فيها أو أحدهما (أو محلا) كذلك وأشار بقوله (مطلقا) الى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعا نحو وان تعودا فعلا وماضيا نحو وان عديم عدا أو الاول ماضيا والثاني مضارعا نحو من كان يريد حرفة الآخرة زدته في حرفة وتكس ذلك وهو قليل والصحيح أنه جائز في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقيم ليلة القدر اربعا واحتسابا يغفر له ما تقدم من ذنبه وقول الشاعر ان تصرمونا وصلنا كم وان تصلوا • لا تموتوا نفس الاغداء اربعا

فالصور أربع احوال وتوسع تفصيلا لان الاولى تحتها أربع باعتبار كون كل منهما مصحوبا بيلم أو غير مصحوب بها فاما أن يكونا مصحوبا بيلم أو اما أن يكونا غير مصحوبين بها واما أن يكون الاول مصحوبا بالياء والثاني أو بالعكس والثانية تحتها صورة واحدة والاولان تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيها مصحوبا بيلم أو غير مصحوب فالجمله تسع وكلامها نزه حتى في صورة الاختلاف على الراجح وانما قلت غالبا فيا تقدم لان ما ذكر قد يحزم فعلا وجلة نحو قوله تعالى وقالوا لمهما تأتينا من آية لتسحرنا بها فاستمعنا له من ربين بل قد يحزم فعلا واحدا نحو زيد وان كثرة ما يغفل وعمره وان أعطى ما لا نعيم فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج الى جواب وهو الذي اختاره السعد التفتازاني واختاره بعضهم من الجواب محذوف دل عليه خبر المبتدأ وهو تقدم الكلام على الافعال لأنها عوامل ورتبة العامل التقدم على المفعول شرع في الكلام على الامماء مستند بالمر فروعها لانها العمد فقل

(باب بيان (مرفوعات الامماء)

أي الامماء المرفوعة أو المرفوعات من الامماء أو مرفوعات هي الامماء الاضافة في كلامها من اضافة الصفة للوصف أو من الاضافة التي على معنى من أو من الاضافة البيانية والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لاجم مرفوعة كما يقتضيه قوله (مرفوع الامماء) بالقصر وفي الاضافة تقدم وقوله (سبعة) خبر عن قوله مرفوع الامماء المقصود به الجنس فذلك صرح الاخبار عنه بالجمع فادفع ما قد يقال كيف يصح الاخبار في كلامه مع عدم المطابقة وهذه السبعة (نأتي بها) ان شاء الله تعالى مبنية وقد اعترض النظم عن ذكر اسمائها كما صنع الأصل بقوله (معلومة الامماء) بلمد (من نوبها) أي فلا حاجة الى ذكرها هنا وبدأ بالفاعل لانه أصل المرفوعات فقال (فالفاعل) لفة من أوجب الفعل واسطلاحا (اسم مطلقا) أي سواء كان مرفوعا نحو قام زيدا ومثولا نحو يجيء أن تقوم وخرج الحرف والفعل والجمله بالمر قصد لفظيا كما اذا قلت صدر عني لاحول ولا قوة الا بالله أي صدر عني هذا للفظ وهذا الاسم (فما رفع) لفظا عوقال انما وتقديره انما جاء الفتي أو محلا عوقال الذي عنده علم من الكتاب وقد يحزم من أو الباء الزائتين نحو ما جاءنا من شيعر ولا يذير ونحو نبي الله وشهدا ورأى قبل الاسناد والصحيح أنه (ضلع) أو باقي تأويله كما هم الفاعل نحو مختلف

واجزم بان وما بها قد

ألفها

فعلين لفظا أو محلا

مطلقا

ويقترب بالغا جواب

لو وقع

بعد الاداة موضع

الشرط امتنع

(يلب مرفوعات

الامماء)

مرفوع الامماء سبعة

نأتي بها

معلومة الامماء من

نوبها

فالفاعل اسم مطلقا

ارتفع • بنعه

أو أنتم أمثلة اللغة نحو أضراب من هو الصفة المشبهة نحو حسن وجهه وأفعل التثنية نحو ما رأيت رجلا
أحسن في عينه كمثل منه في عين زيد والمصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وأتمم الفعل نحو
هيئت الطريق والظرف نحو ومن عندكم الكتاب والجار والمجرور نحو أقي الله ملكا وأتمم النظم على
الفعل لأنه الأصل (والفعل) أي والحال أن الفعل أوافقنا وفيه (قبله وقع) أما لفظا وهو ظاهر أو تقديره نحو
وان أحسن المشتركين استعماركم أرحمكم نحو قوموا واستقيم (واجب) صناعة (في الفعل) ما ضيا كان أمضارعا
(أن يجره) من علامة التثنية والجمع (إذا جمع) مذكرا كان (أو) مؤنثا أول (متنى) كذلك (أستند) به
يتعلق الجار والمجرور قبله وقد فرغ على ذلك لكن على ألف والتشديد المشوش قوله (فعل أي الزيدان)
والهندان وبأق الزيدان والهندان (و) قل أي (الزيدون) والهندان شيئا يأتى الزيدون والهندان كما إذا أسند
لغيره ما ضيا كان أمضارعا (ك) قولك (جاءت هند) (و) قولك (جئى) ملاهزم (أخونا) ونجى
عند وهذا كله على اللغة المصحى وهناك لغة قليلة تلحقه علامة التثنية والجمع ويخرج عن هذه اللغة لغة
أكلوني البراغيش وحكي بعض النحويين أنها تعطي و بعضهم أنها لغة أردشواة ومن هذه اللغة قوله
تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسماه مبعده وحجم

والفعل قبله وقع
واجب في الفعل أن
يجردا
لما جمع أو متنى أستند
فعل أي الزيدان
والزيدون
كجاء يندو بجى أخونا
وقسموه ظاهرا
ومضمرا
فالظاهر اللفظ اقضى
فمذكرا
والمضمرة اثنا عشر نونا
قسما
كقمت قنات فت
قنات قنن قنن قنن
قنا
قاموا قنن نحو صم
ط

وقوله نصره كقوى فاعترفت بنصرهم • ولوأهم خلوك كنت ذليلا
وعلى هذه اللغة جعل قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار لكن الصواب
جعله على اللغة المصحى لأن هذا الحديث مختصر من حديث طويل وهو أن ملائكة يتعاقبون إلى آخره
قالوا ضمير لا علامة كما عليه ابن مالك (وقسموه) أي الفاعل (ظاهرا) سواء كان مفردا أو متنى أو مجموعا
جمع تصحيح أو تكسير وعلى كل مذكرا كان أو مؤنثا وفيه علامة فتال المقرد بقسميه جاء بدوامت هند
ومثال المتنى بقسميه جاء الزيدان وجاءت الهندان ومثال جمع التصحيح بقسميه جاء الزيدون وجاءت
الهندات ومثال جمع التكسير بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندات (ومضمرا) وهو ما كنى به عن الظاهر
اختصارا لأن الأصل في نحو قولك زيد ذهب زيد ذهب بدفع كنى بالضمير عن الظاهر وفيلذ بدذهب
كان أخضر (تنبيهان الأول) كان التغيير بالواو أولى لأنها أجود في التقسيم الثاني لعل النصب في كلامه
على نزع الخافض أي إلى ظاهر أو مضمرا (فالظاهر) هو (اللفظ الذي فذكرا) في قوله فذل أي الزيدان
الح (والضمير اثنا عشر) يكون الثين (نوعا فسا) منها اثنين للتكلم الأول التاء المضمومة للتكلم وحده
مذكرا كان أو مؤنثا والثاني نالتكلم ومعه غير مذكرا كان أو مؤنثا متنى أو جمعا وذلك (ك) ما في قولك
(قت) يضم التاء وقولك (قنا) ومنها خمسة للخطاب الأول التاء المفتوحة لفرد المذكر وذلك كقولك
(قت) يار زيد والثاني التاء المكسورة للمؤنث وذلك كقولك (قت) يا هند والثالث التاء المضمومة مع
الميم والالف للثنى مذكرا كان أو مؤنثا وذلك نحو قولك (قنا) يار زيدان أو يا هندان والرابع التاء المضمومة
مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك (قنن) يا هندات والخامس التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكر
وذلك كقولك (قتم) يار زيدون ومنها خمسة للثاني الأول هو لفرد المذكر نحو قولك (قام) فان الفاعل
فيه ضمير مستتر تقديره هو والثاني هي لفردة المؤنث نحو قولك عند (قامت) فان الفاعل فيه ضمير مستتر
تقديره هي والثالث الالف للثنى المذكر نحو قولك الزيدان (قاما) فان الالف في معنى الفاعل وأصل النظم
كالأصل بقامت للثنى المؤنث ولا بد منه ومنه قالت ثقاتنا فيم والرابع الواو للجمع المذكر نحو قولك
الزيدون (قاموا) فان الفاعل فيه هو الواو (والخامس النون للجمع المؤنث نحو قولك ات (قنن)
فان الفاعل فيه هو النون وقد مثل أيضا ضمير جمع المذكر الخطابين زيادة التوضيح وتتم البيت بوجه (نحو
صم) • يار زيدون (عاما) أي حولا وعلم أن الضمير قسما متصل بعلمه وهو مالا يتبادر إلى ال

في الاختيار ومنه نصل عن عامه وهو ما يتبادر على الاثر الاختيار الاول تقدم ذكره في الامثلة المذكورة كما
أشار اليه بقوله (وهذه ضائرت) بالتنوين لضرورة (متعلقة) بعواملها لانه لا يتبادر بها ولا تلي الا في الاختيار
والثاني أشار اليه بقوله (ومثلها) أي مثل الضائرت المتعلقة (الضائرت المتصلة) عن عواملها فهي اثنا عشر نوعا
أقسامها اثنان للكلام وخمس للخطاب ومثا عشرة للفتاب كما تقدم في المتعلقة وذلك (ك) بقولك (لم يقيم
الأنباء) قوله لم يقيم إلا (أنتم) يبرزون فالاول للكلام وحده والثاني للجمع الله كرا الخطاب (وعبردين)
من بقية أنواع التفصيلة (بالقياس) على المتعلقة (يعلم) وذلك كبقولك لم يقيم إلا نحن ولم يقيم إلا أنت يبرز
يقيم إلا أنت يا هند يقيم إلا أنت يا زيدان أو يا هندان ولم يقيم إلا أنت يا هندات وزيد لم يقيم إلا هو وهند لم يقيم
إلا هي والزيدان أو الهندان لم يقيم إلا هما والزيدون لم يقيم إلا هم والهندات لم يقيم إلا هن وعلى الأسع لم يحم
الامثلة انما تقول انما يقوم أنا وانما يقوم نحن وانما يقوم أنت يا زيد وانما يقوم أنت يا هند وانما يقوم أنت يا
زيدان أو يا هندان وانما يقوم أنت يا زيدون وانما يقوم أنت يا هندات وزيد وانما يقوم هو وهند وانما يقوم
هي والزيدان أو الهندان انما يقوم هما والزيدون انما يقوم هم والهندات انما يقوم هن والحاصل ان العنبر
امام الشكلم والخطاب والفتاب وكل من هذه الثلاثة اما فردا ومثنى أو مجموع فهذه تسعة قائمة من ضرب
مختلفة مثلها وكل من هذه التسعة اما كرا أو مؤنث فالحاصل بال ضرب ثمانية عشر وكل من الثمانية عشر
اما متصل أو منفصل فالجمله ستون وثلاثون لكن الفاظ الضائرت المتعلقة اثنا عشر فقط وكذلك التفصيلة لان
الشكلم باقسامه الستة ضربه لفظان فقط واحد المفرد كرا كان أو مؤنثا والآخر لدرجته الباقية والخطاب
بالقسام الستة وضع له خمسة ألقاب والفتاب كذلك لان الثني من كل منها اكتفى بلفظ واحد في الله كرا
والمؤنث فسقط ثلثين ثمانية عشر بقي اثنا عشر لكل من الضائرت المتعلقة والتفصيلة وعلم من كلام الناظم
أن الضائرت المستقرة من قسم المتعلقة • ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع في الكلام على نائب الفاعل
فقال (باب) بيان (نائب الفاعل)

وهذه ضائرت متصلة
ومثلها الضائرت المتصلة
كلم يقيم إلا أنا أو أنت
وعبردين بالقياس علم
باب نائب الفاعل
أقم مقام الفاعل الذي
حذف
مفعوله في كل ملك
عرف
أو ممدرا أو ظرفا أو
محرورا
ان لم نجد مفعوله
المدكورا
وأول الفعل الذي هنا
يضم

وتعريفه نائب الفاعل أولى من تعبير الأصل بالمفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل درهما من نحو قولك
أعطى زيد درهما ولا يشمل كلاما من الطرف والجار والمجرور والمصدر إذا أتى عن الفاعل لكن أوجب من
الأصل بأن الكلام في المرفوعة فلا يرد درهما من نحو قولك أعطى زيد درهما لا منصوب بانه انصرف
على المفعول لانه الأصل في النيابة وأوجب أيضا بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار على ما على النائب عن
الفاعل وقد بين ذلك بقوله (أقم) أي الشكلم (مقام) يضم أوله لانه من أقام بخلاف ما لو كان من قام فانه
يكون بفتح أوله ومقام مضاف و (الفاعل) مضاف اليه وقدمه بقوله (الذي حذف) لقرض من
الأغراض كالتعريف منه أو عليه والابهام على السامع ونحو ذلك (مفعوله) ان وجدته نحو ضرب عمرو
ويضرب عمرو فتقيم مقام الفعل الذي حذف مفعوله (في كل ملك عرف) من الرفع وغيره مما تقدم (أو
مصدرا) نحو قوله تعالى فاذا قضيت في الصور فتخذه واحدة (أو ظرفا) زمانيا أو مكانيا فالاول نحو صبره زمان
والثاني نحو جلس أمام الأمير (أو) جالوا (محرورا) نحو سير يزيد وعجل جواز إقامة كل من هذه الثلاثة
(ان لم نجد مفعوله المدكورا) والافلا يجوز إقامة كل منها على السامع ثم انك اذا أقت مقام الفاعل الذي
حذف مفعوله كان قلت ضرب عمرو ويضرب عمرو والنسب الاسناد للمفعول بالاسناد للفاعل وحقيقته فلا بد
من تغيير الفعل المستدل لاحدهما تغييرا بينهما والاولى بالتغيير الفعل المستدل للمفعول لانه الذي حصل به التبيين كما
أشار اليه الناظم بقوله (وأول الفعل) سؤله كان ماضيا أو مضارعاً بخلاف فعل الامر فانه لا يصح بناؤه للفعل
واحتج بقوله (الذي هنا) أي في باب نائب الفاعل عن الفعل في باب الفاعل لما علمت من أن الاولى بالتغيير
انما هو الفعل المستدل للمفعول وجاز قوله (يضم) خبر عن الاول ثم ان كان ماضيا كسر ماقبل آخره كما أشار

اليه بقوله (وكسرها) أى حرف أو الحرف الذى (قبل) الحرف (الآخر) الخزم) يفتح الذى أى الزمة
 العرب (فى كل) فعل (ماض) وإن كان مضارعاً فتح ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله (وهو) أى ما قبل الحرف
 الأخير (فى) الفعل (المضارع) منفصح وقد مثل لكل من الماضى والمضارع على الفاء والنشر المشقوش
 بقوله (ك) قولك (يدعى) بتشديد الدال وأصله يدعى زيد كذا فإذا بنيت للفعل سور يدعى كذا
 و (ك) قولك (ادعى) بتشديد الدال وأصله ادعى زيد كذا فإذا بنيت للفعل تقول ادعى كذا وهذا كله
 فى صحيح العين وأما مثل العين فإن كان ماضياً كباع وقال كسرأوله كما أشار إليه بقوله (وأول الفعل الذى
 كباعاً) من كل فعل ماضٍ معتل العين (منكسر) لفظاً وإن كان منضماً تقديره اغتفول بيع وقيل وأصله بيع
 وقول نقلت حركة العين فيهما إلى ما قبلها بسبب حركته فقلت الواو فى الثاني ياء مكسوة وإتسار ما قبلها
 ولم تقلب الياء لعدم التقضى فصار بيع وقيل ولعل الناظم اعتذر عن الأصل فى عدم ذكره فقلت بقوله
 (مولى قد شاع) أى أشهر فقلت تركه الأصل وإن كان مضارعاً ضم أوله على الأصل ولما شاع فيه عليه
 الناظم فتقول يقال ويبيع وأصله يقول ويبيع نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفاً بحركتها
 بحسب الأصل واقتضاه ما قبلها الآن فصار يقال ويبيع. اعلم أن نائب الفاعل قسبان كما أشار إليه بقوله
 (وذلك) أى نائب الفاعل (المضمير) سواء كان متصلاً ومنفصلاً (أو مظهر) بأقسامه السابقة فى باب
 الفاعل (ثانيهما) وهو الظاهر (ك) ما فى قولك (يكرم المبشر) بكرم الشين بصيغة اسم الفاعل (أما
 الضمير) متصلاً كان أو منفصلاً (فهو نحو) الضمير فى (قولنا دعيت) فالتاء نائب الفاعل وقولنا (ادعى)
 فالضمير المستتر نائب الفاعل وهذا فى المتصل يارزاً كان أو مستتراً وأما المنفصل فهو نحو والضمير فى قولنا
 (مادى الأنا) وهذا فى الماضى ومثله المضارع وبالحيلة لجميع ما تقدم فى باب الفاعل يأتى فى باب النائب عن
 الفاعل. ولم نخرج من الكلام على نائب الفاعل سرع على الكلام على مبتدأ والخبر فقال

وكسر ما قبل الأخير
 ملتزم
 فى كل ماض وهو فى
 المضارع
 متفتح كيدعى كادعى
 وأول الفعل الذى كباعاً
 منكسر وهو الذى قد
 هاجا
 وذلك أما مضمير أو
 مظهر
 ثانيهما كيكرم المبشر
 أما الضمير فهو نحو
 قولنا
 دعيت ادعى مادى
 الأنا
 باب المبتدأ والخبر
 المبتدأ اسم رفعه مؤيد
 من كل لفظ عامل مجرد

باب بيان (المبتدأ والخبر)
 والتماسهما فى باب واحد لئلا يمتدحهما غالباً نحو قولنا غالباً نحو قولنا لان
 المبتدأ فى ذلك لا خبر لئلا يمتدحهما غالباً نحو قولنا غالباً نحو قولنا لان
 فقال (المبتدأ) هو (اسم) مرفوع وهو ظاهر أو مؤول نحو وإن لمعنى خبر من أن
 نراه ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المشتق والمجامد ويشمل أيضاً العلم المتقول كشعر والجملة التى أرشدنا إليها
 نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كتر من كنوز الجنة ولا يشمل الفعل الحرف فان قيل قد
 رفع الفعل مبتدأ فى قولهم ضرب فعل ماض ووقع الحرف مبتدأ فى قولهم من حرف جر أوجب بأن ضرب
 ومن فى ذلك ونحوه مما يذكّر على السنة العرب بين اسمان لأن المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعالية
 والحرفية بالنظر لهما معاً وهو ضرب ومن فى تركيب آخر والالكان كذا فان الاسم لا يكون فعلاً ولا حرفاً
 وقوله (رفعه مؤيد) أعني بده النعاق أى ثبتوا بما بدأ فصل أول خرج به الاسم المنصوب كقوله كان وأسم إن
 والمجذور وخرجه أى أضاف الاسم الذى لا عراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الأعراب
 واختص بالرفع المبتدأ والصحيح أنه الابتداء واختص أيضاً فى الرفع للخبر والصحيح أنه المبتدأ قال ابن
 مالك
 ورفضوا مبتدأ بالابتداء كذا فى رفع خبر بالمبتدأ
 وقيل انحرافاً من باب رفع الآخر وقيل ان الابتداء رفعهما معاً وقيل ان الابتداء رفع المبتدأ والخبر
 رفع الخبر لا قولاً باربعة وقوله (من كل لفظ عامل) خبر المبتدأ (مجرد) فصل ثان خرج به الفاعل
 ونائب الفاعل وأسم إن ومن الفاعل محرز يدعى جواب من قام لأنه وإن كان مجرداً عن لفظ عامل
 لفظاً لم يكن مجرداً عنه تقديره إن التقدير قام زيد ولا يخفى أن الخبر والمجرور متعلقان بماعده وقيد باللفظ لأن

الابتداء ليس مجرد اعراف اللفظ فانه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت وعاقلت قير زائد وشبهه
 فيدخل خبره بحر فرائد أو شبهه فالاول كافي قولك بحسبك درهم ومنه قرطم ناهيك يزيد وقرطم
 كيف بك اذا كان كذا والثاني كافي قوله لعل الى الفوار منك قريب منه مجرد رب نحو قولك رب
 رجل كريم لقبته ومنه ايضا الواقع بعد لولا في نحو لولا في لولاك ولولا على ما قاله سيبويه من ان لولا جارة
 للضمير مختصة به فان قيل حيث كان لا بد من التقييد بقير الزائد وشبهه فلم تركه النظم كالاصل اوجب بان
 العامل متى أطلق انما يعرف الى ما ليس زائدا ولا شيئا وتغييره بالعامل بصيغة الافراد أولى من تغيير
 الاصل بالعوامل بصيغة الجمع لانه لا يخرج ما دخل عليه عامل أو عاملان وان اوجب غيره بان الجنسية
 هو ما فرغ من تعريف المبتدأ فخرج في تعريفه الخبر فقال (الخبر) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول
 نحو شأن زيد أن يفعل كذا وانما اقتصر على الاسم لانه الاصل في الاخبار والاخبار قد يكون جملة أو ظرفا
 أو جارا أو مجردا كسبأني وبحتمل أن المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو الجملة
 والظرف والجارا والمجرد والخبر وقوله (ذوارتفاع) فصل أولى خرج به الاسم المنسوب والمجرد بل ولاسم الذي
 لا اعرابه أصلا كقائمة نظيره وقوله (استدا) بالبناء للفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل والناصب
 الفاعل واسم كان وخبران فخرج به الخبر هو الاسم المرفوع الذي استدحال كونه (مطابقا لفظه) من
 حيث التذكير وضد من حيث الافراد وضد (الابتداء) فان كان المبتدأ مقرا يكون الخبر كذلك
 (كقولنا زيد عظيم الشأن) أي عظيم القدر (و) ان كان المبتدأ شئ يكون الخبر كذلك (كقولنا
 الزيدان قائمان) وان كان المبتدأ جمعا كان الخبر كذلك وأشار اليه بقوله (ومثله) قولنا (الزيدون
 قائمون) ثم ان الخبر حقيقة التاخر عن المبتدأ وقد يكون متقدما عليه كما أشار اليه بقوله (ومنه) أي من المبتدأ
 والخبر (أيضا) أي كانه متقدما قولنا (قائم أخونا) فان أصله أخونا قائم فقدم الخبر على المبتدأ ولا يصح
 ان يكون قائم مبتدأ وأخونا فاعل لقدم الخبر لان قوما ذلك ان يعتمد الوصف على أي واستفهام وما هنا
 ليس كذلك ولما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر فخرج في أقسام كل منهما مبتدأ أقسام المبتدأ فقال
 (والمبتدأ) قسمان كما أشار اليه بقوله (اسم ظاهر كالمضي) في الأمثلة السابقة (أو ضمير) منفصل أخذ
 بما يأتي (ك) ما في قولنا (أنت أهل للتقوى) أي أنت أهل للحكم بين الناس (ولا يجوز الابتداء بما اتصل
 من الضمير) الاول نحو لولا في لولاك ولولا بناء على أن الضمير اتصل في ذلك في محل رفع بالابتداء
 وقيل لفي محل جر بولا (بل بكل ما اتصل) منه وهو اللفظ أقسام قدم بخص بالتركيب وهو (أنا) للتركيب
 وحده (و نحن) لا تكلم ومعه فغيره أو المعظم نفسه وقسم بخص بالمخاطب وهو (أنت) للمخاطب المفرد
 المذكر (أنت) للمخاطبة المفردة المؤنث (أنتما) للمخاطب الثنائي مذكرا كان أو مؤنثا و (أنتن) للجمع
 النسوة المخاطبات و (أنتن) للجمع الذي كور للمخاطبين (و) قسم بخص بالناصب وهو (هو) للناصب المفرد
 (وهي) للناصب المفردة (هم) للجمع الذي كور للمخاطبين و (ها) للناصب الثنائي مذكرا كان أو مؤنثا (وهن
 أيضا) للجمع النسوة الغائبات فالمشكك اثنان والمخاطب خمسة والناصب كذلك (فالجميع اثنان عشر) ضميرا
 (وقد مضى منها) في قوله كأنتم أهل للقضا (مثال معتبر) ولم يأت بصفة الامتياز لانهما بالمقايضة • ولما فرغ
 من تقسيم المبتدأ شرع في تقسيم الخبر فقال (ومفردا) وهو هنا ليس جملة ولا شبه الجملة وهو قسمان مشتق
 وجامد فالشقي هو ما دل على متصل مصوغا من مصدر والجامد بخلافه والاول متحمل للضمير المبتدأ
 ما لم يرفع الظاهر بخبره قائم أبوه بخلاف الثاني الا اذا أول بالاشتق يجوز بداهة وانما كان الاول مفردا
 لان الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة بحسن التكموت عليها نحو قائم الزيدان (وغيره)
 وهو الجملة وشبهه ولا يخفى أن كلا من قوله مفردا وقوله غيره حال مقسم من فاعل قوله (بأني
 الخبر) والتقدير وبأني الخبر حال كونه مفردا وحال كونه غيره وإذا أردت بيان كل منهما (فالاول)

والخبر اسم ذوارتفاع
 استدا
 مطابقا لفظه للابتداء
 كقولنا زيد عظيم
 الشأن
 وقولنا الزيدان قائمان
 ومثله الزيدون
 قائمون
 ومنه أيضا قائم أخونا
 والمبتدأ اسم ظاهر كما
 مضى
 أو مضمرة كأنتم أهل
 للقضا
 ولا يجوز الابتداء بما
 اتصل
 من الضمير بل بكل
 ما اتصل
 أنا ونحن أنت أنت
 أنت أنتن وهو وهي هم
 ها
 وهن أيضا فالجميع اثنان
 عشر
 وقد مضى منها مثال
 معتبر
 ومفردا وغيره يأني
 الخبر • فالاول

وهو (اللفظ) المفرد هو (الذي في الظاهر) في قوله كقولنا يد عظيم الشأن الخ لا ينبغي أن الجار والمجرور
متعلق بالفعل بعده الذي هو صلة الموصول (وغيره) أي غير المفرد (فأر بع محصور) أي لا يخرج عنها
أو كذلك قوله (لا غير) بالبناء على الضم وإنما كان أر بعلا شبه الجملة شيان والجملة كذلك كما يعلم
من قوله (وهي) أي تلك الأربع (الطرف والمجرور) الثامن والثام هو الذي تم به القائمة من غير ملاحظة
متعلقه بخلاف التافصين والتأنيص هو الذي لا تم الفائدة من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد اليوم أو زيد بك
أو فيك أو عنك (وفاعل مع فعله الذي صدر) متناهي من جنسوله لأن المراد الفاعل الاصطلاحي الذي هو
اللفظ وصدر الفعل عما هو من الفاعل الحقيقي وهذا إشارة إلى الجملة الفعلية وهي ماضية بسعل حقيقة
وهو ظاهر أو حكا يحولن يقومز بمظهر اطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبر بقا وأنشائية فمضيتها
أنه يجوز نحو زيد ماضيه بمن غير حاجته إلى تقدير القول وهو كذلك عندنا في مالك ولما قال في التسهيل
ولا يمتنع كونه ملبية خلافاً لابن الأنباري ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافاً لابن السراج اهـ (والمبتدأ
مع ما له من الخبر) وهذا إشارة إلى الجملة الاسمية وهي ماضية باسم حقيقة وهو ظاهر أو حكا يحولن زيد
قائم فالطرف (ك) ما في قولك (أنت عندي) الجار والمجرور كافي قولك (التي يداري) وكل من الطرفين
الجار والمجرور متعلق بمحذوف ولا خلاف في جواز تقديره اسمها نحو كائن أو مستقر أو فلا نحو كان أو مستقر
وأما الخلاف في الترجيح فبعضهم يرجع تقديره إلى الجملة التقديرية وهو بعضهم يرجع تقديره إلى الأصل
في العمل للأفعال الخ كقوله الموضح في المعنى أنه لا يرجع تقديره إلى الفعل بل بحسب المعنى (و) الجملة
الفعلية كافي قولك (أنتي فرا) جملة فرامن الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستقر في محل رفع خبر عن المبتدأ
(و) الجملة الاسمية كافي قولك (ذا أبو مقاري) جملة أبو مقاري من المبتدأ وخبر عن المبتدأ الأول الذي
هو اسم الإشارة وجملة الفعل والفاعل والمبتدأ وخبر في هذين القسمين تسمى جملة صغرى وأما الجملة تمامها
فتسمى جملة كبرى لأن ضابط الصغرى ما وقعت خبرا عن غير ما وضابط الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة ومن
ذلك تعلم أن قولك زيد قائم لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار وكبرى باعتبار
نحو جملة أبو غلام منطلق في قولك زيد أبو غلام منطلق فباعتبار كونها وقت خبرا عن غير ما تسمى
جملة صغرى وباعتبار كونها وقع الخبر فيها جملة كبرى وأما جملة زيد أبو غلام فتسمى جملة كبرى فقط وجملة
غلامه منطلق تسمى صغرى فقط (فتنبه) بشرط الصحة وقوع الجملة خبرا أن تكون مشتملة على الرابطة
ملم تكن عين المبتدأ في المعنى نحو لطي الله حسبي والرابطة في الجملة الأولى من كلام الناطم الضمير المستقر وفي
الثانية الضمير من أبو غلام ولا فرق من الكلام على المبتدأ والخبر تنوع في الكلام على العوامل الداخلة عليهما
وهي ثلاث أقسام فالقسم الأول ما يقع الاسم ونصب الخبر وهو كان وأخواتها والقسم الثاني ما ينصب الاسم
ويرفع الخبر وهو ان وأخواتها والقسم الثالث ما ينصب ما هو وطن وأخواتها فثبت تكلم عليها الناطم على
هذا الترتيب حيث قال

(كان وأخواتها)

أي نظائر ما في العمل فهو استعارة تصريحية ويبدأ بكان لأنها أم الباب فقال (أرفع بكان المبتدأ) حال كونه
(اسما) لظني اصطلاحهم يسمى أيضا فاعلا مجازا أو الاصح أنها حدثت فيعرفها غير الذي كان به (والخبر)
بالنصب على أنه مفعول مقدم (بها) أي بكان (الصين) بنون التوكيد التحفيفة حال كونه خبرا لظني
اصطلاحهم يسمى مفعولا مجازا وذلك (ك) ما في قولك (كان زيد ذا بصير) أي صاحب بصير
(كذلك) أي مثل كان (أعني) فإرفع بها المبتدأ اسمها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك أعني الفقيه وروعا
وكنك (ظل) فإرفع بها المبتدأ اسمها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك ظل زيد صامما وكذلك (بنت)
فإرفع بها المبتدأ اسمها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك بنت زيد قائما وكذلك (أسي) فإرفع بها المبتدأ

اللفظ الذي في النظم
وقيد في أر بع محصور
لا غير وهي الطرف
والجور وهو فاعل مع فعله
الذي صدر
وللمبتدأ مع ما له من الخبر
كانت عندي والفتى
يداري
وابني قراوذا أبوه
قاري
(كان وأخواتها)
أرفع بكان المبتدأ اسما
والخبر بها انصب
ككان زيد ذا بصير
كذلك أعني ظل بات
أسي

اصطلاحاً نصب بها الخبر وذلك كقافي قولك أسمى ز بدغيا (وهكذا أصبح) فأرفع بها المبتدأ اصطلاحاً نصب بها
الخبر وذلك كقافي قولك أصبح البرد شديداً وهكذا (صار) فأرفع بها المبتدأ اصطلاحاً نصب بها الخبر وذلك كقافي
قولك صار بدغيا وهكذا (أيضا) فأرفع بها المبتدأ اصطلاحاً نصب بها الخبر وذلك كقافي قولك ليس زيد
فأعيا ولا يخفى أن ما قسم يعمل بلا قيد وأما ما سألني فيعمل بقيد وهو قسمان قسم يعمل بقيد أن يكون من
بعدني أو ما ألحق به وهو (فني وأنتك يزال) ماضى يزال (معرج) نهذه (أو بعها) أي أرفع هي (من
بعدني) أو ما ألحق به من النهي والنداء (تنضح) وذلك كقافي قولك ماضى يزيد عانا أو ما أنك عمر وستفيا
ومزال بكر صالحا رما برح غالب طبعها وانما شرط فيها ذلك لأنها معني التي فإذا دخل عليها التي أو شبهه
انقلبت أليما فبستفاد منها الاستمرار القصور من حيث وقسم يعمل بقيد أن يكون بعدما الظرفية المصدرية
وهو ما أشار إليه بقوله (كذلك دام) بشرط أن تكون (بعدما الظرفية) وانما سميت ظرفية لأنها عن
الطرف (وهي التي تكون مصدرية) لكونها آتية في ما ويل الفعل الذي بعدها مصدر وذلك كقافي قولك
لأصحبك مادام زيد متريدا اليك فلوم تكن دام بعدما لك كورة لم تعمل العمل
أنك كور بل يكون المنسوب بها حالهم أن هذه الأفعال منها ما لا يتصرف أصلا وهو ليس اتفاقا ودام على
الصحيح ومنها ما يتصرف تصرفا قاصدا وهو زال وأخواته ومنها ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقى وحكم
التصرف منها حكمها كما أشار إليه بقوله (وكل ما صرفته مسبق) من الأفعال (من مصدر وغيره) كالامر
والمضارع (به التحق) أي التحق به في المدكور ثم مثل تلك على ألفوا النشغير للرتب لأنه مثل للنائي
بقوله (ك) قولك (كن صديقا) و(لا تكن مجافيا) للاول بقوله (انظر لكوني مصباحا وافي) وفي
نسخة مصافيا * ولما فرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع في الكلام على ان وأخواتها حيث قال

﴿ ان وأخواتها ﴾

أي نظائرهما كما مر وبدأ بان لاثما أم الباب فقال (نصب ان المبتدأ) حال كونه (اسما) طابق اصطلاحهم
(واخبر به رفقه) حال كونه خبر الحائفي اصطلاحهم أيضا وذلك (ك) قولك (ان زيد اذ نظر) أي صاحب
نظر (ومثل ان) للمكسورة الهمزة (ان) المفتوحة الهمزة وذلك كقوله بلقي أن زيدا قائم ومثلهما أيضا
(ليت) وذلك كقوله ليت مالافا حجاج منها والمثلية بما هي (في العمل) لاني غيره اذان المكسورة الهمزة
مع اسمها وخبرها كلام تام بخلاف المفتوحة الهمزة فانها مع اسمها خبرها على حكم المقرد ومعنى أن التوكيد
وأما ليت فعنها التي كاسيد كره النظم (وهكذا كان) الهمزة وتشديد النون وذلك كقوله كأن زيدا
أستدر كملك (لكن) بتشديد النون وذلك كقوله زيد شجاع لكن بخيل وكذلك (لعل) وذلك
كقوله لعل الحبيب قادم * وشرط عمل هذه الحروف أن لا تقترن بما الكفاة والإبطال عملها الآلية ففيها
الوجهان ثم ان معنى ان بكسر الهمزة أن يفهمها التوكيد كما أشار إليه بقوله (أو كدوا المعنى) وجوبا ان كان
الخطاب منكرا واستحسانا ان كان مترددا فان كان خالي الذهن لم يؤكده (بان) بكسر الهمزة (أنا) بفتحها
والمراد بالتوكيد تقوية الحكم عند الخطاب إجماعا كان نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس بقائم
ومعنى ليت المعنى كما أشار إليه بقوله (وليت من الفاظ من) أي شخص أو الذي (تمنى) فهي للتمنى وهو طلب
مالا طم فيه بان كان مستحيلا نحو قول الشاعر

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب

أو ما به مصرع وقولك ليت لي فطار من الذئب ومعنى كأن التشبيه كما أشار إليه بقوله (كأن) موزوعة
(التشبيه) وهو الحاق ناقص بكامل في الشرف أو في الخسة فالاول نحو قولك كأن زيدا أهدى الثاني كقوله
كأن زيدا حار وذلك إنما يكون (في الحاك) أي في المشابهة لغيره ومعنى لكن الاستدراك كما أشار إليه

وهكذا أصبح صار بها
فني وأنتك يزال مع

برح
أو بعها من بعدني

تنضح
كذلك دام بعدما

الظرفية
وهي التي تكون

مصدرية
وكل ما صرفه ما

سبق
من مصدر وغيره به

التحقيق
ككن صديقا لا تكن

مجافيا
وانظر لكوني مصباحا

موافيا
﴿ ان وأخواتها ﴾

نصب ان المبتدأ اسما
والخبر

رفقه كأن زيدا اذ نظر
ومثل ان أن ليت في

العمل
وهكذا كأن لكن

لعل
أو كدوا المعنى بان أنا

وليت من الفاظ من
تمنى

كأن للتشبيه في الحاك

بقوله (واستعملوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يشوم ليوته أو بانيات ما يشوم فيه فالاول كافي قوله زيد شجاع لكنه ليس بكرم والثاني كافي قوله زيد جبان لكنه كرم ومعنى لعل الترجي والتوقع كما أشار إليه بقوله (ولفرج) وهو طلب الامر المحبوب للتقرب اليه (و) (لتوقع) وهو الاشفاق من المكروه أي الخوف عنه وعلى هذا التوقع قسم للفرج وقيل هو اعم منه لكن برفع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يخفى ان الجار والمجرور خبر مقدم و(العمل) مبتدأ مؤخر فالاول (كقوله لعل محبوري وصل) الى مقصده والثاني كقوله لعل زيدا ما لك ولما فرغ من الكلام عا بان وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها حيث قال

﴿ ظن وأخواتها ﴾

أي نظائرها وبدأ بظن لانها أم الباب فقال (انصب بظن المبتدأ مع الخبر) على انهما مفعولان لما عمل الصحيح وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالحال (و) انصبها أيضا (كل فعل) بذكر (بعدها) أي بـ (ظن) (على الاثر) بفتحين ويجوز في غير النظم كسر الهمزة وسكون التاء الثالثة وهل ذلك ما دعاني أو قلغ والتعليق هو ابطال العمل لفظا ومجلا بسبب توسط ماله الصدارة بين مفعوليها نحو علمت زيدا قائم والافتاء هو ابطال العمل لفظا لمخالفة ما العمل بتوسطه والاعمال والافتاء حيث تدعى السوا ما وتأتيه والاهمال حيث تأرجح فالاول يجوز بـ (ظننت قائم) والثاني يجوز بـ (ظننت) ويتنوع الاهمال مع تقدمه نحو ظننت زيدا قائما وذلك الفعل (ك) الفعل في (خلة) أي ظننته وقد ردليقين كافي قوله

دعاني القواني همهن دخلتن في امم فلا أدعي به زهوا أول

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء قلت حركة الياء الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حطقت لالتقاء الساكنين و(حسبته) أي ظننته وقد ردليقين كافي قوله

حسبت التقي والجود خير منجارية • رباحا اذا لما المره أصبح ثاقلا

و(زعمته) أي ظننته وأما معنى كفته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول زعمت زيدا أي كفته و(رايته) أي علمته وأما معنى أبصرته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول رأيت زيدا أي أبصرته و(وجنته) أي علمته وأما معنى أصبته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول وجنت زيدا أي أصبته و(علمته) لا بمعنى عرفته والافتاء حيث لا تقول علمت المسئلة أي عرفتها و(جعلته) أي صيرته ونقله من حالة الى حالة و(اتخذته) أي صيرته ونقله من حالة الى حالة (وكل ما من هذه) الافعال (صرفته) كالامر وامم الفاعل وادم المفعول فهو مثلها (فليعلم) أي فليعلمن فالالف منقلبة عن نون التوكيد الحقيقية وذلك (كقوله ظننت زيدا منجدا) من الشدة وعلته قائما وحسبته صادقا وزعمته عالما ورايته محبوا ووجدته ناعما وعلمته صديقا وجعلته معينا واتخذته خليلا و(كقوله) (اجعل لنا هذا المكان مسجدا) بظن زيدا قائما الى آخره ولا يخفى أن هذا القسم اعني ظن وأخواتها حجة أن يذكروا في المنصوبات ولكن ذكر في المرفوعات استطرادا وهكذا غير كان وامم ان ولما أنهى الكلام على ما عبر به فلا أخذ في الكلام على ما عبر به وهو أربعة انعت والعطف والتوكيد والبلل وقد بدأ بالثمت لانه كالجزء من متبوعه حيث قال

﴿ باب بيان (الثمت) ﴾

وهو لغة وصف الشيء بما هو فيه واسملا ما التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفاته أو صفات ما يتعلق به فهو قسمان الاول يسمى نعتا حقيقيا وهو الرفع لضمير المنعوت والثاني يسمى سببيا وهو الرفع لظاهر المضاف الى السبب وهو ضمير المنعوت كما أشار الى ذلك بقوله (الثمت) بمعنى النعت المخصوص (المرح

ولستعملوا لكن في

استدراك

ولفرج وتوقع لعل

كقوله لعل محبوري

وصل

﴿ ظن وأخواتها ﴾

انصب بظن المبتدأ مع

الخبر

وكل فعل بعد ما عمل الاثر

كفته حسبته زعمته

رايته وجنته علمته

جعلته اتخذته وكل ما

من هذه صرفته فليعلم

كقوله ظننت زيدا

منجدا

واجعل لنا هذا المكان

مسجدا

﴿ باب الثمت ﴾

ثمت اماراض

لمنصر) مستتر (يعود للمنوع) وذلك هو الثمت الحقيقي (أو) رافع (الظاهر) أو الضمير بارز ثم إن المنعوت
 بأشربة أحوال الرفع والنصب: الجزء والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والذكر والنكبر ولا
 تتجمع كلهم فأنزلت واحدا لا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد من فوعا ومنصوبا ويجوز أن حالة واحدة ولا
 مفردا وشي وبجموعا كلفك ولا مذكرا أو مؤنثا حوالا لا من فوعا ومنصوبا كذا في التثنية والجمع منها في الوقت
 الواحد أو بعد واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وواحد من الأفراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير
 والتأنيث وواحد من التعريف والتكبير ولذلك لا ينعى الثمت المنعوت في جميع العشرة مما سألناه كان حقيقيا
 أو سببيا وأما يقيمه الأول في الأربعة المذكورة كما أشار إلى ذلك بقوله (فأول القسمين) وهو الرفع لمنصر
 مستتر يعود إلى المنعوت الذي هو الحقيقي (منه) أي من الثمت ولقفا أول منصوب على أنه مفعول مقدم
 بقوله (أنتج) بقطع المزة (منعوت من عشرة) يسكون الشين ضرورة (الاربع) أي في أربعة من
 عشرة كما علمته مما سبق وقد أتى من قوله أربع قوله (في واحد من أوجه الأعراب) الثلاثة وقد بينها
 بقوله (من رفع أو خفض أو انصاف) وأرى ذلك معنى الواو لأنه يان لأوجه الأعراب الثلاثة كما علمت فإن
 جعل بيانا للواحد منها كانت أو على أيها (كذا) في واحد (من الأفراد) والضد (و) في واحد من
 (التذكير والضد) وضد الأفراد التثنية والجمع وضد التذكير التأنيث (و) كذا في واحد من (التعريف
 والتكبير) فتلخص أنه يتبع منوعه في أربع من عشرة وذلك (كقولنا جاء الفلام القاضل) فإن الثمت
 فيه تبع منوعه في واحد من أوجه الأعراب وهو الرفع وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع وهو الأفراد وفي
 واحد من التذكير والتأنيث وهو التذكير وفي واحد من التعريف والتكبير وهو التعريف فقد تبعه في
 أربعة من عشرة (و) كقولنا زيد (جاء معه نسوة حوامل) فإن الثمت فيه تبع منوعه في واحد من أوجه
 الأعراب وهو الرفع كذا في الذي قبله وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع وهو الجمع وفي واحد من التذكير
 والتأنيث وهو التأنيث وفي واحد من التعريف والتكبير وهو التكبير وأما الثاني فينبه في اثنين من خمسة
 في واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتكبير ولا يقيمه في شيء من الخمسة الباقية بل
 يلزم الأفراد وإن كان المنعوت متنى أو مجموعا كما أشار إلى ذلك بقوله (وثاني القسمين) وهو الرفع للظاهر
 أو الضمير البارز (منه) أي من الثمت ولا ينبغي أن الواو أخلة على قوله (أفرد) بقطع المزة والتقدير
 وأفرد ثاني القسمين منه (وإن جرى المنعوت) حال كونه (غير مفرد) بأن كان شيئا أو مجموعا لأن الثمت
 كالفعل وهو يلزم للأفراد إذا استلزاما فلا على أنه كقولنا البراغيث كما أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله

وجرد الفعل إذا ما استلما • لاثنين أوجع كغزال الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا • والفعل للفأخر بعد مسند

ويضع الفأخر الذي رفعه في واحد من التذكير والتأنيث كالفعل المستند للظاهر كما أشار إليه بقوله (وأجعله)
 أي ثاني القسمين (في) واحد من (التأنيث والتذكير) لا فيهما معا كما لا ينبغي والجار مجرور متعلق بقوله
 (مطابقا) أي موافقا للظاهر المذكور فإن كان الظاهر المذكور مذكرا أو مؤنثا أو كان المنعوت
 مؤنثا (مثاله قد جاء حرمنا • منطلقا زوجهما العبدان) فمطابق مفرد وإن كان المنعوت غير مفرد
 ومطابق للظاهر في التذكير وإن كان المنعوت مؤنثا وإن كان الظاهر المذكور مؤنثا أو كانت الثمت وإن كان
 المنعوت مذكرا كما أشار إلى ذلك بقوله (ومثلهما أي غلام سائله • زوجته) أي زوجه ذلك الغلام (عن ديتها
 المحتاج له) أي إليه والشاهد في قوله سائله فانه مطابق للظاهر في التأنيث وإن كان المنعوت مذكرا أو إناك أن
 تنوهم أنه تبع منوعه في الأفراد لأن كونه مفردا هنا ليس بطريق التبعية وإنما هو أمر اتفاق • ولما فرغ
 من الكلام على الثمت فرغ من الكلام على المطف حيث قال

لنصر
 يعود للمنوع أو للظاهر
 فأول القسمين منه أنتج
 منعوت من عشرة لاربع
 في واحد من أوجه
 الأعراب
 من رفع أو خفض أو
 انصاف
 كذا من الأفراد
 والتذكير
 والضد والتعريف
 والتكبير
 كقولنا جاء الفلام
 القاضل
 وجاء معه نسوة حوامل
 وثاني القسمين منه أفرد
 وإن جرى المنعوت غير
 مفرد
 وأجعله في التأنيث
 والتذكير
 مطابقا للظاهر المذكور
 مثاله قد جاء حرمنا
 منطلقا زوجهما العبدان
 ومثله أي غلام سائله
 زوجته عن ديتها
 المحتاج له

(باب بيان العطف)

وهو لغة الشيء والرجوع وأما اصطلاحاً فهو قسبان عطف بيان وهو التابع الموضع أو المخصص بشيوعاً جامداً
غير المؤول المشتق وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتية وقد بين ذلك
بقوله (واتبعوا) أي العرب أو النحاة (المعطوف) وهو التابع المخصوص وقوله (بالمعطوف) عليه
متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله (في إعرابه المعروف) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ولا فرق في ذلك بين
الاسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله (وتستوي الاسماء والأفعال في) اتباع كل منهما (مثله) فتعطف الاسماء
على الاسماء وتعطف الأفعال على الأفعال ومحل ذلك في عطف النسق (أن يعطف) أحد هذه الحروف
التي هي (الواو) وهي لطلق الجمع ويقال للجمع المطلق فؤدى العبارتين واحد عند النحويين وأما عند
الفقهاء فيفرق بينهما ولو قلنا جعلوا مطلق الماء شاملاً لأي ماء كان حتى المستعمل والمتجسس وجعلوا الماء
المطلق خاصاً بما يسجد ماء بلا قيد تفرق بين العبارتين اصطلاحاً فقهي (والفا) وهي للترتيب مع التعقيب
لكن التعقيب في كل تنبيحيه فيقال دخلت مكة ليلة إذ لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق ويقال أيضاً
تزوج زيد قوله له إذ لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء وبقيده لا يرد قوله تعالى
أخرج المرحى فجعله غشاءً حوى وكذلك قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظماً لأن التقدير والله
أعلم في الأول فضت مدة فجعله غشاءً حوى وفي الثاني فضت مدة فخلقنا العلقة مضغة فضت مدة فخلقنا المضغة
عظماً (أو) وهي بعد الطلب للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين كما في قولك تزوج هنداً أو اختها
وللا باحقان جاز الجمع بينهما كما في قولك جالس الحسن أو ابن سيرين بعد الخبر للإيهام أن كان المتكلم عالماً
بالحكم لكنه أتهم على السامع كما في قوله تعالى وإنا أياكم لهدى أو في ضلال مبين ولشك أن كان المتكلم
متردداً في الحكم كما في قولك جازيماً أو غير جازيماً أو غير جازيماً أو غير جازيماً (وأم) وهي قسبان متصلة ومنفصلة فالمتصلة
هي المسبوقة بهمزة الاستفهام نحو أعندك زيد أم عمرو أو بهمزة النسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم
أأنذرتهم أم لم تنذرهم ومثل همزة النسوية ملقاً معها كما أدرى وما أبالي وليت شعري والمنفصلة وتسمى
للتقطعة وهي التي لم تسبق شيئاً من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين فهي مختصة بالجل وعطفها للفرد
قليل بل قيل ليست عاطفة أصلاً لا مفرداً ولا جملة (وتعاً) يضم الثلاثة وهي للترتيب مع التراخي بحيث يكون بين
المتعاطفين زائداً على ما لا بد منه بينهما أخذاً بمصر وقد ترد بمعنى الواو كما في قوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة ثم جعل منهن زواجهاً بمعنى الفاء كما في قول الشاعر

كهن الرديني تحت الشجاج جوي في الأنايب ثم اضطرب

و (حتى) وهي للتدريج والغاية فيشترط كون ما بعدها عاطفة لما قبله إلى تصرف أو عطفه وبشرط أيضاً كونه
جزأً له وحكماً وكونه ظاهراً أو مفرداً (سبية) أعمال يقل الناظم في بعض المواضع كما صنع الأصل حيث قال
وحتى في بعض المواضع لأن ذلك لا يختص بحتى بل غيرها كذلك لأن كل حرف من هذه الحروف له معان
غير العطف لكن أجيب عن الأصل بأنه إنما يخص حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لأن العطف بها قليل على
أنه يحتمل رجوع قوله في بعض المواضع لجميع الحروف لا مخصوص حتى (وبل) بعد نفي أو نهي أو إيجاب أو
أمر وهي في الأولين لا تثبت الحكم لما قبلها أو ضده لما بعدها وفي الأخيرين تصرف الحكم إلى ما بعدها وبشرط
ما قبلها في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلم بذلك كراهة لا يعطف به بعد الاستفهام
فلا يقال أضرب زيداً بل عمراً (ولا) بدلاً أو إيجاباً تماماً أو تداً على الراجح نحو ما ابن أخي لابن عمي
وهي ثني الحكم عما بعدها أو إيجاباً لما قبلها (ولكن) بعد نفي أو نهي وهي للاستدراك (أما) بكسرة المعجمة
على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائدة والتحقيق أنها ليست بعاطفة بل مجرد التفضيل والعطف أو قبلها

(باب العطف)

واتبعوا المعطوف

بالمعطوف

عليه في إعرابه المعروف

وتستوي الاسماء

والأفعال في

اتباع كل مثله أن يعطف

بالواو والفا أو وأم وتما

حتى وبل ولا ولكن أما

وهي مثل أوفي معانيها فتكون بعد الطلب للخير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى فسدوا القوتاني
فاملنا بعد ولما فدا مولدا باحة ان جاز الجمع بينهما نحو قولك تعلم ما فقهه واما نحو او يصد الخبر للابهام ان كان
المتكلم على الحكمة لكتبتهم على السامع نحو قولك جاءني امير يدو ما عمرو والشك ان كان المتكلم من ردا
في الحكم نحو قرأت سورة كذا واما سورة كذا لاذ لم تعلم أيهما قرأت أو فعمل النظم لبعض الحروف
السابقة حيث قال وذلك (ك) قولك (جاء يدنو عمرو) وكقولك (أكرم هز بدو همر بالقوا المعلم) بنسخ
الميم وسكون الطاء المهمة (و) كقولك (فتة) أي جماعة (لم يأكلوا) من الطعام (أو) لم (يحضروا) موضعه
(حتى يغتربوا أو يزول المنكر) بنسخ الكاف ولا يخفى أن السلف في هذا البيت من قبيل عطف الفعل على
الفعل وفي البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم: ينافرغ من الكلام على السلف أخفى الكلام
على التوكيد فقل

(باب) بيان (التوكيد)
بالواو وبالهمز وبالألف والأول هو الأوضح وهو الذي جاء به القرآن قال تعالى ولا تنقصوا الأيمان بعد
توكيدها وهو لغة التقوية وأما اصطلاحه فهو قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي إعادة اللفظ الأول بنفسه
أو بمرادفه وسأني الكلام عليه والمعنوي تابع فصيده كون المتبوع على ظاهره ويختص بالاسم كما أشار
إليه بقوله (وجازي الاسم) دون غيره من الفعل والحرف (أن يؤكدا) بالبناء للفعول (فينبع المؤكد)
بكسر الكاف على أنه اسم فاعل (المؤكدا) بنسخ الكاف على أنه اسم مفعول (في) واحتمل (أوجه
الاعراب) الثلاثة فينبغي في الرفع ان كان مرفوعا وفي النصب ان كان منصوبا وفي الخفض ان كان مخفوضا
(و) يبعدها (بإضافة التعريف) فيكون تابعا للمؤكد معرفة (لا) مؤكدا (منكر) لان اللفظ التوكيد كلها
معارف فلا تنبع المنكر (ه) هو (عن مؤكدا) عند البصر بين وأما قوله باليت عدة حول كاه رجب
فشاذ ويكون بالفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها إلى غير ما وتلك الالفاظ المألوفة بها ما هو مشهور
ومنها ما هو غير مشهور فالشهور ما ذكره بقوله (ولفظه المشهور) أي في التوكيد (أربع) من الالفاظ وهي
(نفس وعين ثم كل أجمع) والأولان يؤكدهما رفع الجواز والاحتران يؤكدهما للاحاطة والشمول وذلك
لا يؤكدهما إلا ما لا يجوز أن يفصل بينهما عن بعض حقيقة وهو ظاهر أو حكا وهو ما يصح ان يكون الحكم
ثابتا لبعض أجزاء دون بعض كافي قولك اشترى العبد كاه فان أجزاء العبد ان لم يفصل بعضها عن البعض
الآخر حقيقة لكن يفصل حكما لجواز أن يشتري نفسه دون نصفه الآخر وغير المشهور ما ذكره بقوله
(وغيرها) أي غير الأربع المذكورة (نوايع) بالتنوين للضرورة (لأجما) ولكنها نوايع لا جمع لا تقدم
عليه ولا يؤكدها استغلا لا وشذوقه

بالبتي كنت صبيبا مرضعا • محملي الذلقاء حولا أكتا

إذا بكيت قبلتي أربعا • إذا ظل الدهر أبكى أجمعا

ثم بين ذلك الغير بقوله (من أكرم) وهو من تكتم الجلالة الاجتماع (وأجمع) وهو من البتة وهو طول
المنق (وأبصا) وهو من البصع بالصاد المهملة وهو العرق الاجتماع في التأكيد بكل من هذه الثلاثة إشارة
إلى أن المؤكد اجتمعت أجزاؤه ولم يتخلف منها شيء من تقديم النظم أجمع على أبصع مجازاة لكلام الأصل
والأصح العكس فآخرها أجمع والأصل أفراد النفس عن العين (ك) قولك (جاء يدنو) وقد جمع
بين النفس والعين لكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك جاء يدنو نفسه (و) إذا أكت
بكل فقل (أرى) أي أهر أو أبصر (جيش الأمير) أي جنده (كاه) وجهه (فأخرا) في محل المفعول
الثاني لا أي ان كانت علمية وفي موضع الحال ان كانت بصرية (و) إذا أكت باجمعين ونوا بها فقل
(طفت حول القوم أجمعينا) حال كونها (متبوعة بنحو أكتينا) كاسعين وأجمعين وهذا في الجمع
المذكر وتقول في الجمع المؤنث جاءت النساء جمع كتم بصع بتم وتقول في نحو الجيش جاء الجيش أجمع

كناه زيد ثم همر وأكرم
زيدا وهما بالقوا المعلم
وفئة لم يأكلوا أو
يحضروا
حتى يغتربوا أو يزول
المنكر
(باب التوكيد في
وجازي في الاسم أن
يؤكدا
فينبع المؤكد للمؤكدا
في أوجه الاعراب
والتعريف لا
منكر فمن مؤكدا خلا
ولفظه المشهور فيه أربع
نفس وعين ثم كل أجمع
وغيرها نوايع لا جمعا
من أكتع وأبصع وأبصا
كناه زيد نفسه وقل
أرى
جيش الأمير كاه تأخرا
وطفت حول القوم
أجمعينا
متبوعة بنحو أكتينا

أ كنع أبمع أ بضع وتقول في نحو والقبيلة جاءت القبيلة جماعة ككنعان بجمعاء بجمعاء ونحو أ بضع أبمع الكلام على
التوكيد المعنوي أخفى في الكلام على التوكيد اللفظي فقال (وان تؤكده كلمة) بكسر الكاف وسكون اللام
كأهو أحد اللفات فيها (أعدتها) أي أعدت تلك الكلمة (بالخطأ) أو عمدا فهاهنا القسم يكون في الاسم
والحرف والفعل فالاول كقولك قام رجل رجل والثاني كقولك الشاهر

لا لا أبو حنبل بحسب بقية لها أخذت على حواشها وعهودا

والثالث (كقولك انتهى انتهى) ولا يعني ما في ذلك من حسن الاختتام حيث أشار إلى انتهاء الباب ولما
فرغ من الكلام على التوكيد أخفى في الكلام على البديل فقال

(باب بيان البديل)

وهو لغة العوض واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة يبدل بغيره كما هو بذلك إن مالك
ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله (إذا اسم أو فعل) يخرج المعززة (تتبعه) أي تتبع مثله من الاسم
والفعل (والحكم الثاني) أي وإحال أن الحكم الثاني (وعن عطف) الحرف (خلا) أي وإحال أن الحكم
عن عطف واحترز بقوله والحكم الثاني عن التثنية والتوكيد وعطف البيان فإن الحكم فيه الأول والثاني
وبقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق فانه وإن كان الحكم فيه الثاني كالاول لكن لم يخل عن العطف
وجوابا إذا جلة قوله (فاجعله) أي الاسم أو الفعل وإنما أفرد التثنية لأن العطف لا بد من واحد التثنية
أو الاشياء فكأنه قال فاجعل أحدهما (في أمره) من رفع ونصب وشفع في الاسم أو رفع ونصب في
الفعل (كالاول) أي مثل الاول منها حال كقولك (ملقبا) بكسر القاف المشددة صيغة قاسم الفاعل (له)
أي لأحدهما (بلغة البديل) أي بلغة هو البديل وذلك كرسم البديل فخرج بيان أقسامه فقال (كل) من
كل أي بدل كل من كل وضابطه أن يكون المراد الثاني ما أريد بالاول وأعماله يغير النظم بما عبر به الأصل
في هذا القسم أعني قوله بدل الشيء من الشيء لأن ذلك لا يختص ببديل الكل من الكل بل يشمل غيره
أذ بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه بدل الشيء من الشيء لكن أوجب عن الأصل بأن المراد بالشيء
المساوي لأمطاق الشيء وما عبر به النظم هو ما عبر به ليل وروعيان مالك يبدل المطابق وهو أول ما لاحظ
لاسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحكيم الذي فراء البحر (وبعض) من كل أي بدل بعض من كل
وضابطه أن يكون الثاني جزءا من الاول فقلنا كان ذلك الجزأ أو كثيرا أو مساويا (ولفظه) أي وبديل
اشتغال وضابطه أن يشتمل المبدل منه على البديل وإن لم يكن كاشتغال الطرف على الطرف (وغلط) أي
وبدل غلط وليس المراد أن البديل نفسه غلطا بل المراد أنه بدل عن لفظ وقع غلطاً وضابطه أن لا يقصد كسر
الاول بل يسبق إليه لسانه (كذلك اضرب) أي بدل اضرب ويسمى بدل البداء وضابطه أن يقصد كسر
الاول ثم بعد الاخبار به يبدله أن يغير الثاني رحيته (فما ليس انضط) أي ما ليس البديل انضط بهذه النظم
وقد أغفل النظم سادسوه بدل النسيان وضابطه أن يفسد ذكر الأول ثم يبين فساد ذلك القصد فيفسد
ذكر الثاني لا يقال يكفي بدل الخطأ عن بدل النسيان لأن ما يقع ذلك في اللسان والنسيان في الحيات
وقسمثل النظم لما ذكره من الأقسام على الفهر التشر لم يرب حيث قال فالاول أعني بدل الكل من الكل
(ك) قولك (جاءني زيد أخوك) الثاني أعني بدل البعض من الكل كقولك (كل عندي رغيفان نصفه)
ولا بد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق للبديل منه منذ كور كما مثل النظم أو مقدر كما في قوله
تعالى والله على الناس حجج اليقين استطاع إليه سبيلا أي من استطاع منهم (و) الثالث أي بدل الاشياء
كقولك (فدوسل إلى) بتثنية الياء (زيد علمه أئني درس) أي درسه (و) الرابع واقسامه من السدس
أعني بدل الخطأ و بدل الاضرب و بدل النسيان (قد ركب اليوم بكرا الفرس) فإن قلت بكرا دون

وان تؤكده كلمة أعدتها
بلفظها كقولك انتهى
انتهى

(باب البديل)

إذا اسم أو فعل مثل تلا
والحكم الثاني وعن
عطف خلا
فاجعله في أمره كالاول
ملقبا له بلغة البديل
وكل وبعض واشتغال
وغلط

كذلك اضرب مبنغي
انضط

بكذا في زيد أخوك أو كل
عندي رغيفان نصفه

وقد وصل
الزيد علمه الذي

درس

وقد ركب اليوم بكرا

الفرس

لن قلت بكرا دون

قصد) بان سبق اليه لسانك (ف) لفظ الفرس في المثال الله كور (غلط) أي بدل غلط (أوقته) أي بكرا
(قصد) بان قصداً ولا تم بعد الاخبار به بذلك أن يخبر بالفرس (ف) لفظ الفرس (اضراب فقط) أي بدل
اضراب لا غلط ويسمى بدل البداء كما علمت أوقته قصداً تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الفرس
لفظ الفرس بدل لبيان وهذه الامثلة كلها في بدل الامم من الاسم وبمثال بدل الفعل من فعل ما ذكره في
قوله (والفعل) أي وبدل الفعل (من فعل ك) قولك (من يؤمن) معاحمة النبي صلى الله عليه وسلم (يب)
على ايمانه (يدخل جناتاً من الجنة) فمن شرطية و يؤمن فعل الشرط و يب جواب الشرط ويدخل
جناتاً بدل من يب وهو بدل كل من كل لان المراد بالتوابع دخول الجنان ولم ينه فيها تعجب بدل من يدخل
جناتاً وهو بدل ما شئت لان دخول الجنان يشتمل على عدم نيل العجب فيها وقسمت بعضهم ليدل الكل من
الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق آتماً يعاقبه العذاب وليدل البعض من الكل بما اذا قلت ان تصل
تسجدته يرحمك وليدل الاشغال بقول الرازي

ان على اعتقائنا تباها • تؤخذ كرهاً ونجى طائفاً

وليدل اللفظ والاضراب والنسيان بما اذا قلت ان تأتينا لسانك فان قلت تأتينا من غير قصد بان سبق
لسانك اليه قصداً لا بدل غلط وان قلت تأتينا قصداً بان قصدنا ولا تم بعد الاخبار به بذلك أن يخبر بلساننا
قصداً لا بدل اضراب ويسمى بدل البداء كما تقدم ولان قلت تأتينا قصداً تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت
ذكر تبا لساننا لتبديل نسيان • ولما انتهى الكلام على مرفوعات الاسماء صرح في الكلام على منصوباتها
فقال

(باب

بيان (منصوبات الاسماء)

أي الاسماء المنصوبة أو المنصوبة بل من الاسماء ومنصوبات هي الاسماء بالإضافة في كلامه ما من إضافة الصفة
للموصوف ومن الإضافة التي على معنى من ومن الإضافة اليبانية وقد بينها بقوله (كأنه من سائر الاماكن)
أي مضت حال كونها (منصوبة) فلا حاجة الى ذكرها هنا المراد بهذه الثلاثة خبر كان وامم ان ومفعول لا عن
(وهذه) المذكورات هنا (عشر نلت) أي نلت الثلاثة المتقدمة (وكلمها) أي قل هذه العشرة (تأني على
ترتيبه) أي ترتيب كل (أولاً في كرم مفعول به) والضمير في به يعود الى الموصوف المحذوف والتقدير لم
مفعول به (وذلك) أي المفعول به هو (امم جاء) حال كونهم (منصوباً) لفظاً كما في قولك ضربت بزيداً ومحملاً
كما في قولك ضربت هذا أو تقديراً كما في قولك ضربت الفتي وحال كونه قد (وقع • عليه) أي تعلق به
(فعل) لغوي وهو الحديث البان (ك) قولك (احسروا أهل الطمع) أو قها كقولك لا تحسروا أهل التقوى
وهو قسمان لا ثالث لهما كما شار اليه بقوله (في ظاهر ومضمر قد احسروا) فلا يخرج منهما (وقد مضى التثنية
لدى ظهر) أي في قوله احسروا أهل الطمع (وغيره) أي غير الذي ظهر (فبياناً أيضاً) أحدهما (متصل)
وذلك (ك) قولك (جاءني) زيد (و) كقولك (جاءنا) عمرو (و) الآخر (متصل مثله) أي مثال
المتصل (اي) حيث (أوباننا) حيث (من التعجب) كرم بالذي حياناً هنا ليس محط المثال واعلموا جميع
أقصر النظم في تمثيل كل من المتصل والمتصل على ضمير التكليم ولم يذكر غير ما علمه بالقياسه كما أشار
اليه بقوله (وقس بدين) أي بدين الضمير بن أعني اي وايانا (كل ضمير فصل) من ضمائر الخطاب كما في
قولك اي يا زيدا كرمت وياك يا عبداً كرمت وياك يا زيدا أو يا عبدان كرمت وياكم يا زيدا
أو كرمت ويا كن يا عبدان كرمت وياكم يا عبدان كرمت وياكم يا عبدان كرمت وياكم يا عبدان كرمت
والزبدان أو الهندان كرمت ولزبدان يا عبدان كرمت وياكم يا عبدان كرمت وياكم يا عبدان كرمت
قبل أي بالضميرين الذين ذكرنا قبل ذلك في المتصل (كل) مضمر (متصل) من ضمائر الخطاب كما في
أولئك كرمتكم يا زيدا كرمتكم يا عبدان أو يا عبدان كرمتكم يا زيدا كرمتكم يا عبدان كرمتكم

قصد فقط

أوقته قصداً لا اضراب

فقط

والفعل من فعل كن

يؤمن بيب

يدخل جناتاً لم يزل فيها

تعجب

(باب منصوبات

الاسماء)

كأنه من سائر الاماكن

حلت

منصوبة وهذه عشر

نلت

وكلمها تأني على ترتيبه

أولاً في كرم مفعول به

وذلك امم جامعتين

وقع

عليه فعل كاحسروا

أهل الطمع

في ظاهر ومضمر قد

اتعجب

وقد مضى التثنية لغوي

ظهر

وغيره فبياناً أيضاً متصل

كجاءني وجاءتكم متصل

مثله اي اوليانا

حيثاً كرم بالذي حياناً

وقس بدين كل مضمر

فصل

والبالذين قبل كل متصل

لكل قسم منهما قد
 انحصر
 ما جاء من أنواع في اثني عشر
 باب المصدر
 وان ترد تصريف نحو
 قلنا
 فقل يقوم ثم قل قياما
 فيا جعي ثالثا فالمصدر
 وحده بفعله مقدر
 فان يوافق فعله الذي
 جرى
 في اللفظ والمعنى فلفظ
 روي
 أو وافق المعنى فقط وف
 روي
 بغير لفظ الفعل فهو
 معنوي
 فقم قياما من قبيل الاول
 وقم وقفا من قبيل ما يلي
 باب الظرف
 هو اسم وقت أو مكان
 اتص
 كل على تقدير في ضد
 العرب
 لذا أتى ظرف المكان
 مبهما
 ومطلقا في غيره فاجعلها
 والنصب بالفعل الذي به
 جرى
 كسرتيلا واعتكفت
 أشهره أولية

بعنداته وضائر الغائب كأي قولك زيدا كرمته وعلنا كرمته الزيدان أو اللفظان كرمتهما الزيدان
 أ كرمتهما واللفظان كرمتهما وحيتهم (فكل قسم منهما) أي من المتصل والتفصل (قد انحصر) ما جاء
 من أنواعه أي من أنواع كل قسم منهما (في اثني عشر) اثنان التكم ونحوه للخطاب ونحوه للغائب
 وجهها اثنا عشر واعلم أن الضمير فيا تقسم املحوا الكاف والهاء في المتصل ولما في المتصل والواو في
 حروف خطاب وغيبة وتكلم وثنية وجمع على الصحيح لكن الضمير في هاء الغائبة مجموع الهاء والالف
 للزوم الالف وحكي السير إلى أنه لا خلاف في ذلك كما قاله في التسهيل ولما انكم على المفعول بما خذتكم على
 المصدر فقال
 (باب) بيان (المصدر)
 وهو اسم الحدث الجاري على فعله بخلاف اسم المصدر فانه اسم الحدث الغير الجاري على فعله نحو توشأ رضوا
 وأغسل خلا ليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو وإنما المراد بيان من حيث أنه يجب مفعولا مطلقا
 وهو ما توشأ كلفعله نحو ضربت ضربا ومبين لنوعه نحو ضربت ضرب الأمير أو لعينه نحو ضربت
 ضربتين وقد ذكر النظم ضابطا للمصدر توشأ للتعليل حيث قال (وان ترد تصريف نحو قلنا) أي نحو
 إلى صبيح عاتقة (فقل) في مضارع (يقوم ثم قل) في مصدره (قياسا) يفرق في أمره قم وفي اسم الفاعل منه قائم
 (في ايجي) حال كونه (ثالثا) في تصريف الفعل (ف) هو (المصدر) وهذا املحوا بحسب ما جرى في
 العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر والافتقار بجي المصدر أولا كالأذا غفقت أولا
 بالمصدر ثم بالماضي وهكذا وقد يجي ما نيا كالأذا غفقت أولا بالماضي ثم بالمصدر وهكذا وقد يجي ما نيا كالأذا
 غفقت بالماضي ثم بالمضارع ثم بالماضي ثم بالمصدر وهكذا وقد يجي ما نيا كالأذا غفقت أولا بالماضي ثم بالمصدر
 غفقت بالماضي ثم بالمضارع ثم بالماضي ثم بالمصدر وهكذا وقد يجي ما نيا كالأذا غفقت أولا بالماضي ثم بالمصدر
 لفظي ومعنوي فالاول ما وافق فعله في اللفظ والمعنى والثاني ما وافقه في المعنى فقط كما نهار إليه بقوله (فان
 يوافق) أي المصدر (فعله الذي جرى) في الذكر (في اللفظ) من حيث الحروف لا الحركات والسكنات
 (د) في (المعنى) فلفظا يري وماذا هو القسم الاول (أو وافق) فله في (المعنى فقط) أي دون اللفظ (وقد
 روي) أي المصدر (بغير لفظ الفعل فهو معنوي) وهذا هو القسم الثاني ولذا عرفت ذلك (فقم قياما من
 قبيل الاول) وهو اللفظي (وقم وقفا من قبيل ما يلي) وهو المعنوي وهذا التقسيم اعتمد على ما ذهب
 إليه المازني من أن المعنوي منصوب بالفعل المدكور معه وأما على ما ذهب إليه غيره من أنه منصوب بالفعل
 مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظيا أبدا لا أن فعله لا يكون الامن لفظه ولما انكم على المصدر أخذتكم
 على الظرف فقال
 (باب) بيان (الظرف)
 وهو لفظ الوعاء أو مطلقا كما ذكره بقوله (هو اسم وقت أو) اسم (مكان) (ف) (النصب) (قل) (ع) (على)
 تقدير (معنى) (في) وهو الظرفية (عند العرب) لأن العبرة بهم دون غيرهم ومحل ذلك (إذا أتى ظرف
 المكان) حال كونه (مبهما) بان دل على مكان غير معين كأمم وخلفاء ورواه إلى آخره الامثلة لا يدل اسم
 المكان واحترز بذلك عما إذا كان ظرف المكان مخصصا بان دل على مكان معين كسجدودار وهو ذلك
 فانه لا ينصب على الظرفية الا على سبيل التوسع وأما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهما كما أشار إليه
 بقوله ومطلقا (في غيره) أي غير ظرف المكان (فليجها) فلا فرق بين أن يكون مبهما أو معينا والاول هو
 مادل على زمان غير معين نحو لحظة وحين وضابط كل ما لا يصلح هو المتي ولا السكم والثاني مادل على زمان
 معين كيوم ويومين وضابطه كل ما يصلح هو المتي أو كم وعلم من ذلك أن المعين من قبيل الفص خلافا
 لمن جعله قسما ثانيا ولذا ذكر فيا تقسم أن الظرفية تنصب احتياجا إلى بيان ما اتص به فقال (والنصب)
 لظرف مكانيا كان أو زمانيا (بالفعل الذي به) أي (ع) (جرى) فالمكان (ك) (شوات) (سرت ميلا)
 (و) الزمان كقولك (اعتكفت شهرا) جمع شهر (أولية) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر

(أو يوما) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (أو سنة) وهي القطعة من الزمان
(أو جهة) وهي الأسبوع (أو حيناً) وهو عام زمان مبهم (أو قم صباحاً) وهو من نصف الليل إلى الزوال
(أو مساءً) بفتح الميم والميم وهو من الزوال إلى نصف الليل (أو سحر) وهو آخر الليل قبيل الفجر وهو بلا
تكوين إذا أردت بسحر ليلة بعينها أو بالتكوين إذا لم ترد به ذلك (أو غداة) وهو من وقت صلاة الصبح إلى
طلوع الشمس (أو بكرة) وهو من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة وقوله
(إلى السحر) متعلق بقوله راجع طبع ما بينها (أو) ثم إليه (ليلة الاثنين أو) ثم إليه (يوم الاحد أو صم
غدا) وهو عام لليوم الذي بعد يومك (أو صمدا) وهو الزمان المستقبل للشيء لانه لا ينفذ (أو الأبد) وهو
مرادف السرمد وكذلك الامد وإن أغفلنا العلم وقد تم تشييل طرف المكان بقوله (واسم المكان نحو)
قولك زيد (مرأته) والأعم بفتح الهمزة مرادف لقدم وسيأتي (أو) عمر (خلفه) وخلفه بفتح الخاء
المجتمعة ضد أمام أوسر (وراءه) وراءه بالضم مرادف خلفه أوسر (قدومه) وقدم بضم القاف وتشديد
الدال المهملة ضد خلفه أوسر (عينه) وبين ضد شمال أوسر (قباله) وشمال بكسر الشين ضد بين أوسر
(تلقاه) أي مقابلة (أو) سر (فوقه) وهو المكان العالي (أو) سر (تحت) وهو ضد فوق أوسر (إزاه)
بكسر الهمزة الأولى مع السهو بمعنى تلقاه (أو) سر (معده) يسكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع
(أو) سر (عنده) بالباء قر يباينه (أو) سر (عنده) وهو اسم لما قريب من المكان (أو) سر (دونه)
وهو اسم للمكان الأسفل (أو) سر (قبله) وهو اسم للمكان المتقدم (أو) سر (بعده) وهو اسم للمكان
المتأخر أوسر (هناك) وهو اسم إشارة للمكان البعيد أوسر (ثم) بفتح الشين وهو بمعنى هناك أوسر
(فرسخاً) وهو ثمانية عشر ألف خطوة أوسر (بريداً) وهو أربعة فراسخ (وهنا) اسم للمكان القريب
(تفوقاً) أي في ذلك إشارة إلى منزل وهو من منزل الفاء فقط كوقوف يكون بكسر العين ومن منزل
اللام وحدها كرمي ومع الفاء كوفي يكون بفتح العين كرمي وهو من الجوف كبايع يكون بكسر العين
لكن يدخله النقل كبيع ومن الصحيح يكون بفتح العين إن كانت عين مضارعة مضمومة كافي كل
وطلم ومفتوحة كما في شرب وذهب فتقول ما كل ومطلع ومشرق ومذهب سواء كان المراد منه الزمان أو
المكان أو المصدر فإن كانت عين مضارعة مكسورة كافي مضرب ومكسب كان بفتح العين في المصدر وبكسرهما
في اسمي الزمان والمكان فتقول مضرب ومكسب بالفتح إن أردت بكل منهما المصدر وبالكسر إن أردت به
اسم الزمان وللمكان وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو مكرم ومبرج بضم
الميم وفتح الراء فيهما ولا تسكمان على الظرف أخذتكم على الحال فقال

(باب بيان الحال)

وهو لغة فعلية الشخص من خبر أو شر واصطلاحاً ما ذكره الناظم بقوله (والحال) هو (وصف) أي ما كان
أوصفاً أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً (خواتم) لأنه فنلوا النصب لعرب الفضلات والمراد بالصفة ما ليس جزءاً
من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه والاورد نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا لعبين
واحتراز بذلك عن الخبر في نحو قولك ز بد ضاحك (آتي) بمدا الهمزة على أنه اسم فاعل لا يتصرف على أنه
فعل ماض حال كونه (مفسر الميم) محسوسة كانت كافي قولك جاء زيداً كبا أو خير محسوسة
ككافي قولك تكلمن بصدقاً واحتراز بذلك عن التمييز في نحو قولك تنه در مفرحاً وكذلك نعت النكرة
المصوب في نحو قولك رأيت رجلاً كبا (وأنما يؤتى به) حال كونه (منكراً) ثلاثيهم كونه نعتاً إذا كان
صاحبها منصوباً أو حال غير عليه ومجاها معرفتي الظاهر ما بالاضافة نحو جاء زيداً أو بال نحو أرسلها
المرأه أو بالملكية نحو جاءت الخيل بذا فان بذا على جنس على التبدل وهو قول النكرة فوجه بمعنى

أو يوماً أو سنة
أومدة أو جهة أو حيناً
أوقم صباحاً أو مساءً
أو سحر
أو غداة أو بكرة إلى
السحر
أوليلة الاثنين أو يوم
الأحد
أو صم غداً أو صمداً
أو الأبد
واسم المكان نحو سر
أمامه
أو خلفه وراءه قدومه
ببينه شماله تلقاه
أو فوقه أو تحته إزاه
أومده أو غداً أو وعنده
أو دوناً أو قبله أو بعده
هناك ثم فرسخاً بريداً
وهو ناقص موقفاً سعيداً
(باب الحال)

الحال وصف ذات متعدي
آتي
مفسراً للميم هيأت
وأنما يؤتى به منكراً

منفردا والعراك بمعنى معركة وابداد بمعنى متباعدة (وغالباً) أي في الغالب (يؤتى به) حال كونه مؤخراً بعد
 صاحبه ولم ينفرد ولا وانما كان الغالب أن يؤتى به مؤخراً لأنه فضله وشأن الفضلات للتأخر وذلك (ك) قولك
 (جاء زيد) حال كونه (راكباً ملقوفاً) وفي ضرب عبده) حال كونه (مكتوفاً) فقد أتى في ذلك سكر
 ولا يكون الا كذلك نظر الحقيقة ومؤخراً كما هو الغالب (تنبه) يصح أن يكون قوله ملقوفاً حالاً من زيد
 وأن يكون حالاً من الضمير في قوله راكباً على الأول تكون حالاً مترادفة على الثاني تكون حالاً متداخلة
 (وقد يجي) أي الحال (في الكلام) على خلاف الغالب (أولاً) كافي قولك كيف جاء زيد وكيف حال
 وقد جاء أولاً قبل صاحبه وتقدم الحال هنا واجب لأن كيف لها اصدارة لتضاد الاستفهام والغالب أن
 يكون الحال مشتقاً من قبل (وقد يجي) حال كونه (جائداً) لفظاً (مؤولاً) بمعنى كافي قوله تعالى فاعرفوا نيات
 أي متفرقين وقد يجي غير مشتق كافي قوله تعالى هو الحق بعد قاض حال غير مشتق بل لازم للخطي
 (وصاحب الحال الذي تقرراً) فيما تقدم (معرف) حقيقة وقد تقدم في الأمثلة السابقة وحكايات كان تكررة
 مؤخراً عن الحال كافي قوله
 ليتمو حشائل • يلوح كأنه محال
 أو مخصصة بوصف كافي قوله تعالى والوجه هم كتاب من عند الله معه قانصيب مصداقاً كافي به أو مضافة
 كافي قوله تعالى في أرمه أيام سواء أو معمول كافي في ذلك محبت من ضرب التحليل شديداً أو مضافة للمعوم
 بأن وقعت بعد التي كافي قوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا طامثاً ومن جملة طامثون طامث من قرية
 لكونها تكررة متباعدة للمعوم لوقوعها بعد التي أوشبه التي وهو النهي كافي قولك لا يبيع شخص على آخر
 منسماً لا وهذا كله مما هو باعتبار الغالب (وقد يجي) حال كونه (متكرراً) حقيقة بأن كان تكررة ليست
 في معنى العرفة كافي قولك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حالاً صلى وراءه رجال قياماً ولا يقاس عليه
 • ولما انتهى الكلام على الحال شرع في الكلام على التخيير فقال (باب) بيان (التخيير)
 ويقال التخيير والتفسير والتفسير والتبيين والبيان وهو لفصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتنوا اليوم أيها
 المجرمون أي اتصلوا من المؤمنين المؤمنين (تقر به) اصطلاحاً (امم) صريح فلا يكون جملة وهذا مما فرق التخيير
 فيه الحال (ذوات صاب) ويجوز جزمه بمن الأيمير العدد والفضل في المعنى ولذلك قال ابن مالك
 والجزم بمن أن شئت غير ذي العدد • والفاعل المعنى كطبع فاستفاد
 وخروج هذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقاً فإن منه ما ليس بتخيير كافي قولك صرحت برجل ومنه
 ما هو تمييز كافي قولك ثلاث رجال وقفيز بر (فسراً) أي ذلك لأمم (نسبة) في جملة ويسمى ذلك تمييزاً لجهة
 وضابطه ما رفع إبهام نسبة في جملة (أو) (ل) (لغات جناس قدراً) ويسمى تمييزاً للمفرد وضابطه ما رفع إبهام أمم
 قبله بحمل الحقيقة فالتمييز نوعان أحدهما تمييز الجملة والآخر تمييز المفرد والأول قد يكون محمولاً على الفاعل
 (ك) ما في قولك (انصب ز يد عرفاً) فإن الأصل انصب عرفاً زيد عرفاً الاستناد عن المضاف إلى المضاف إليه
 وأتى بالمضاف تمييزاً فصار انصب ز يد عرفاً (و) كافي قولك (قد عللاً) زيد (قدراً) فإن الأصل قد عللاً قدراً
 قول الاستناد كما تقدم وأما عن المفعول كافي قوله تعالى وجفرت الأرض عيوننا فإن الأصل واقفاً علم وجفرتنا
 عيون الأرض قول التعلق بالمضاف إلى المضاف إليه إلى آخر ما تقدم (و) (أما عن المستند كافي قولك (لكن
 أنت أعلى منزلاً) فإن الأصل منزلت أعلى خلف المضاف وانفصل الضمير وأتى بالمضاف تمييزاً فصلاً أنت أعلى
 منزلاً والتمييز هنا يصلح أن يكون فاعلاً وجعل أفعل التفضيل فعلاً فيصح أن يقال عللاً منزلت فهو فاعل في
 المعنى وحكمه النصب كما قال ابن مالك في ألفت

وقال يؤتى به مؤخراً
 كجاء زيد راكباً ملقوفاً
 وفي ضرب عبده مكتوفاً
 وقد يجي في الكلام أولاً
 وقد يجي جليداً مؤولاً
 وصاحب الحال الذي
 تقرراً
 معرف وقد يجي متكرراً
 (باب التخيير)
 نمر به أمم ذوات صاب
 فسراً
 لتبها وذات جنس قدراً
 كالنصب ز يد عرفاً وقد
 عللاً
 فسراً ولكن أنت أعلى
 منزلاً

والفاعل المعنى أصيغ بالفعل • مفغلاً كانت أهل منزلاً
 وقد لا يكون فاعلاً في المعنى وهو مفعول التفضيل بعينه نحو أنت أفضل قلبه وحكمة الجبر بالإضافة كما مثل

الاذا كان أفضل التتميل مضافا الى غيره فينصب نحو انما كرم الناس رجلا وقد لا يكون محولا عن شيء
اصلا نحو امتلا الخوض ما هو قدره فارسلوا كرمه ابا (و) الثاني قد يصحكون واقام بعد العدد الصريح
(ك) حاشي قوله (اشترت اربعا نعاجا) او الكنتاني كافي قوله كم عبد امك وتكون واقام بعد
المقادير كما اشار اليه بقوله (لو اشترت الفدر طل ساجا) وهذا مقدار روزي (او بعته مكبة ارزا) وهذا
مقدار كيلي (او) بعته (قصر بلع او) قصر (ذراع خزا) وهذا مقدار مساسي وعلم من ذلك ان العدد ليس
من جهة المقادير وهو قول المحققين لانه ليس المراد به المقدار وانما المراد به الحقيقة فاذا قلت عندي عشرة
رجلا فالمراد عندي نفس الرجال لا مقدارهم ولذلك لا يصح ان تقول عندي مقدار عشرة رجلا الا على
معنى آخر بخلاف المقادير فاذا قلت عندي طل زيت فالمراد عندي مقدار الطل لا حقيقةه ولذلك يصح
ان يقول عندي مقدار رطل زيت (وواجب التمييز) عند البصريين (ان ينكروا) خلافا للكوفيين
ولا حجة لطيف بقوله • وطبت النفس باقيس عن عمرو • لا يمكن حمل على الزيادة (و) واجبه ايضا (ان
يكون) أي التميز (مطلقا) أي لا غالبا فقط كافي الحال (مؤخرا) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه • ولا فرغ
من الكلام على التميز خلف الكلام على الاستثناء فقال

(باب بيان الاستثناء)

المناسب جهة على المستثنى لان الكلام في التصويبات والمستثنى هو الامم الواقع بعد الا واحدتي نحو وانما
وعلى هذا في كلام الناطم استخدام لانه ذكر اللفظ اولا بمعنى ثم عاد عليه التعمير بمعنى آخر فانه لا يصح ان
يكون عائدا للاستثناء بمعنى المستثنى وانما يصح ان يكون عائدا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف
والتقدير (اخرج به من الكلام) السابق (ما) أي شيئا أو الشيء الذي (خرج • من حكمه) أي
لم يسلط عليه الحكم رأسا والازم التناقض لانه يصير دخلا خارجا في الكلمة المشرقة يجب على المتكلم بها
ان يلاحظ ان الحكم ينفي الالوهية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى والا كفر والعياذ بالله تعالى (و) هو
وان خرج من حكمه لكن (كان في لفظ) قبل (اندرج) ولو بحسب ايدهم منه عرفا فشم ذلك الاستثناء
المتقطع فانك اذا قلت جاء القوم ففهم من ذلك عرفا مجي ما يتعلق بهم كالحبر فاذا قلت الاحبار فخرجت به
من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن في اللفظ فدا تدرج بحسب ما يفهم منه عرفا (ولفظ الاستثناء) •
أي اللفظ المنفصل الاستثناء (التي هي حوى) أي جمع (الا) وهي لاتصكون الاحرفا (وغير) بالرفع
(وسوى) كرضا (وسوى) كهدى (سوا) بالقصر الضرورة والافهوا بالهاء و بناء ولا يكون كل
من غير وسوى بلغاتها الاربع الامبار (خلا) و (عدا) و (حاشا) وقد يقال حاشا كحاشا أي ركل من هذه
الثلاثة مرددين الحرفية والفعلية (فهم) بسكون العين الضرورة أي مع الاستثناء (الانصب) وجوبا
(ما اخرج به) (من) كلام (ذي تمام) بان يذكرفيه المستثنى منه (موجب) بفتح الجيم بان لم يسبقه نفي
ولاشبهه وذلك (ك) قولك (قام كل القوم الا واحدا هو) كقولك (قد رأيت القوم الا خالدا) وكقولك
صرفت بالقوم الا زيدا فالمستثنى في الاحوال الثلاثة منصوب بالا على الاستثناء وجوبا (وان يكن) أي
ما اخرج به (من) كلام (ذي تمام) بان يذكرفيه المستثنى منه لكنه غير موجب بان (اتى) ولو حكما
بان تقسم عليه نفي أو شبهه (فأبدان) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا)
فالارجح الابدال (هذا اذا) كان الاستثناء متصلا بان (استثنيت من جنسه) فيترجم حينئذ الابدال
ويجوز النصب (وما سواه) وهو الاستثناء المتقطع بان استثنيت من غير جنسه (كلمة يمكنه) فيترجم
حينئذ النصب ويضعف الابدال عند نفي تميم وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب بلا تهم جاء التنزيل قال
تعالى ما ظهر به من علم الا انبأه الظن أجمت السبعة على النصب فالتصل (ك) قولك (ان يقوم القوم

واشترت اربعا نعاجا

واشترت ألف رطل

ساجا

أو بعته مكبة ارزا

أرصد بلع أو ذراع خزا

وواجب التميز أن ينكروا

وأن يكون مطلقا مؤخرا

(باب الاستثناء)

أخرج به من الكلام

ما خرج

من حكمه وكان في لفظ

اندرج

ولفظ الاستثناء الذي به

حوى

الاوغير وسوى سوى سوا

خلاعدا حاشا فاع الا نصب

ما اخرج به من ذي تمام

موجب

كقام كل القوم الا واحدا

وقد رأيت القوم الا خالدا

وان يكن من ذي تمام

اتى

فأبدان والنصب فيه ضعفا

هذا اذا استثنيت من جنسه

وما سواه حكمه يمكنه

كن يقوم القوم

الاجمعي (بالرفع على الابدال ويجوز الاجمعي بالنصب على الاستثناء لكن الابدال ارجح) (والنصب في)
 المتقطع كقولك ان يقوم القوم (الا بغير) على الاستثناء (أ كثر) من الرفع على الابدال عند من يحرم
 كاعلمت وهذا كله اذ لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه والاوجب النصب سواء كان الاستثناء متصلا
 أو متقطعا فقول ما قام الاز بها القوم وما فيها الاجرا أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع مادام تابعا لا يقدم
 على المتبوع (وان يكن) أي ما أخرجه الا (من) كلام (ناقص) بان لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى
 الاستثناء حينئذ متصرفا (فالأصل الفيت) لفظا وان كان ملحقا بغيره مني (والعامل) قد (استغلا) بالعمل في
 المستثنى وذلك (ك) قولك (لم يبق الا بؤك أولا) بقيد الواو (و) كقولك (لأرى الأناك مقبلا)
 ولا يقع الاستثناء الفرغ في الاعيان الا ان أخذ كقولك سمعتك اليوم الجمعة ولهذا كرس الحكم المستثنى بالاذكر
 حكم المستثنى بالبواق حيث قال (وخفف مستثنى على الاطلاق) أي من غير تفصيل (يجوز) أي لا يمنع
 (بعد السبعة البواق) وانما فسرنا الجواز بعدم الامتناع ليمدق الوجوب فان خفف المستثنى واجب بعد
 غير وسوى بلغاتها لانه مضاف اليه ويعطى غير وسوى بلغاتها ما يعطاه الامم الواقع بعد الامن وجوب
 النصب بعد الكلام التام الموجب نحو قام القوم غير زيد بنصب غير لكن على الحال ومن وجهان الاتباع
 بعد الكلام التام غير الموجب الى آخر ما تقدم وأما بعد خلا وعدا وحاشا فاختص جائز على تقدير الطريقة
 والنصب جائز ايضا على تقدير الفعلية تقول قام القوم فلان زيد بنصب زيد بنصب وعدا زيدا بالجر وعدا
 زيدا بالنصب وحاشا زيدا بالجر وحاشا زيدا بالنصب وهذا كله عندنا المجرد عن ما وأما عند الاقران فما
 فيعين النصب لأن المصدرية لا يليها حرف الجر لانها لا توصل الا بالجر والجر مع ما بناء على زيادتها فلا
 لا يعمل عليه ومن النظم نقر اليه فعل النصب جائز حيث قال (والنصب أيضا جائز لمن يشاء بما خلا) نحو
 قام القوم ما خلا زيدا (و) (ما خلا) نحو قام القوم ما خلا زيدا (و) (ما خلا) نحو قام القوم ما خلا زيدا
 ونقي على النظم كالأصل من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون فالأول كافى حديث ما أنهرهم ذو كرام الله
 عليه فكاو البس السن والظفر والثاني كافى قوله اتقوا لا يكون زيدا المستثنى مما يجب تحببه لكونه
 خبرا لها . ولما انتهى الكلام على الاستثناء فرغ من الكلام على الالفة عمل ان فقال

(باب) بيان (لا العامة عمل ان)

واحتقر بذلك عن الزائدة كذا قوله تعالى ملئناك أن لا تسجد والناعية كذا قوله تعالى لا تقر بوا الزنا
 والنعية كذا قوله تعالى لا تؤاخذوا العامة عمل ليس كذا قوله لا رجل قاشما بل رجلان وأرجال (وحكم
 لا حكم ان في العمل) فنصب الامم ورفع الخبر لكن لا يختص بالنكرة المبالغة لها كما أشار اليه بقوله
 (فانصب بها منكرها الفصل) بخلاف المعروف المنكر الذي لم يمتثل بها فان كلامهما يرفع مع الثبوت
 كاسم في كلامه (مضافا أو شبه المضاف) بخلاف ما لو كان مفردا والمراد به هنا ليس مضافا ولا مشابها
 لضاف فانه يبنى كاسم كره فالنصف (ك) قولك (لا غلام) رجل (حاضر مكاف) وشبهه المضاف
 وهو ما يتعلق به شيء من تمام معناه كقولك لا قبضا فله محمود ولا طالع عاجلا موجود ولا خير لمن زيد
 حاضر ولا ثلاثة وثلاثين هناك ولما كان مقتضى ما تقدم أنه يتعين اصحابها ولا يجوز القاءها ولو
 تكررت استتبعك عليه بقوله (لعلك اذا تكررت) كذا قولك لا غلام رجل ولا عبد امرأة
 حاضران (أجوبتها . كذا) أي مثل ذلك (في الاصل أو القينها) فيجوز حينئذ الاعمال
 والاتقاء (وعند افراد اسمها) بان لم يكن مضافا ولا مشابها ولو شئ أو مجزعا (ألزم البتة) له على
 ما ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتح يبنى على الفتح وان كان ينصب بالياء يبنى على الياء
 وهكذا لكن يجوز في جمع المؤنث السالم أن يبنى على الفتح المعقبة وروي بالوجهين قوله ولا استأنسب
 وعلاجه عند افراد تركه مع لا ترك خمسة عشر كما أشار اليه قوله (امر بها) وهذا قول يسويه

الاجمعي
 والنصب في الأعيان أكثر
 وان يكن من ناقص فلا
 قد أقيمت والعامل استغلا
 كلم يبق الا بؤك أولا
 ولأرى الأناك مقبلا
 وخفف مستثنى على
 الاطلاق
 يجوز بعد السبعة البواق
 والنصب أيضا جائز لمن
 يشاء
 بما خلا وما خلا
 (باب) لا العامة عمل ان
 وحكم لا حكم ان في
 الفصل
 فانصب بها منكرها
 اصل
 مضافا أو شبه المضاف
 كالأغلام حاضر مكاف
 لكن اذا تكررت
 أجوبتها
 كذا في الاصل
 أو القينها
 وعند افراد اسمها ألزم
 البتة
 صرحا

والله ر وفي قوله بناته في الحلة كورة نكتة من الاستعارة دليل ظهورها في قوله

فكلم يهده الناس عنها سبيلهم وقال الامام سبيل الله

ولا يخفى ان قول الناظم وعند افراد اسمها الخ شاذ على النكرار وعنده التكرار لا ربح
في الجار يشاء رجل فقط وتقول عند التكرار لاخ لايب وجوز ان قلزم به كل من الاخ والاب (ك) **تو**
رضه حال كونه (متونا ك) قوله (لاخ ولااب) رفع كل من الاخ والاب مع التنوين (واصبابا) ايضا
اذا بقيت الاخ فتقول لاخ ولاابا فيكون الاب حيث سقط فاعلى محل الاخ ماذا رفعت الاخ فلا تصب
الاب كذا كره بقوله (وان رفع انا لا تنصبا) فيستخرج ان تقول لاخ ولاابا لا تنصبا حيث يجوز
بناء الاخ ورفع الاب منونا وعكسه فيجوز ان تقول لاخ ولااب ولاخ ولااب فتلخص ان الوجة ستة
واحد متع وهو رفع الاول ونصب الثاني واغنية البقية بآخرة وهذه الوجة تجري في لاجول ولا قوة الابنة
وقد اخذ هتري التذكير والاتصال بقوله (حيث عرفت اسمها) بان انيت به معرفة (اوصلا) عنها (فارفع) به
(ونود) به (والقزم تكرر لا) عند غير الجرد وابن كيسان فالاول (ك) قوله (لاعلى حاضر ولاعمر) أي
حاضر (و) الثاني كافي قوله (لا لعبد ولا ما يدسر) من المسألة ولما انتهى الكلام على لا تنزع في الكلام
على النداء فقال

(باب النداء)

وهو طلب الاقبال يا واحداً أو مجموعاً أو تعبيراً بالاصل بالتأدي أولى من تعبيراً بالنداء لأن المقصود انما
هو للتأدي كما يصرح به قوله (خص) بلاها هو يجوز ان يقال خصه تأدي بكسر الهمزة وفتحها فالاول على
أن تعين الفاعل والثاني على أن تعين المفعول (وهي مفردة على) والمراد المفرد هنا في باب لا باقي ما ليس مشافاً
ولا شبيهه بل هو متي أو مجموعاً والمراد بالعلم ما كان تصرفه مشافاً على النداء (ومفرد منكر قصداً يؤم) أي يؤم
قصداً (ومفرد منكر سواء) أي سوى ما يؤم قصداً (كلنا المضاف) لغير كاف الخطاب فلا يقال يا غلامك
مثلاً (والذي ضاعاه) أي ضاعه في كونه متعلق به فممن تمام معناه في كونه عاملاً بعبده وفي كره مطولا
(فالأولان) وهما المفرد العلم والشكر المقصود (فهما التنازم) على الذي في رفع كل فعل من غير
تنوين على الإطلاق) فان كان كل منهما مرفوع بالضم في كل الضم وان كان كل ما يرفع بالفتح في كل الف
وعكلاً ومن هنا يجر أن عبارة الناظم أولى من قول الاصل تأدياً للمفرد العلم والشكر المقصود فيبينان على
الضم من غير تنوين لكن أجيب عن الاصل بأنه أراد بالضم ما يشمل تأديه وقوله من غير تنوين لا يحتاج
اليه من العلم أن النبي لا يتون وانما ذكره توضيحاً على كون من غير تنوين في حالة الاختيار وأما حالة
الاضطرار فينون لجميع الضم تشبيهاً برفع ممنوع من الضم فاضطر الى تنوينه وأما النسب تشبيهاً
بالاضطرار في التنوين وكلامه اسموع عن العرب في الأول قوله

سلام الله باطر عليها وليس عليك باطر السلام

(ومن الثاني قوله)

ضربت صخرها الى وقالت يا عبدا لله وقتك الأولي

(والنصب في الثلاثة البواق) وهي الشكر غير المقصود والمضاف والمضاف اليه (ك) قوله (يا على)
والشكر المقصود كقولك (يا غلام في انطلق) اذا أردت غلاماً معيناً والشكر غير المقصود كقول الواعظ
(يا غلاماً عن ذكره يا فتي) من غفلت وهذا المثال صلح أن يكون من قبيل التشبيهاً بالمضاف لأنه متعلق بشئ
من علم معناه والمضاف كقولك (يا كاشف البلاء) والمضاف في هذا المثال غير محضة (و) (يا أهل الدنيا)
والامتناع في هذا المثال محضاً فاعلم انكر لو اثنى الى أهل القرية (د) التشبيه المتخالف كقولك
(يا طيباً بالماء الطيب) وكقولك يا ساجداً وكقولك يا طيباً وكقولك يا طيباً وكقولك يا طيباً

أورقة منورة
لا أخ ولا أب انصبا
أعوان ترفع أنا
لا تنصبا
وحيث عرفت اسمها
أوصلا
فارفع وتنون والقزم
تكرار لا
كل على حاضر ولا عمر
ولا لعبد ولا ما يدسر
(باب النداء)
خص تنادي وهي مفردة
علم
ومفرد منكر قصداً يؤم
ومفرد منكر سواء
كلنا المضاف والذي
ضاعاه
فالأولان فيهما التنازم
على الذي في رفع كل
فصل
من غير تنوين على
الإطلاق
والنصب في الثلاثة البواق
كبا على يا غلام في انطلق
يا غلاماً عن ذكره
أفني
يا كاشف البلاء يا أهل
الدنيا
و يا طيباً بالماء الطيب
يا

سببه بذلك وأما إذا ناديت جماعة عنهم كذلك فإن كانت غير معينة كان ذلك من قبيل النكرة غير المقصودة فنصب كلام من المعلوم بالمعروف عليه وإن كانت معينة كانت من قبيل النكرة المقصودة فضم الأول ونصب الثاني وترفعه فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو يا ثلاثون كما تقول يا زيد والحرف بضم ريد ونصب الحرف ثاء وترفعه وهذا إذا لم تصبوا لأعين الضم والتعريف من الرفع فتقول يا ثلاثين أو يا ثلاثون ولسا انتهى الكلام على التمام في الكلام على الفصول لاجله فقال

باب الفصول لاجله

ويسمى المفعول من أجله المفعول المؤقت بين قولك قوله (والصدر) القلي (انصب) جوازاً (ان أنى) أى المصدر (يأنا) لعل الفاعل الذى قد كانا (أى يوجد) (وشروطه) زيادة على ما ذكر (التحاده) أى المصدر (مع) يسكون العين للضرورة (علله) فيما من وقته وفاعله) ولو تقدرا جملة الشروط خمسة الأول أن يكون مصدراً يخرج غير المصدر فلا يجوز أن تقول جئت بك السمن والعسل والثاني أن يكون قلبياً يخرج غير القلي فلا يجوز أن تقول جئت بك قرام ولهم ولا قتلاً للكافر والثالث أن يكون ملة للفعل الذى قبله يخرج غير الملة نحو ضربت ضرباً مضمولاً مطلق والرابع أن يكون مشاركاً لعلله في وقته يخرج غير المشارك له فلا يجوز أن تقول فأهبت اليوم صفراً غداً والخامس أن يكون مشاركاً لعلله في فاعله يخرج غير المشارك له فلا يجوز أن تقول جئت بك عبيتك أياى وانما قلنا ولو تقدرا ليدخل قوله تعالى ريك البرق خوفاً وطمعاً في تقدير محطكم روى البرق خوفاً وطمعاً هذه الشروط لجواز النصب لا وجوبه كما أنشأنا اليقال ابن مالك وإن شرط فقد عاجز به الطرف الخ والمستوفى للشروط المذكورة (ك) تقولك (قم لزيد انقاه شره) بالاشباع (و) كقولك (انصه ليا ابتاه به) بالاشباع ولسا انتهى الكلام على الفصول لاجله شرع في الكلام على الفصول لاجله فقال

باب الفصول معه

أى الذى وقع الفعل بمصاحبه وقته بينه قوله (نمرغه) أى المفعول معه (اسم) صريح ولو متنى أو مجموعاً وخروج بذلك الفعل نحو لا تمهمن شئى وتأى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم والجهة نحو سرت والشمس طالعاً ليس كل منهما مفعولاً معه وهذا الاسم (يسموا) دالة على المعية بلا ضمير بك فى الحكم وخروج بذلك الاسم بعد غير قولوا نحو جئت مع زيد بنسبوا أو التى لم تدخل على المعية نحو اشترك زيد وهمر وقته (فسرا) أى بين الاسم المذكور (من كان معه فعل غيره جرى) أى الشئ الذى كان جرى معه فعل غيره والمراد من الفعل هنا الفعل الثانوى وهو الحاضر لا بد أن يكون هذا الاسم مسبباً بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحرفه فالأولى كان قولك سرت والنيل والثانية كان قولك أنا سرت والنيل فلا يجوز هذا لك وأياك لم الجملة المقصورة كالمنقوطة نحو قولهم كيف أنت وفصعة من ثريد فان التقدير كيف تكون وفصعة من ثريد تخفف الفعل واقتصر الضمير وإذا أردت بيان حكمه (فانصبه) أى الاسم المذكور (بالفعل الذى بهما مطح) أى الذى اقترن به (أو) بد (شبه فعل) كضم الفاعل فالأول (ك) قولك (استوى) أى ارتفع (الماء والخبث) أى مع الخبث وهو القياس الذى يعرفه فسرار ارتفاع الماء وقت زيادته (و) الثانى (ك) قولك (الامير قاده العسكرا) أى مع العسكرو هو جند الامير واعلم أن الاسم بعد الواو خمس حالات الأولى ترجع المطلق وذلك إذا لم يكن بلا ضمير فى اللفظ نحو جاء الامير والجيش فترجع المطلق فى ذلك لأنه الاصل وقدما يمكن بلا ضمير فى اللفظ واللفظ (و) الثانية ترجع المفعولية وذلك إذا لم يكن المطلق بلا ضمير فى اللفظ (نحو) قولك (سرت والامير القري) فترجع المفعولية وذلك لأن المطلق على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك

باب المفعول لاجله

والصدر انصب ان أنى
يأنا

لعل الفعل الذى قد كانا
وشروطه اتحاده مع عامله
فيما له من وقته وفاعله
كقم لزيد انقاه شره
واقصد علياً ابتاه به

باب المفعول معه

نمرغه اسم بعد وار
فسرا
من كان معه فعل غيره
جرى

فانصبه بالفعل الذى به
امطح

أو شبه فعل كاستوى
الماء والخبث

وكالامير قاده العسكرا
وهو سرت والامير

القري

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المتصل
 أو فافصل قبله فافصل يرد * في النظم فاعلم وضعه اعتقد
 وفي المعنى محو قولك كن أنتوزيد كالأخ فتخرج المفعولية في ذلك أيضا لان العطف يستلزم أن يكون
 زيدا ما مورأوت لا تريد أن يوافقك تأمره بأن تأمره فاعلم بأن يكون معه كالأخ والثالث تعين المفعولية
 وذلك اذا لم يمكن العطف أصلا نحو استوى الماء والخشب فتعين المفعولية في ذلك لان العطف يستلزم أن
 الخشب يرتفع وليس من ادوا عما المراد أن الماء ارتفع حال كونه معاصبا للخشب والرابعة تعين العطف وذلك
 اذا لم تكن المفعولية نحو اشترك زيد وهما رفيتين العطف في ذلك لانه لم يوجد فيه شرط المفعولية
 والخامسة امتناع كالماء وذلك اذا لم يكن العطف ولا المفعولية نحو قوله * علفها بنواياه برذا * وقوله
 اذا ما القانيات برذا يوما * وزجج من الخواجب والصونا
 فيمتنع كل من العطف كونه مفعولا معترى تعين كونه مفعولا لافعل محذوف والتقدير في الاول وسبقته لها
 باردا وفي الثاني وكل من الصونا ولما انتهى الكلام على منصوبات الاءاء فخرج في الكلام على محذوفات
 الاءاء فقال

(باب محذوفات الاءاء)

والاضافة في ذلك لبيان الواقع اذ لا يخفى الا الاءاء وقد نكلم عليها بواسطة الكلام على خاضها حيث قال
 (خاضها ثلاثة أنواع) بثوبين ثلاثة وجعل أنواع بدلائها ولما كان تقسيم الاصل المحذوفات الى ثلاثة
 أقسام ائنا هو من حيث خاضها قسم النظم قسم الحذف لكن منبع الاصل أنسب بالترجيح والانواع
 الثلاثة هي (الحرف والحذف والاءاء) وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة وقد جرى النظم كالاصول على رأي
 الأخفش والسبيل من أن التابع المجزور محذوف بالثبوت وهو رأي من جرحه والراجع انه محذوف عما جرح
 به الثبوت وقيل انه يخفى بالمجاورة نحو هذا جرح ثوب فاعلم بوجوب المجاورة للجرح وروى على الرفع
 أكثر العرب وقيل أيضا انه يخفى بالتوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا جرح قاعدا على توهم البناء في قائما
 والراجع أن الاول على رواية الجرح من قوع بضمة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
 المجاورة وأن الثاني منصوب بضمة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم وبالمجلة
 فالراجع أن الحذف يحذف في نوعين فقط وهما الحرف والمضاف وقد بين الحرف بقوله (أما الحروف)
 السكينة (ههنا) أي هنا الباب (ههنا) (من) وهي لا بداء المساقول لبيان والتبعض وغير ذلك قال
 ابن مالك
 محذوف بين وابتنى في الامكنه * بمن وقد تأتي لبده الازمنة
 وزيد في نقي وشبه جرح * نكسرة كالباق من مفر

و (ال) وهي لا تاء المساقول للمصاحبة (باه) وهي للاصاق حقيقة نحو به داه أو سكا نحو ممره بزيد
 والتعدي الخاصة وهي تصير الفاعل مفعولا كما تقول في ذهب بزيد بمعنى أذهب أي صيرته ذاهبا
 وأما التعدي العامة وهي اتصال معنى الفعل بالاسم فليست تحتص بالباء بل مشتركة بين حروف الجر التي
 ليست بزايدة ولا شبيهة بها (وكاف) وأشهر معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص بكامل في الشرف وفي الخسة
 فالاول نحو زيد كالسيد والثاني نحو زيد كالجار وأركأ بأربعة شبيه ومثبه بأداة تشبيه ووجه شبهه (في)
 ومن معانيها الظرفية وهي حلول شيء في شيء وهي فسمان حقيقة وضابطها أن يكون للظرف احتواء
 والظرف تحيز نحو الماء في الكوز ومحاذ يفوضا بطلها أن يفقد كل من الاحتواء والتحيز نحو قولك النجاة
 في الصدق أو يفقد الاول دون الثاني نحو قولك زيد في البرية أو يفقد الثاني دون الاول نحو قولك في صدر
 فلان علم (ولام) ومن معانيها ان وقعت بين ذاتين ودخلت على من تلك نحو المال الخليفة فان
 دخلت على ما لا يليك كانت شبه الملك وبغيره الاختصاص نحو الجمل للفرس وان وقعت بين معنى ذات

(باب محذوفات
 الاءاء)
 خاضها ثلاثة أنواع
 الحرف والحذف
 والاءاء
 أما الحرف فمحذوف
 الباء وكاف في ولاه

الملك والاختصاص أو الاستحقاق وذلك إذا كان المضاف إليه ملكاً للمضاف أو مختصاً به أو مستحقاً له (أو) على تقدير (من) التبعية وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف وذلك (كقولك (مكر الليل) أي مكر في الليل (أو غلام) زيد (أو عبد زيد) أي غلام لزيد أو عبد لزيد (أو أنا زجاج) أي أنا من زجاج وهو معروف (أو ثوب حر) أي ثوب من حر وهو نوع من الحرير (أو كقولك (باب ساج) أي باب من ساج وهو نوع من الخشب واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما الأصل (وقدمت) وتقدمت (أحكام كل تابع) حال كونها (مبسوطة) أي سبق الكلام عليها مبسوطة (في) الكلام على (الأربع التوابع) التي هي النعت والعطف والتوكيد والبدل وحيث فلا حاجة إلى التكميل عليها ولذلك لم يتكامل عليها الأصل في هذا الباب ثم استأنف الناظم حيث قال (فيا ألهي) والاضافة في ذلك لتتصرف المضاف إليه (الطف بناف) بسبب اطلاقك بنا (تبع) سبب (سبب) يسكنون الباء للضرر وقولاً قبل كطرق لفظاً ومعنى فسكنه قال طرق (الرشاد والهدى) أي الاعتماد والعطف في ذلك للتفسير (سبب) ذلك (ترفع) إلى المراتب العالية ثم أرخ تأليفه بقوله (وفي) شهر (جداى سادس) شهر السنة التي هي تمام (السبعين) السكينة (بعدها) و فراغ (تسع) أي تسعمائة (من السنينا) ففي شهر جداى من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (قدم) نظم هذه المقدمة وهو (في) ربع ألف بيت فعدة أياته مائتان وخمسون حال كونه (كافياً من أحكامه) أي تأتقنه يقال أحكمته الشئ إذا أتقنته وقبلاً بدل من الناظم السابق قوله (نظم الفقير) إلى الله تعالى أخذاً من قوله تعالى يا أيها الناس أتمموا الصلاة إلى الله (الشرف العمر بطي) نسبة لعمر بط قرية من شرقية بليبس (ذى العجز) عن الأشياء إذ لا قدرة للعبد على شئ من الأشياء (و) ذى (التفسير) في الطاعات (و) ذى (التفريط) في العبادات وانه اعترف الناظم بالعجز والتقصير والتفريط لأن ذلك شأن العارفين ثم قال (ولله مدى الدوام) كناية عن التأيسر على جزيل الفضل والانععام والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للأوصاف (وأفضل الصلاة والسلام) كائن (على النبي المصطفى الكريم) أي البالغ في الكرم غاية القصوى (محمد) على (محبته) والمصحب اسم جمع لأصحاب لا جمع له على الصحيح لأن فعلاً ليس من صيغ الجوع عند سيبويه خلافاً لا خفش (و) على (الآل) والآل اسم جمع لا واحده من لفظه ثم وصف كلاماً من الصعب والآل بقوله (أهل التقوى) أهل (العلم) أهل (الكمال) والتقى اسم من التقوى ومعنى امتثال الأمور واجتناب المنهيات وانما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والسلام على النبي والصحاب والآل كجداً ما بذلك رجاء فيو لها لأن الله أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الأعداد ولكن الحمد لله على ما جرت به الأقدار وها أنا أرجو من الله قبوله وأن يجعل إلى أهل الدرجات وصوله نسأله سبحانه وتعالى أن يحتم لنا بالإيمان مع النظر لوجهه الكريم في دار الجنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك في شهر رجب المبارك من شهر سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسبحة وبالله التوفيق لأرب غيرة ولا يرجى الاخير نسألك اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وظواهرنا أنوارها وبزول بها عنا آثار المعاصي وبغيرها آمين

أو من كثر الليل
أو غلام
أو عبد زيد أو أنا زجاج
أو ثوب حر أو كيب ساج
وقدمت أحكام كل
تابع
مبسوطة في الأربع
التوابع
فيا ألهي الطف بنا فنسبح
سبيل الرشاد والهدى
فترفع
وفي جداى سادس
السبعين
بعدها تسع من السنينا
قدم نظم هذه المقدمة
في ربع ألف كافي من
أحكامه
نظم الفقير الشرف
العمر بطي
ذو العجز والتقصير
والتفريط
والحمد لله مدى الدوام
على جزيل الفضل
والانععام
وأفضل الصلاة والسلام
على النبي المصطفى
الكريم
محمد ومحب وآل
أهل التقى والهدى والكمال

(يقول الفقير اليه تعالى (ابراهيم بن حسن الانباري) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح
 بطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة)

حدا لمن فتح أبواب كرمه لمن لا يجناه ورفع قدر من انتعش لبث العلم وجاء رضاه وفضل نوابه
 ونظمهم في سلك أعباءه ولقد هم بذكرهم خطابه وصلاة وسلاما على أبلغ من خطب وأفصح من أمان عن
 ضميره وأعرب الرسول الأرفع المفضل على الخلق أجمع سيدنا محمد وآله الأطهار وأصحابه الكملة
 الأخيار (وبعد) فلما كان من ابن آجروم من أهم التتوون حفظا وفهما في بابه ومختصرا لطيفا
 فائقا على آرائه نظمته الشرف العريق على لبس سهل حفظه على المبتدئين وريم نفعه المنتهين وقد يميز
 عن أسله بما قال ناطقه

وقد حلفت منه ما عتد غنى • وزدته فوائد أياها الغنى

مقما لقلب الأبواب • فجاء مثل الشرح للكتاب

ولقد كملت بهجت • ونمت بركته • بشرح (فتح ريب العرب) على التمرة البهية • نظم

الآجرومية الذي وضعه عليه شيخ الإسلام • وبركة الأمان الشيخ إبراهيم

البيجوري الذي جعل الله النفع في كل مؤلفاته وأنه لشرح سهل

لطيف واف بالمعاد من الملقن وفوق المراد فتح الله به كاقصم

بأسله له سمع قريب وكان نهاية طبعه بالطبعة

المصروفة لله كورة أعلاه منتهى شهر

شوال من شهر سنة ١٣٤٣

من الطبعرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة

والسلام آمين

آمين



فهرست

(شرح العلامة البيهقي على الدرر اللبنة نظم الآجرومية لشراف الدين يحيى المصري)

صفحة	صفحة
باب الكلام ٣٨	١ باب الكلام
باب الحروف ٤٠	١١ باب الحروف
باب التوكيد ٤١	١٣ باب علامات الحروف
باب البدل ٤٢	١٥ باب علامات نصب
باب منصوبات الأضداد ٤٣	١٦ باب علامات الخفض
باب المصدر ٤٤	١٩ باب علامات الجزم
باب الظرف ٤٥	٢١ فصل المعرفة
باب الحال ٤٥	٢٢ باب المرفوعة والتكرار
باب التخيير ٤٦	٢٤ باب الأفعال
باب الاستثناء ٤٧	٢٧ باب أحوال الفعل المنفرد
باب لا العاملة عمل إن ٤٨	٣١ باب مرفوعات الأسماء
باب التثنية ٤٩	٣٣ باب نائب الفاعل
باب المفعول لأجله ٥٠	٣٤ باب مبتدأ وخبر
باب المفعول معه	٣٦ كان وأخواتها
باب محفوضات الأسماء ٥١	٣٧ ان وأخواتها
باب الإضافة ٥٢	٣٨ عن وأخواتها

(تحت)